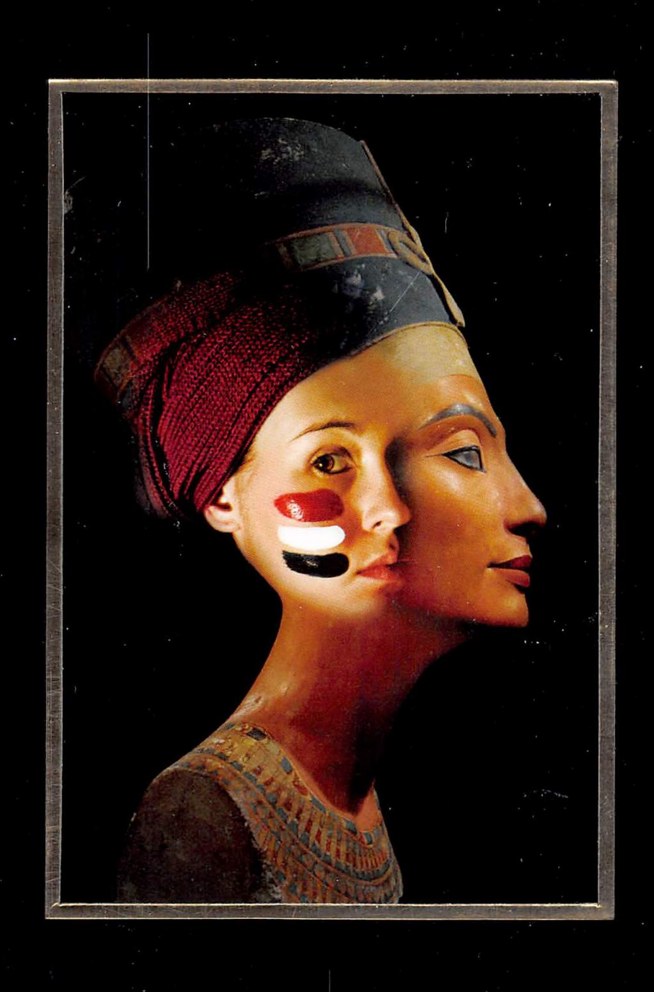




د. چيهان زكي



أستاذ علم المصريات بجامعة حلوان وأستاذ زائر في كل من جامعة السربون، سنجور، عين شمس.

حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة ليون بفرنسا عام ٢٠٠٠، عادت بعدها لتشغل منصب مدرس بالجامعة وتدرجت في الوظائف حتى درجة أستاذ.

حاصلة على العديد من شهادات التقدير والأوسمة لعملها في مجال التعاون الدولى الثقافى ففي عام ٢٠٠٩ حصلت على وسام فارس من الطبقة الوطنية من جمهورية فرنسا وفي عام ٢٠١٠ حصلت على زمالة معهد الآثار الشرقية (أكاديمية برلين).

لها العديد من الكتب والمقالات العلمية في مجال التخصص الدقيق (علم المصريات) وكذلك مؤلفات ترد على إحتياجات المجتمع المصرى في مجال حفظ التراث الثقافي وصونه.

تبوأت الدكتورة/ جيهان زكى العديد من المناصب في جهاز الدولة كان آخرها مستشار وزير الدولة لشئون الآثار للمنظمات الدولية والتعاون الدول الثقافى وهي تشغل الآن منصب مستشار منظمة اليونسكو لشئون الثقافة وتقوم بمتابعة ملفات التراث مع الجهات الوطنية المعنية.







وزارة الدولة للآثار



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

Cairo
Office
مكتب
القاهرة

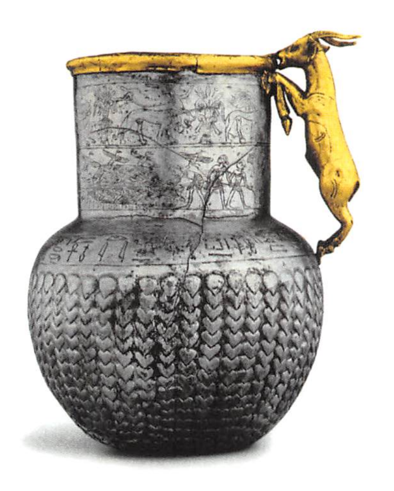








الدبلوماسية الثقافية المصرية على الساحة الدولية



إلى روح

وزير الثقافة الأسبق، د. ثروت عكاشة

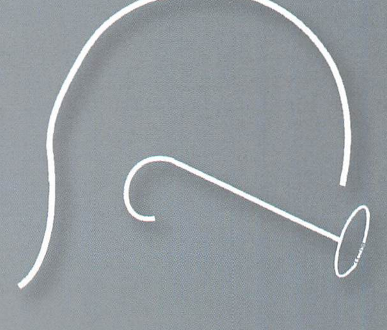
الذي دعا إلى أول خطوة في مجال التعاون الدولي الثقافي

إلى روح

السفير خالد نادر

الذي لم تمهله الأقدار لاستكمال رحلته الدبلوماسية

لتمثيل مصر في الخارج



"لا أريد أن يكون بيتى محاطاً بالأسوار ...
ولا أن تكون نوافذه محصنة ...
أريد أن تهب عليّ رياح كل الثقافات وتدخل بحرية
إلى منزلي بشرط ألا تقتلعني من جذوري ..."
المهاتما غاندى



إنه ليشرفني على المستوى الشخصي أن أكتب هذه المقدمة لكتاب (وللتراث وجه آخر) الذي ألفته زميلتي أستاذة الآثار الدكتورة جيهان زكي، وتهدف من خلاله -بطريقة موضوعية هادفة- إلى زيادة الوعي الأثري لدى الشعب المصري.

ولكون هذا العمل ينشر باللغة العربية، فمن المؤكد أنه سيساعد على لفت انتباه شعوب العالم العربي أجمع إلى أبرز سمات ومشاهد التراث المشترك في أوطانهم. كما يسعدني أن أعبر بكلمات قليلة عن هذا الموضوع، وذلك لكوني خبيراً سابقاً لدى منظمة اليونسكو خلال ثلاثة عقود في هذا المجال، الذي أطلق مبادرته علماء ودارسون مصريون عظماء يأتي على رأسهم "البروفيسور" جمال مختار، والدكتور أحمد قدري، اللذان ساهما في إنشاء متحف النوبة في أسوان، والمتحف القومي للحضارة المصرية في القاهرة.

ومن المؤكد أن الحفاظ على التراث الثقافي المصري- كما هو مبين في هذا العمل- كان ولا يزال هو نواة المفهوم الجديد للتراث الثقافي العالمي، الذي تضمنته "اتفاقية اليونسكو" لعام ١٩٧٢م، بعد النجاح التاريخي للحملة الدولية التي أطلقتها اليونسكو تلبيةً لنداء الحكومة المصرية في الستينيات من القرن الماضي.

إن المحافظة علي التراث التقافي والعمل علي تنميته هو خيار استراتيجي للدول المعنية مثل مصر، التي تنعم بتاريخ طويل وممتد خلف من بعده حضارات عظيمة أوجدت لنفسها مكانة سامية على الساحة الدولية، بل تقف شواهدها شامخة في المناطق الريفية والمدن أيضاً، منذ عصور ما قبل التاريخ وصولاً إلى أحدث الإبداعات الإنسانية. إن التراث الثقافي في مصر هو بمثابة أصول ثقافية، واقتصادية تبعث على الفخر بين المصريين بحضاراتهم القديمة. والتراث الثقافي سواء كان ملموساً ومرئياً للعيان أم غير ذلك يكتسب يوماً بعد الآخر أهميته من كونه مورداً اقتصادياً هاماً. وبالرغم من ذلك تعجز البلاد الفقيرة عن الاستثمار في المحافظة على التراث الثقافي، وتقديمه بنفس المستوى الذي تقوم به الدول الغربية التي تنتهج تقاليداً وخططاً متوارثة عبرالأزمان للمحافظة على "منتجاتها الثقافية"، والعمل على ترميمها وتسويقها. بل أكثر من ذلك، فإنه يظل من الصعب وسط مشاهد الفقر، المطالبة بوضع ميزانية خاصة للإنفاق على المحافظة على التراث. ولعلنا نتذكر في هذا المقام أن محاربة الفقر كانت أحد أهم الأهداف التنموية لمنظمة الأمم المتحدة في هذه الألفية.

وبالنظر لكونه مصدراً غير متجدد فإن التراث الثقافي في مصر، وفي أية دولة أخرى، لم تتم معالجته بطريقة صحيحة أو مستدامة. ولكونه من الأصول التنموية فإن التراث الثقافي يجب أن يتم الاستعانة به لسد الاحتياجات الثقافية والاقتصادية في المجتمعات الفقيرة، وعلى

نطاق واسع في المجتمع ككل. كما يجب النظر إليه على أنه رأس مال ثقافي له من الإمكانات ما يمكن معه أن يقدم فرص عمل، ويساعد على زيادة الدخل، وعلى تعزيز وتعضيد المجتمعات. وفي هذا الإطار ، فإنه من المهم أن نشير إلى أن احتفالية الذكرى الأربعين لاتفاقية اليونسكو عام ١٩٧٢م، للمحافظة على التراث العالمي والطبيعي، تؤكد على دور المجتمعات في المساعدة على نجاح هذه الأهداف. فعلى سبيل المثال، فإن الحفاظ على التاريخ كان واحداً من المجالات الثقافية التي احتُفي بها على أنها مصدر للربح والدخل المادي، كما أشارت إلى ذلك الدراسات التي قام بها خبراء اقتصاديون وعلماء اجتماع في إطار مشروع "القاهرة التاريخية". كما أننا نرى منذ السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي قيام المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتقدم والتنمية، بتخصيص ميزانيات للمحافظة على المباني التراثية وتنمية الحرف التقليدية. وفي المراكز التاريخية كما شاهدنا في الإسكندرية فإن المبنى الجديد لمكتبة الإسكندرية، وكذلك استخدام الآثار التاريخية كمتاحف، دليل على قدرتها على الربحية، وجلب عائد يغطي تكاليف ما أنفق في سبيل ذلك، كما يساعد على تجديد الأحياء القديمة، وإتاحة فرص عمل جديدة أيضاً. ونتذكر هنا أنه في عام ١٩٨٠م صكت المملكة المتحدة شعاراً يؤكد على أن "المحافظة على التراث ذات عائد مربح"، وسرعان ما أصبح هذا الشعار عالمياً مما أكسب فكرة "المحافظة من أجل التنمية"، مشروعية صيغت في نظرية قدمت للمؤتمر العالمي "نحو الثقافة والتنمية"، الذي عقد في ستكهولم بالسويد عام ١٩٩٨م، وكذلك في المؤتمر العالمي "الرهان على الثقافة"، الذي عقد في مدينة فلورنسا بإيطاليا عام ١٩٩٩م.

ومن المعروف أن كلا المؤتمرين قد أقيما بالتعاون مع منظمة اليونسكو، وفي بلاد كثيرة مثل مصر، فإن التحدي القائم لايزال يتمحور حول كيفية تحويل برامج المحافظة على التراث إلى فرص اقتصادية. وسعياً لتحقيق هذا الهدف المنشود، فإنه من المهم أن نعيد فهم قيم التراث الثقافي بشرح هذا المفهوم في جميع مستويات التعليم خاصة بين الأجيال الشابة.

وفي نفس الوقت، فإن التراث الثقافي في مصر -مثلما هو الحال عليه في بلدان أخرى- مقدر له أن يلعب دوراً رئيسياً في التنمية الشاملة، خاصة التنمية السياحية، التي تعد طبقاً لما أعلنته منظمة السياحة العالمية ثاني أكبر مصدر للدخل في الاقتصاد العالمي. فلقد أصبح من الواضح في يومنا هذا أن صناعة السياحة تلعب دوراً هاماً لجلب وتنمية الموارد للمحافظة على التراث الثقافي والطبيعي في مفهومه الأشمل، متضمنة في ذلك التراث غير الملموس. ومؤخراً اعترف خبراء منظمة اليونسكو بالإمكانات الهائلة لقطاع السياحة. إلا أنهم أكدوا في نفس الوقت على أهمية وضع إستراتيجية عالمية لإدارة هذه الصناعة لتحديد الآليات ووضعها في مكانها الصحيح، لتسمح للمجتمعات المحلية بالاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تجلبها التنمية السياحية سواء عن طريق توفير وظائف للقاطنين في المجتمعات المحيطة، و زيادة دخولهم، وإكسابهم الشعور بالاعتزاز والفخر بإرثهم الثقافي المتميز.

أ. د. منير بوشناقي

خبير دولي في مجال التراث الثقافي

والمستشار الخاص لمدير عام منظمة اليونسكو

باريس، يونيو ٢٠١٢



رأس تمثال "عروس النيل"
الفنان محمود مختار

عـرف التراث بمفهومه البسيط على أنه خلاصة ما تخلّفه الأجيال السالفة للأجيال التالية أو هو ما خلفه الأجداد للأحفاد. والتراث في الحضارة بمثابة الجذور في الشجرة، فكلما غاصت وتفرعت الجذور كانت الشجرة أقوى وأثبت وأقدر على مواجهة تقلبات الزمان.

ومن الناحية العلمية فالتراث هو علم ثقافي قائم بذاته يختص بأحد قطاعات الثقافة ويلقي الضوء عليها من زوايا أثرية وتاريخية وجغرافية واجتماعية ونفسية.

ولهذا لابد من التأكيد على أن التراث يكون له شقين شق مادى وشق معنوى. يتمثل الشق المعنوى فى غالبيته فيما يعرف باسم "التراث الشعبي"، ويتكون من عادات الناس وتقاليدهم وما يعبرون عنه من آراء وأفكار ومشاعر يتناقلونها جيلاً عن جيل، منه الحكايات الشعبية والأشعار والقصائد المتغنّى بها وقصص الجن الشعبية والقصص البطولية والأساطير. ويشتمل التراث الشعبي أيضًا على الفنون والحرف وأنواع الرقص، واللعب، واللهو، والأغاني أو الحكايات الشعرية للأطفال، والأمثال السائرة، والألغاز، والمفاهيم الخرافية والاحتفالات والأعياد الدينية.

أما الشق المادى من التراث فهو ما خلفه الأجداد من آثار ظلت باقية من منشآت دينية وجنائزية كالمعابد والمقابر ومبان حربية ومدنية مثل الحصون والقصور، هذا إلى جانب الأدوات التى استخدموها فى حياتهم اليومية وغيرها.

وإذا جاز القول إنه لا حضارة بدون تراث لأنها ستصير حضارة غير أصيلة نبعت وارتوت من تراث الآخر دون تراثها الخاص وتقتات مما تنتجه الحضارات الأخرى فما إن تحبس عنها المصادر فلابد أن تندثر مهما بلغت طولا وعرضا. بل يجب أن تكون الحضارة أصيلة لا تبعية عندها، مستقلة تملك جذورها العميقة.

وقياساً على ذلك فإن الحضارة المصرية تمثل واحدة من أقدم وأعرق الحضارات الإنسانية الأصيلة الضاربة بجذورها فى عمق التاريخ البشرى ويشهد على ذلك تراثها المادى والمعنوى الذى يعد بمثابة المواد العضوية التي تركها الأجداد لكي تنهل منها الأجيال ويضيف إليها جيل بعد جيل من خبرات حياتهم

وقياساً على ذلك فإذا كان للتراث وجه آخر قد لا يلحظه أو يلتفت إليه الإنسان العادى، فإن هذا الكتاب يلقى الضوء على لمحات من الوجه الآخر لبعض من كنوز التراث المصرى بشقيه المادى والمعنوى. وقد قامت على هذا العمل الأستاذة الدكتورة/ جيهان زكى التى سبرت فى دراستها مختلف أنواع الآثار التى تعود إلى مختلف الحقب التاريخية فى مصر ثم عملت فى المجلس الأعلى للآثار لفترة من الزمن وتعمل حالياً فى منظمة اليونسكو التى تضطلع فى المقام الأول بالحفاظ على التراث البشرى بوجه عام. وكان من أثر ذلك ما ساعد الكاتبة على الفهم العميق لمفهوم التراث وأن ترى الوجه الآخر له وهو ما حاولت أن تبرزه للقارئ العربى بعرض شيق مميز.

أ. د. محمد إبراهيم علي
وزير الدولة لشئون الآثار



تمثال "أم كلثوم"
الفنان آدم حنين

عندما تمر الأوطان بمراحل دقيقة في تاريخها، خاصة وهي تنظر بأملٍ للمستقبل، فإنه يكون لزاماً عليها أن تسترجع نقاطاً مضيئة في ماضيها، لتستمد منها العون على الوصول لغدٍ أفضل.

وما تمر به مصر حالياً يعد مرحلة تاريخية بكل ما تعني الكلمة، تستلزم أن نعيد قراءة تاريخنا، وأن ننظر إلى تراثنا (المادي، وغير المادي) بتأمل وفخرٍ.

لكننا يجب أيضاً أن نعمل على توعية الأجيال الشابة بهذا التراث وقيمته، وما بذل على مدى سنوات وسنوات، من أجل الحفاظ عليه، لأن دعوتهم لعدم التفريط فيه، عبر شعاراتٍ جوفاء، لن تجعلهم يؤمنوا بقيمة هذا الارث وندرته.

وقد تبنى صندوق التنمية الثقافية منذ سنوات فكرة إقامة مراكز للإبداع ببعض الأماكن الأثرية، إيماناً منه بأنها تضيف للفنون التي يتم تقديمها بين أروقتها، وكأنها تحرض على الإبداع، وتطلق العنان للخيال.

فكم من معرض تشكيلي، وعرض مسرحي، وحفل موسيقي، وندوة شعرية، اختلف مذاقها بسبب تواجدها بين جدران تحمل عبق الماضي الذي يبهر الزائرين من جميع أنحاء العالم.

إن هذا الكتاب يجيب على تساؤلات قد تثور في ذهن البعض، دون أن يجدوا إجابة شافية، وأعتقد أن الإجابة على أيٍ من الأسئلة التي طرحها الكتاب، تحتاج إلى مؤلفات بحثية مستفيضة.

ولأن الصندوق يحرص على المشاركة في كل مبادرة تسهم في بناء جسر يصل بيننا وبين تاريخنا العريق، فقد آثرنا أن نسهم في إصدار هذا الكتاب، الذي يستعرض بأسلوب شيق خطوات تاريخية اتخذت عبر أجيال وأجيال لتظل آثار مصر وتراثها في مأمن من أي تشويه أو اندثار.

لذا فإنني أشكر مؤلفة الكتاب الدكتورة جيهان زكي، لحسها الوطني، ودعوتها الصندوق للمشاركة في هذا الإصدار، الذي نأمل أن يشكل إضافة للمكتبة المصرية والعربية، متمنياً للقارئ رحلة ممتعة تبدأ بعد انتهائه من قراءة هذا الكتاب، ليحرص على أن يعرف أكثر وأكثر عن كنوزه التراثية، ويسعى لبقائها شامخة، وهو مسؤولية كل فرد من أبناء هذا الوطن العزيز.

معماري/ محمد أبو سعده

مدير صندوق التنمية الثقافية



كاتب من البلاط الملكي ممسكا بلفائف البردي
(عصر الملك أمنحتب الثاني)

تبدأ رحلة الحياة لأي إنسان في مجتمع متحضر بالتعرف على تاريخ "أم الدنيا" والتراث الذي قدمته للعالم، ومع تواصل الرحلة تتكشف جوانب جديدة في التراث المصري، وما قدمه للمعرفة الإنسانية في العلوم والفنون وفلسفة الكون والديانات ومازال هناك الكثير الذي لم يستطع العلم الحديث فك رموزه واكتشاف أسراره في التراث المصري حتى الآن.

مع تطور وتنامي الاهتمام بالآثار المصرية بدأت حركة على الساحة الدولية ... تمثلت في منظومة التعاون الدولي بعناصرها المختلفة من الدبلوماسية والقانون والتنظيم الدولى لدعم وحماية التراث العالمى. وكان الأكبر لهذه الحركة عندما أقنعت مصر العالم كله بحتمية إنقاذ آثار النوبة التي كانت معرضة للغرق عند بناء السد العالى ؛ فكانت تلك الملحمة العالمية التي احتضنها اليونسكو وكان بطلها واحداً من أبناء مصر العظام هو الدكتور/ ثروت عكاشة.

كانت معركة إنقاذ النوبة بمثابة الشرارة التي أطلقت هذا الدور الجديد للتعاون الدولى لحماية التراث واسترداد الآثار التي خرجت من موطنها الأصلى بطريقة غير مشروعة.

ولقد أخذت منظومة التعاون الدولى تتطور وتنشيء الآليات الدولية لاسترداد الآثار المنهوبة، وتعاون الدبلوماسيون ورجال القانون المصريون مع الأثريين المصريين لحشد الرأى العام الدولى وراء حق الدول في استعادة آثارها ... وللحق وللتاريخ لعب الأثرى المصري المعروف زاهى حواس دوراً هاماً في هذا المجال.

ثم جاءت الدكتورة/ جيهان زكى لتقدم لنا هذا الكتاب الهام والجميل الذي يوثق هذه الرحلة...

فشكرا لها على ما قدمته للمكتبة الأثرية المصرية، وشكراً خاصاً للمهندس/ محمد أبو سعده، رئيس الإدارة المركزية لصندوق التنمية الثقافية الذي احتضن وساند هذا العمل البديع حتى خرج إلى حيز الوجود.

السفير/ عبد الرؤوف الريدي
الرئيس الشرفي للمجلس المصري
للشئون الخارجية



طائر الفينكس المرتبط في العقيدة المصرية بفكرة بدء الخليقة

تحتفل اليونسكو هذا العام ٢٠١٢، بالذكرى الأربعين لاتفاقية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. ويتزامن هذا الاحتفال مع إصدارنا لهذا الكتيب، بهدف التوعية العامة بالتراث العالمى والثقافى والطبيعى. إن التراث العالمي يعد لبنة في بناء السلام والتنمية المستدامة. كما صرحت إيرينا بوكوفا، المدير العام لليونسكو "بأن التراث العالمي هو مصدر الهوية والكرامة للمجتمعات المحلية، ومعين لا ينضب من المعرفة والقوة لنتقاسمه، وهذه الرسالة ذات أهمية أكثر من أي وقت مضى".

إن المكتب الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية، ومقره القاهرة، يجد في تنفيذ الاتفاقية المذكورة أعلاه، أحد الدعائم الرئيسية لمهامه في مصر التى كانت مهداً لإطلاق هذه الاتفاقية، التي ولدت بعد الحملة الدولية -الأكثر نجاحاً- لإنقاذ آثار النوبة، والتي بدأت منذ أكثر من ٥٠ عاماً مضت.

إن التزام اليونسكو بتعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ تلك الاتفاقية، أصبح أفعالاً ترجمت في العديد من المشاريع والبرامج والأنشطة، من بينها البرنامج المشترك الخاص "بإدارة موقع دهشور للتراث العالمي من أجل تنمية المجتمع"، الذي تموله الحكومة الأسبانية من خلال صندوق الأهداف الإنمائية للألفية، ولأول مرة تتوجه الأهداف إلى تحقيق التواصل بين المختصين في مجال الآثار، المسؤولين عن حفظها وحمايتها، وإدارة وتنمية الموقع والمواطنين المقيمين في القرى المحيطة بها.

إن هذا الإصدار يقدم لمحة عامة شاملة للتراث الثقافي لمصر، مكتسباً أهمية خاصة في هذه اللحظة الحالية من التحول الاجتماعي، مع مراعاة وضعه، في سياقه الدولي.

وتأسيساً على أن المعرفة هي بداية جميع الإنجازات والمواقف الإيجابية، فإن هذا الإصدار يمثل مساهمة بارزة من منظمة اليونسكو من أجل تعزيز رؤى التراث الموجه لإدارة المجتمع في دهشور، وشعب مصر بشكل عام.

معاً فقط، ومع شعب مصر، سوف يكون المختصون في مجال التراث والمجتمع الدولي على مستوى هذه المهمة النبيلة، المتمثلة في الحفاظ على التراث الثقافي لمصر، وضمان تحقيق التنمية المستدامة لصالح كل مصري.

أ. د. طارق شوقي
مدير مكتب اليونسكو الإقليمي
للعلوم في الدول العربية



"دلاية" على شكل زهرة "اللوتس" مرصعة بالأحجار النفيسة
(من مقبرة توت عنخ آمون)

شـرفت كمواطنة مصرية بالعمل فى جهاز الدولة الحكومى قرابة ٢٥ عاماً فى مجال الآثار والتراث تحت مظلة جهات حكومية مختلفة بدءا من وزارة التعليم العالى ووزارة السياحة ثم وزارة الثقافة وأخيراً وزارة الدولة لشؤون الآثار، إلى أن انتقلت للعمل مع مكتب اليونسكو الإقليمى كمستشار للتنسيق مع الجهات المصرية فى مجال الثقافة والآثار.

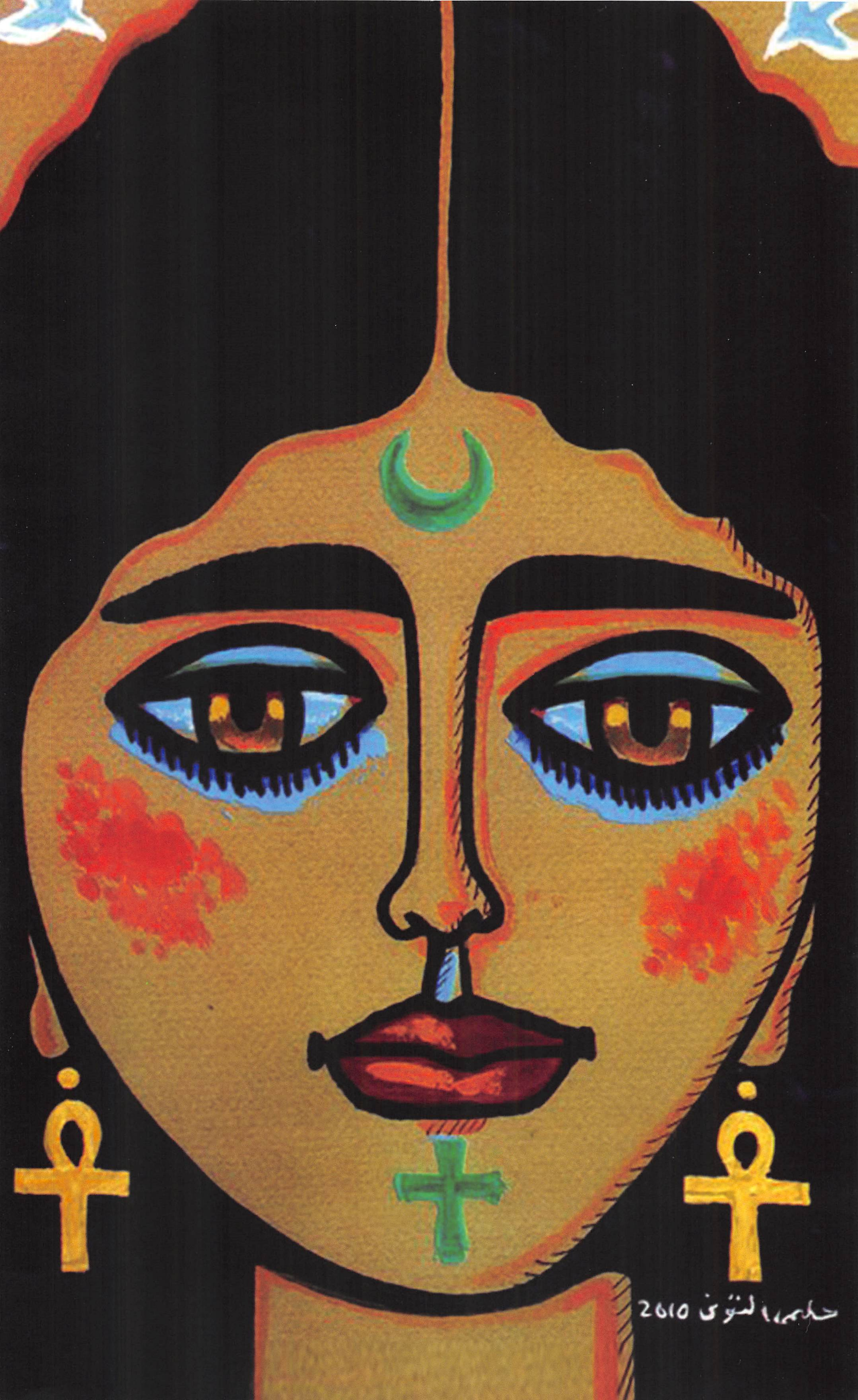
وقد ألح عليَ الضمير المهني والوطني لتدوين ما أعتبره أساسيات فى مجال التراث الوطنى ودور مايعرف "بالدبلوماسية الثقافية" والتعاون الدولى الثقافى فى محاولة مني لدرء مخاطر العبث بالتاريخ التى نرى مظاهرها تطل علينا كل يوم وللمساعدة فى إيجاد منظومة تحافظ على تراثنا الوطنى الفريد.

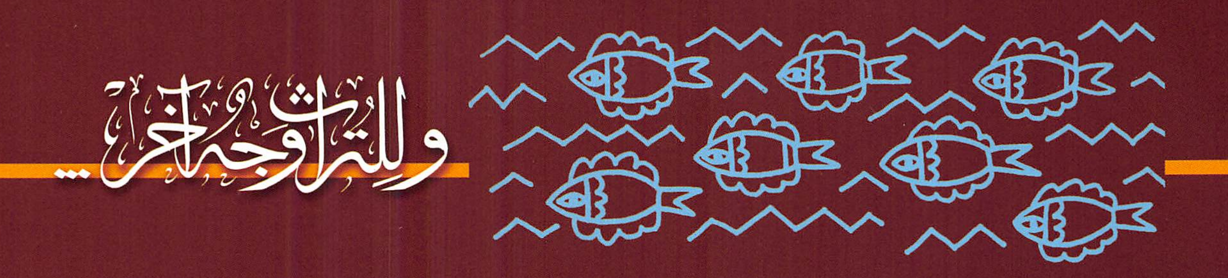
من هنا فإن الهدف من هذا الإصدار، الذي يتمثل فى عشرة أسئلة وأجوبتها معروضة بشكل منهجى ومبسط، هو التذكير بدور مصر الريادى فى مجال التعاون الدولى الثقافى واستنهاض همة الأجيال الشابة للحفاظ على هذا الإرث المتميز وصونه والتصدى لكل صوت جاهل ومغرض يشوه تاريخ بلدنا الحبيب أو يحاول النيل منه.

ويحدوني الأمل فى هذه الفترة الحرجة التى تمر بها مصر أن تحث هذه الأسطر شباب مصر على المزيد من الاهتمام بتراثهم واعتباره وساماً على صدورهم يفتخرون به ويجتهدون من أجل السمو والارتقاء بمنظومته الإدارية والفنية والقانونية بشكل يتيح لهم تعظيم الاستفادة منه اقتصادياً وعلمياً وثقافياً. كما أدعو السياسيين فى بلدنا وصانعى القرار فيه لوضع الآثار والتراث على خريطة أولويات هذا الوطن والسعى نحو تنشيط الذاكرة الوطنية بكل ما فيها من أصالة وعراقة تجعل الأجيال الحالية أكثر تواصلاً مع الماضى من خلال خطة قومية لإدارة التراث بأوجهه العديدة الفنية والتاريخية والإقتصادية. كما أدعوهم إلى الإسراع بتعميق مواد التراث والتاريخ المصري بكل جوانبه فى المناهج الدراسية المتعلقة كونها ركيزة فى قلب ووجدان المواطن المصرى وبما يشكل أداة يجابه بها أى جاهل أو مزايد.

أ. د. جيهان زكى

القاهرة، يناير ٢٠١٢


حلمى التونى 2010



فهــرس

رسم الفنان حلمي التوني



التــراث

من أهم الأساسيات التى يجب ترسيخها فى وجدان المواطن المصري منذ صغره هى مفهوم كلمة "تراث" فهذه الكلمة التى تتردد كثيراً، هنا وهناك وظن الكثيرون منا خطأ أنها تقتصر على الآثار الفرعونية والخرائب الأثرية بالرغم من شموله الكثير من الأشياء البسيطة ولكنها غالية على القلب. فعلى سبيل المثال (الهدايا التذكارية، الحلى الرمزية، الصور الفوتوغرافيه) وصولاً إلى المقتنيات النفيثة كالمجوهرات، القطع الآثرية والتحف الفنية ذات القيمة الفريدة.

وعندما نذكر "التراث الثقافي المصري" فإننا نعني كل ما بقى على الأرض من دلالات حضارية وأطلال أثرية ترجع للعصور الماضية والتى تعرف فى لغة الأثريين بالآثار الثابتة فضلاً عن الآثار "المنقولة" وهى القطع التى يتم العثور عليها خلال أعمال الحفائر بالمواقع الآثرية وتحفظ فى المخازن والمتاحف، كما أن هناك إرثاً من نوع آخر يعرف "بالمعنوي" أو "غير المادي" وهو لا يقل أهمية عن التراث الثقافي والطبيعي وهو يخلد ذاكرة الوطن وهويته فهو مرتبط بالمأثورات الشعبية والمعارف، والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون وكذلك المهارات المرتبطة بالفنون والحرف التقليدية وفنون الأداء.

وعند البحث عن معنى كلمة التراث فى اللغات المختلفة فسنجد انها إمتداد لكلمة "الإرث" فى اللغة العربية والتى تشمل الحسب والنسب فضلاً من الميراث المادي بأنواعه المختلفة، فالإرث يكون فى النسب والميراث يكون فى المال والوارث صفة من صفات الله الباقي الدائم الذي يرث الخلائق ويبقى بعد فنائهم.

وفى دعاء زكريا "هب لى من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب" أى يبقى بعدي فيصير له ميراثي، وقد أراد بـ "يرثني ويرث من آل يعقوب" أى النبوة وليس المال وكذلك "وورث سليمان داوود" أى نبوته وملكه.

وفى اللغات الأجنبيه هناك تأكيد على هذا المعنى فبالإنجليزية تعنى كلمة **Heritage** أى ما يتوارثه الإنسان ويحافظ عليه لينقله للآخرين من بعده ويلاحظ هنا التركيز على المستقبل وإعلاء مسئولية الأجيال فى الحفاظ على التراث.

وفى اللغة الفرنسية تعبر كلمة **Patrimoine** عن التراث وهى كلمة من أصل لاتيني، مكونة من شقين، الأول بمعنى "الأب" والثاني بمعنى "التعليم والإرشاد والنصح" أما معناها الأدبي فإنه يعكس أهمية الأشياء التى تذكرنا بالأب / الجد، أى تلك التى تربطنا بالأسلاف والتاريخ.



حديقة الأزبكية ١٨٧٠



أحد مخازن الآثار في مصر العليا (معبد ألاوبت بالكرنك)



الشيخ رفاعة الطهطاوي



١ "مــن وحـــى الأحـــداث"

كيف نشأت المنظومة الإدارية للآثار والتراث فى مصر وكيف تبلورت حتى الآن؟

يعتقد الكثير منا أن الاهتمام بتراث مصر وآثارها قد تزامن مع حلول علماء نابليون بونابرت على مصر فى عام ١٧٩٨ وانتشارهم فى مختلف أرجاء البلاد، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً لاكتشاف أسرار الحضارة المصرية الغامضة والمجهولة -حينذاك- غير أن هذه المعلومة غير دقيقة حيث أن البداية الحقيقية للاهتمام بالآثار المصرية ترجع إلى القرون الأخيرة التى سبقت ميلاد المسيح والتى شهدت زيارات عديدة لكبار المؤرخين والعلماء والرحالة الوافدين من بلاد اليونان مثل "هيرودوت" الذى زار مصر فى القرن الخامس قبل الميلاد ومن بعده "سترابون" فى القرن الأول قبل الميلاد.

تميزت كتابات هؤلاء المؤرخين والعلماء بالتشويق والإثارة لكونها أول كتابات تعكس تلك الصورة الأسطورية للحضارة المصرية والتى مازالت إلى الآن تتسم بالغموض والسحر بجانب ما تحمله فى طياتها من عبق ماضٍ ثرى وبريق خلاب ونفحات عطرة يصعب مقاومتها، لذا فقد اعتبرت هذه الكتابات، بمثابة دعوة لالتهام أسرار هذه الحضارة وفك طلاسمها ولعل غزو الإسكندر الأكبر لمصر عام ٣٣٢ قبل الميلاد، أكبر إشارة لهذا الاهتمام والرغبة فى السيطرة على هذه البقعة الأسطورية من العالم.

يعتبر صدور الطبعة الأولى من موسوعة وصف مصر على يد علماء وأساتذة حملة نابليون بين عامى ١٨٠٩ إلى ١٨٢١م، نقطة انطلاق لما يعرف الآن باسم "علم المصريات" لما تضمنه من وصف كامل لمختلف أوجه الحضارة المصرية القديمة من معالم أثرية، وتفاصيل بيئية.

وكان لانتشار هذه المجلدات الفخمة فى أنحاء أوروبا، وتداولها من قبل أثرياء القوم ومثقفيهم أكبر الأثر في زيادة الولع بالحضارة المصرية، والهرولة إلى تمويل عمليات البحث والتنقيب فى صحراء مصر وخرائبها الأثرية، والتى عهد بها لمجموعة من المغامرين والهواة المعروفين بـ"صائدى الكنوز".

وفى إطار إرساء قواعد مصر الحديثة، أمر والى مصر محمد على باشا، عام ١٨٣٥م، بإنشاء متحف للآثار مسنداً الأمر إلى أحد الشباب العائدين من بعثة علمية فى فرنسا حينذاك وهو الشيخ "رفاعة الطهطاوى" الذي سرعان ما شجع تلاميذه وشاركهم في نشر

نصوص عن تاريخ مصر القديمة، ليخرج إلى النور أول مؤلف في هذا الصدد باللغة العربية عام ١٨٣٨م، وتم تعضيد ومساندة هذا النشاط الوطنى من قبل على مبارك الذي صاغ مع الطهطاوى مشروع تأسيس مدرسة متخصصة في تدريس حضارة مصر القديمة، إلا أنها قد ألغيت مثل كثير من المدارس الأخرى في عهد الخديوى سعيد.


هيرودوت
جدارية بارزة في ساحة اللوفر

وحرصاً على الحفاظ على ذاكرة الوطن، أصدر محمد على باشا مرسوماً بالحظر المطلق لتصدير الآثار (مرسوم ١٥ أغسطس ١٨٣٥م) والذى بموجبه، حرم وجرم أى تصدير لآثار مصر إلى الخارج وأصبح واجباً الحفاظ عليها وصونها كإرث ثقافى، ملك للدولة المصرية ولا يحق لأحد التصرف فيه.

وفى عام ١٨٤٨م، عظم هذا المرسوم بأمر ملكى آخر يتعلق بوجوب حصر وتسجيل لكل آثار مصر الثابتة، على أن يتم نقل الصغيرة منها إلى متحف "الأزبكية" الذى أعده رفاعة الطهطاوى فى "حى الأزبكية" أرقى أحياء القاهرة حينذاك، وجدير بالذكر، أنه مع تولى إبراهيم باشا خلفاً لوالده محمد على باشا حكم مصر، اهتم اهتماماً كبيراً بحى الأزبكية حيث قام بردم جزء كبير من بركته وحولها إلى متنزه ضخم، أعيد تنسيقه فى عهد الخديوى إسماعيل عام ١٨٦٧م على يد المهندس الفرنسى باريله، فخرج إلى الوجود بستان من أبهج البساتين فى القاهرة وأجمل متنزهات المدينة فى القرن التاسع عشر، فبجانب المتحف، كانت هناك فسقيات مبهجة وفوانيس متلألئة، أضفت بريقاً وجاذبية على المكان.

وفى عصر الخديوى عباس حلمى الأول (١٨٤٨-١٨٥٤م)، تضاءلت المقتنيات الأثرية التى كانت توجد فى متحف الأزبكية، نتيجة تزايد معدلات الإهداءات لملوك ووجهاء أوروبا، والتى كانت على حساب إرث الوطن الثقافى. ومع مرور السنين، توقفت عجلة التنمية وساءت أحوال البلاد، وانعدم الاهتمام بالعلم والثقافة حيث ساءت حالة التعليم وأغلقت المدارس كما استدعى الكثير من الدارسين فى أوروبا.

وفى عصر الخديوى سعيد وبالتحديد في عام ١٨٥٥م، وقع أقصى مايمكن للضمير الوطنى أن يتحمله، فقد أهدى الخديوى، المجموعة الكاملة للآثار المصرية التى كانت







والي مصر محمد علي باشا

محفوظة فى قاعة تابعة لوزارة المعارف بالقلعة -آنذاك- للأرشيدوق النمساوى "ماكسيميليان" والمعروفة حتى يومنا هذا بمقتنيات القسم المصرى بمتحف ڤيينا القومى.

وفى يونيو عام ١٨٥٨م، تم تعيين عالم الآثار الفرنسى "مارييت" مأموراً لأشغال العاديات بما يعادل فى الوقت الحالى مديراً لمصلحة الآثار "الأنتيكخانة"، التى ظلت تعمل تحت رئاسة فرنسية قرابة القرن من الزمان.

وفى عام ١٨٦٢م، أصدر الخديوى سعيد أمرا خديوياً بفصل أغلب رجاله من المفكرين والعلماء فكان على مبارك على سبيل المثال من المفصولين، واستمرت حالة التدهور والاضمحلال حتى انتقل الخديوى سعيد إلى جوار ربه في يناير ١٨٦٣م وتولى من بعده الخديوى إسماعيل، هذا الرجل المتفتح والمنفتح على الحضارة الأوروبية والذي تحلى بعقل مستنير وتطلع لوصل ما انقطع من تجربة محمد على وإبراهيم باشا فى الاستنارة والتقدم والإصلاح.

فما لبث أن اعتمد على الرجال الذين بعث بهم محمد على، كى يتعلموا فى أوروبا ويصنعوا بالعلم والعقل مصر الحديثة ويقظة الشرق الجديد.

وهنا عرفت مصر مجموعة من العلماء والمفكرين كانوا بمثابة صُنَّاعٍ لنهضتنا العربية الحديثة، حيث قاموا بإيقاظ العقل العربى وتحديث مجتمع العرب وعالم الإسلام في القرن التاسع عشر فتجددت أفكار وإبداعات كانت قد طمستها ليالى العصور المظلمة، ولعل من أهمها الاهتمام بالعلم والعلماء والتراث والوثائق التاريخية، فاستطاع على مبارك عام ١٨٦٩م، استصدار أمر من الخديوى بإنشاء دار الكتب القومية، تلك المؤسسة الفكرية التى افتقدتها البلاد منذ زوال الدولة الفاطمية حيث جمع بها التراث الفكرى الذى كان مبعثراً هنا وهناك فى المساجد والمكاتب والمدارس والمكتبات الخديوية، وقد أعطى على مبارك اهتماماً خاصاً لإصدار مجلة علمية وفكرية تكون ميداناً لفكر الأساتذة والعلماء وعهد بالإشراف عليها إلى رفاعة الطهطاوى، فصدرت باسم "روضة المدارس" وتكونت لإصدارها هيئة أشبه "بالمجمع العلمى والفكرى"، وزعت فيها المسئوليات على أساس التخصص العلمى والفكرى.

وفى عام ١٩٥٣م ومع جلاء قوات الاحتلال البريطاني عن مصر، آلت مصلحة الآثار لولاية الحكومة المصرية، حيث ترأسها -وللمرة الأولى- أثرى مصرى وهو السيد "مصطفى عامر" الذى ظل فى هذا المنصب لمدة ثلاثة أعوام، إلى أن نقلت التبعية



إلادارية من مصلحة آلاثار إلى وزارة الثقافة التى سرعان ما تألقت، بحنكة قيادتها وبراعة أدائها، فكان من أول إنجازاتها قيادة "الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة" وتحقيق سابقة هى ألاولى من نوعها فى مجال الحفاظ على التراث الثقافى وصيانته. وتعاقبت إلانجازات المثمرة مما أسفر عن تطوير منظومتها إلادارية من "مصلحة آلاثار" إلى "هيئة ألاثار المصرية" برئاسة العالم الجليل الدكتور "جمال مختار"، الذى لم يدخر جهداً من أجل إرساء صورة مشرفة لمصر أمام المجتمع الدولى والنهوض بمنظومة آلاثار والتراث.

وعلى صعيد التشريعات والقوانين المنظمة لّلاثار المصرية، قامت الحكومة المصرية بإصدار قانون رقم ١١٧ لعام ١٩٨٣م بهدف تعظيم شأن التراث الثقافى حيث ألغى تماماً تصدير آلاثار والمقتنيات الثقافية للخارج وجرمت محاولات العبث به وسرقته.

وفى عام ٢٠١٠م، تم تعديل بعض بنود هذا القانون ليصبح أشد بأساً من ذى قبل فى مواجهة لصوص آلاثار والتراث، حيث تضمن أحكاماً أكثر تشدداً فى حماية آلاثار، فعلى سبيل المثال تم تشديد جرائم التهريب لتصل إلى حد السجن، وبالنسبة لجرائم الحفر بغير ترخيص فقد فرضت عقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات، علماً بأنه قد نص أحد بنود القانون صراحةً على منع الاتجار المرخص في آلاثار بصورة نهائية مما يعتبر إنجازاً قومياً يستحق الاحترام والتقدير.

أما عن إلاطار إلادارى لمنظومة آلاثار فقد تم تغييره مرة أخرى فى عام ١٩٩٤م حيث تغير اسم الموسسة من "هيئة آلاثار" إلى "المجلس ألاعلى لّلاثار" بقيادة عالم آلاثار الدكتور عبد الحليم نور الدين، إلا أنه فى ٢٠١١م وفى أعقاب ثورة ٢٥ يناير، استقل المجلس ألاعلى لّلاثار وذلك لمدة ستة أشهر تحت مظلة حقيبة وزارية تولاها ألاستاذ الدكتور "زاهي حواس" (من يناير ٢٠١١ وحتى يوليو ٢٠١١م) ولكن سرعان ما انعكس عدم استقرار الحالة السياسية وألامنية للبلاد على سير ألامور وتأرجحت



لوحة لأعضاء البعثة الفرنسية الإيطالية نرى فيها الفنان روسلليني وعالم الآثار شامبليون عام ١٨٢٧م

الإداريات بين وزارة دولة لشئون آلاثار ومجلس أعلى للاثار له رئيس وأمين عام ومجلس إدارة يتبع رئاسة مجلس الوزراء مباشرةً، وفي ديسمبر ٢٠١١م ومع تولى حكومة "الإنقاذ الوطنى" تضمنت الحكومة حقيبة وزارية للاثار، وتم تعيين ألاستاذ الدكتور "محمد إبراهيم على"، وزيراً لشئون آلاثار.





صورة لقناع الملك توت عنخ آمون

٢ "وراء كل بداية حكاية":

كيف ولدت فكرة تنظيم حركة دولية لحماية التراث الثقافى والطبيعى؟

إن فكرة تنظيم حركة دولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي بمثابة الفكرة التقديمية التى استمدت جذورها من تيارات سادت فى نهايات القرن التاسع عشر.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه علينا الآن هو كيف ومن أين انطلق هذا المفهوم الشامل الذي اعتبر التراث أياً ما كان نمطه ملكاً للبشرية جمعاء وليس حكراً على دولة بعينها، فقط لوجوده داخل حدودها ؟

فى الحقيقة إنه إثر إصدار المؤرخ الفرنسي "الكسندر لينور" لكتابة عن "تعريف مفهوم الأثر التاريخي" الذي تناول فيه سبل حماية وصون التراث الثقافي، تزايد الاهتمام بالمواقع المتميزة على مر السنوات.

وفى عام ١٩١٣م، اجتمعت نخبة من المهتمين بالتراث فى مدينة أثينا، وأكدت على أن الثروات الطبيعية ملك للإنسانية جمعاء فيما يعرف بـ **Charte of Athenes** وعلى نفس النهج، جاء اجتماع ١٩٣١م تحت رعاية عصبة الأمم للتأكيد على أهمية التراث الثقافي ومحاولة وضع آلية ممنهجة للحفاظ عليه ودرء الخطر عنه فى حالة النزاع المسلح.

إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩م أعاق مجهوداتهم وأصابهم بخيبة الأمل وذلك لكم الدمار الهائل والعبث الذي لحق بالأعمال الفنية والمدن القديمة والمناطق الأثرية بسبب هذا النزاع المسلح .

وفى عام ١٩٤٥م أى فى نفس العام الذي انتهت فيه الحرب العالمية الثانية قامت ٣٧ دولة بالتوقيع على "ميثاق إنشاء الامم المتحدة" بهدف واضح يتناول السعى وبسرعة نحو تحقيق السلام والتفاهم بين الشعوب.

ومن خلال الأمم المتحدة تم إنشاء "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة" والمعروفة "باليونسكو" UNESCO لتكون الوكالة الوحيدة من بين وكالات الأمم المتحدة المنوطة بمجال الثقافة والتراث. وعندما كانت دول العالم تتعافى من ويلات الحرب العالمية الثانية وتحاول أن تخطو أولى خطواتها فى مجال حماية الممتلكات الثقافية فى حالات السلم والحرب، قامت منظمة اليونسكو عام ١٩٥٤م باعتماد اتفاقية "لاهاى" لحماية الممتلكات الثقافية فى حالة وقوع نزاع مسلح، التى تعتبر أول اتفاقية تتبناها





موقع مهنجودارو، باكستان



مدينة البندقية، إيطاليا

المنظمة تحت مظلتها، بشأن حماية الممتلكات الثقافية ضمن حزمة الاتفاقيات التى وصل عددها الآن إلى ٧ اتفاقيات.

ولعل أول محك دولى لمنظمة اليونسكو هو ذلك المتمثل في طلب حكومتى مصر والسودان المساعدة لإنقاذ جزء ثمين من التراث الإنسانى المتجسد فى آثار النوبة المهددة بالاندثار نتيجة لبناء السد العالى. وبالفعل، نجحت منظمة اليونسكو باقتدار فى قيادة هذه الحملة الدولية وتبع ذلك نجاح حملات إنقاذ أخرى مثل إنقاذ مدينة البندقية بإيطاليا وإنقاذ موقع مهنجودارو بباكستان ومعبد بوروبودور بأندونيسيا.

وكانت إحدى توصيات مؤتمر الحفاظ على التراث الذى عقد بالبيت الأبيض بواشنطن فى عام ١٩٦٥م، هى إنشاء "مؤسسة للتراث العالمى" بهدف حماية المواقع الطبيعية والمواقع التاريخية، وكذلك المناظر الطبيعية "Land scape".

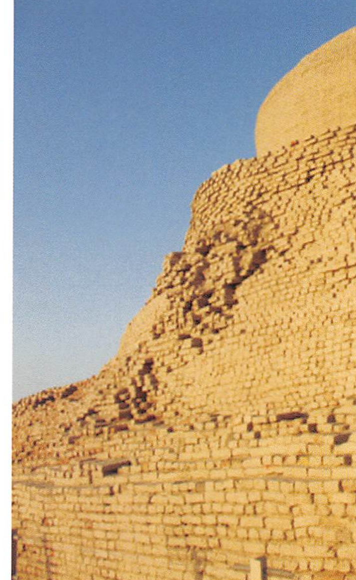
ومن هنا انطلقت العمليات التنسيقية بين كل من منظمة اليونسكو والمجلس الدولى للآثار والمواقع ICOMOS بهدف إعداد مشروع اتفاقية دولية لحماية التراث الثقافى والطبيعى والتى خرجت إلى النور عام ١٩٧٢م، وذلك على إثر مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية الذى عقد فى استكهولم حيث أدمج من خلال جلسات عمل عديدة كل الاقتراحات فى نص واحد، وهو ما أصبح فيما بعد "الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمى الثقافى والطبيعى" التى اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو فى باريس عام ١٩٧٢م.

ومالبثت أن دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٧٥م حتى أدرجت المواقع الإثنا عشر الأولى على قائمة التراث العالمى وذلك فى عام ١٩٧٨م، ولحقتهم بعد عام، المواقع المصرية الخمسة الأولى.

وتتضمن هذه الاتفاقية ٣٨ بنداً لتحديد الإطار العام الذى ستعمل من خلاله اليونسكو والدول الأعضاء الموقعة على هذه الاتفاقية لحماية التراث الإنسانى، ولعل من أهم سماتها، أنها دمجت فى وثيقة واحدة، مفاهيم حماية الطبيعة والحفاظ على




معبد بوروبودور، إندونيسيا



المتلكات الثقافية كما أنها تعترف بالتفاعل القائم بين الإنسان والطبيعة وتحقيق التوازن بين الاثنين.

وجدير بالذكر أن عقد السبعينيات كان قد مثل فترة محورية لتعزيز حفظ التراث كمهنة يمتهنها ذوو الخلفيات المتعلقة بالآثار والترميم وكذلك المعماريون والفنانون بالنسبة للتراث الثقافى، وبالنسبة للتراث الطبيعى المتخصص فى علوم المناخ والبيئة، وقد برزت فى هذه الفترة مفاهيم جديدة مثل البيئة، ضبط المناخ، المناطق الحضرية التاريخية إلى جانب مجموعة من المواثيق والتوصيات الهادفة لحماية التراث.


لوحة فنية تظهر الفنان الفرنسي ألكسندر لونوار أثناء حمايته لبقايا كنيسة أثرية خلال أحداث الثورة الفرنسية







٣ "قادرون على التحدى"

كيف قادت مصر حملة إنقاذ آثار النوبة؟

اسمحوا لى قبل الاسترسال في الرد على هذا السؤال والمتعلق "بالحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة" أن أفصح لكم عن خصوصية هذا الموضوع بالنسبة لى وقرب أحداثه من قلبى وشعورى أن خطوات مشوار حياتى المهنى اقترنت به من قريب أو من بعيد دون أن أشعر وكأنه قدرى!

فعندما عينت معيدة في كلية السياحة عام ١٩٨٨، حالفنى الحظ وتقابلت مع قامة من قامات علم الآثار وهو العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ جمال مختار الذي شرفنى بقبوله متابعة دراستى لمنطقة أسوان والنوبة في إطار رسالة الماجستير.

وجاء سفرى إلى فرنسا للحصول على درجة الدكتوراة، وهنا تدخل القدر مرة أخرى حيث وجهنى أستاذى الفرنسي عالم الآثار جون كلود جويون إلي دراسة الجغرافيا الدينية لمنطقة أسوان والنوبة في العصر اليونانى والرومانى، فاتسعت رقعة معرفتى لتمتد إلى النوبة العليا، ومرت السنوات وتركزت مقالاتى وإصداراتى العلمية على تاريخ هذه المنطقة وآثارها فزاد قربى منها وحبى لها وفخرى بما أبدعه الأجداد في أرجائها ولم أكن أتوقع يوماً من الأيام أن أكون جزءاً من منظومتها الإدارية عند اعتلائى منصب مدير عام "صندوق إنقاذ آثار النوبة" عام ٢٠١٠م.

وبعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١م، شطرت منظومة الثقافة المصرية ولأول مرة منذ إنشاء وزارة الثقافة والإرشاد القومي في عام ١٩٥٨م وانفصلت الآثار في إطار حقيبة وزارية مستقلة، وترتب على ذلك أن تأرجحت التبعية الإدارية للصندوق رغم ارتباطه قلباً وقالباً بمنظومة الآثار.

وقدرنى الله رغم الظروف العصيبة التي مرت بها البلاد على العبور بأسرة "صندوق النوبة" إلى بر الأمان، هذه الأسرة التي مازال من بين أعضائها من شارك من قريب أو من بعيد في "الحملة الدولية"، واستمر يردد هنا وهناك في أروقة مقر الصندوق بالقاهرة ذكرياته الخاصة بالإنقاذ وبناء السد العالى.

وبالعودة إلى هذه المرحلة الدقيقه من تاريخ البلاد، نجد أنه عندما خرجت فكرة بناء السد العالى من حيز الآمال إلى مراحل التنفيذ بهدف النهوض بالاقتصاد الوطنى وزيادة الرقعة الزراعية المصرية، ازدادت المخاوف وتفاقم القلق حول غرق آثار منطقة النوبة، وخسارة مصر والسودان بل والعالم بأجمعه جزء ثمين من تاريخ الإنسانية.

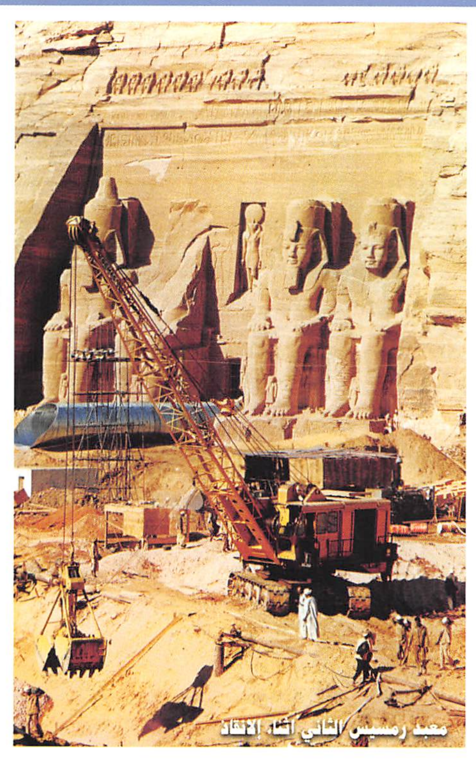




معبد ايزيس غارقا تحت مياه فيضان النيل



معبد ايزيس أثناء عملية "شفط" المياه من أرجائه



معبد رمسيس الثاني أثناء الانقاذ

وقد ضاعف من الشعور بفداحة هذه الخسارة، تلك الزيارة التى قام بها السفير ألامريكى لوزير الثقافة المصرى السيد "ثروت عكاشة" طالباً منه الموافقة على بيع واحد أو اثنين من معابد النوبة المهددة بالغرق لصالح متحف "المتروبوليتان" بنيويورك، وضاق الوزير المصرى على حد قوله لمجرد أن يدور بمخيلة أحد أن يكون تراث القدماء المصريين سلعة تباع وتشترى، فقام على الفور برفض هذا الطلب معاتباً السفير ألامريكى، قائلاً له"كان جديراً بمتحف المتروبوليتان أن يبادر هو بالعون العلمى لإنقاذ هذا التراث الإنسانى بدلاً من التفكير فى شرائه!!"

وكان هذا اللقاء بمثابة نقطة انطلاق نحو ماعرفه التاريخ الثقافى باسم "الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة" من قبل وزارة الثقافة التى كانت بعد وليدة لا يتجاوز عمرها الثمانية أشهر، والتى كان إنشاؤها يعكس رغبة الحكومة المصرية فى إحياء تراث الوطن والاهتمام به والحفاظ عليه بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وكان التحدى هنا كبيراً بالنسبة لحكومة الثورة لاعتبارها أن التفريط فى محاولة إنقاذ آثار النوبة يعد سبةً في جبينها، لن يغفرها لها التاريخ، فكان هذا التحدى يعرضها لمحك دقيق وهو الاختيار مابين ألاثر والبشر أو بمعنى آخر، الاختيار بين الحفاظ على نفائس الانسان القديم والتفكير فى رفاهية الإنسان الحديث.

فكيف إذاً لثورة ١٩٥٢م أن تشيد سداً عالياً يوفر لشعب مصر الرخاء والرفاهية ويكون ثمنه التفريط فى الميراث الثقافى والحضارى للأمة المصرية، وكيف يمكن أن نتخيل مستقبلاً مشرقاً واقتصاداً خصباً على أنقاض آثار النوبة؟! وكانت التساؤلات التى تدور فى خلد عكاشة -آنذاك- عديدة، ومنها : هل يمكن أن يتحقق النمو

الاقتصادى دون وعى ثقافى؟! هل يكتمل الوجه الحقيقى لثورة يوليو ١٩٥٢ بتشييد سد عال يهدف إلى رفع مستوى معيشة الإنسان المعاصر فى مصر دون الحفاظ على أسمى ما أبدعه الإنسان فى تاريخه البعيد؟! هل يتألق وجدان إنسان الحاضر إذا وجد ما يشبعه من ماديات دون أن يجد إلى جانبه ما يشبع حسه من روحانيات"؟!

وبعد مفاوضات ومناقشات استمرت على مدى أشهر، استقر رأى المسئولين عن الآثار على أن برنامج إنقاذ آثار النوبة، ينبغى أن يأخذ في الاعتبار ما يلى :

١-أن يتم إنقاذ معابد النوبة، وبوجه خاص معبدى "أبو سمبل" إنقاذاً كاملاً بنقلها من أماكنها أو بحمايتها في مواضعها وأن ذلك أمر يفرضه الواجب والضمير الوطنى.

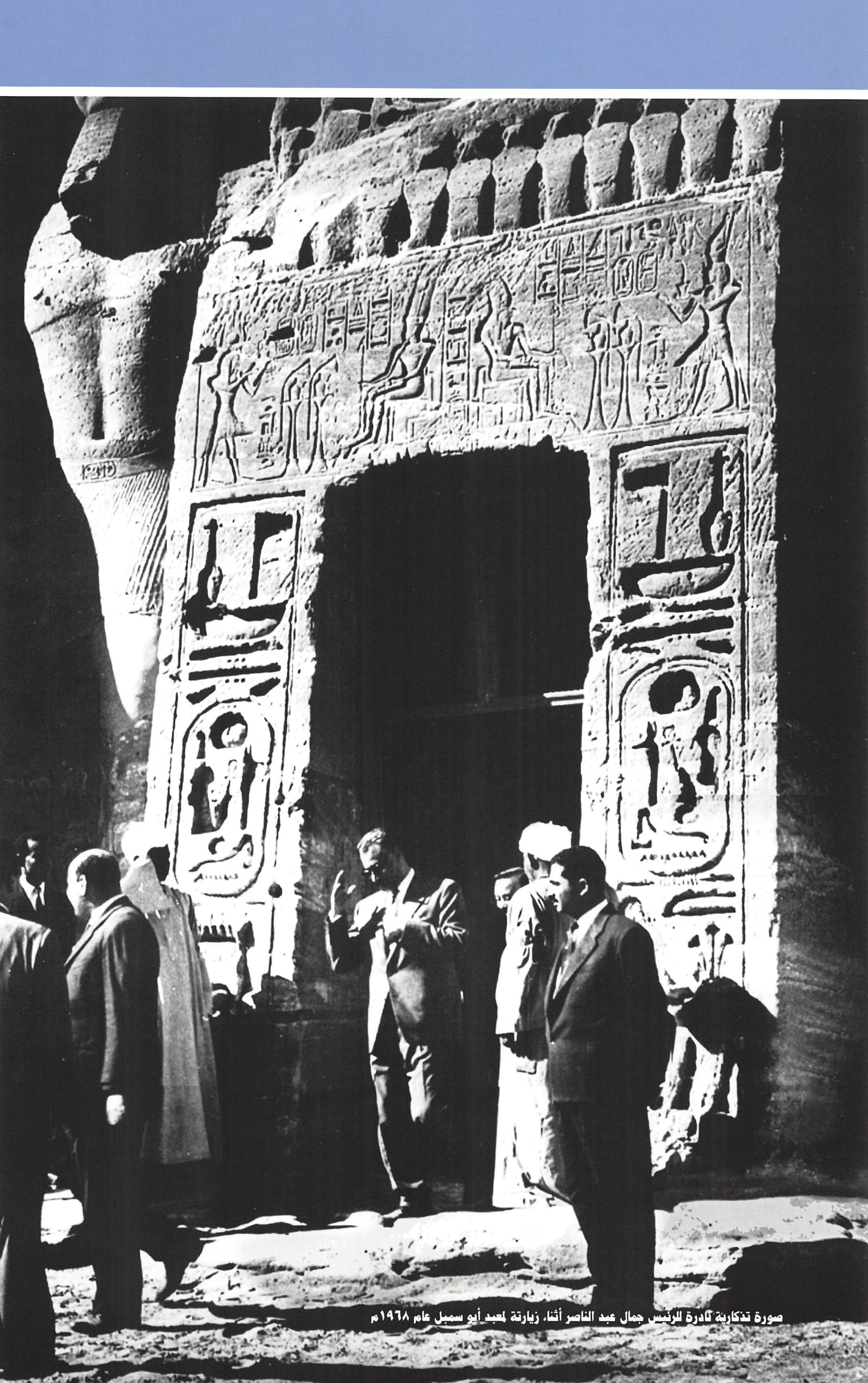
٢-أن مركز تسجيل الآثار ليس في استطاعته بما لديه من إمكانيات محدودة الاضطلاع بتسجيل معابد النوبة، ومقابرها، ومقاصيرها ونقوش الصخور تسجيلاً كاملاً في الوقت القصير المحدد لبناء السد العالى.

٣-أن الإمكانيات الفنية، والعلمية والمادية لدى مصلحة الآثار لن تساعدها على القيام بمشروع الإنقاذ، ونقل المعابد، والمقاصير، والمقابر، وحمايتها، أو القيام بالحفائر التي يتطلبها البحث العلمى لاستكمال الاستكشافات المطلوبة في بلاد النوبة السفلى، قبل أن تغمرها مياه السد العالى.

ولهذا بدأ التفكير في اللجوء إلى منظمة اليونسكو للحصول على هذه المساعدات العلمية والفنية والمادية، لإنقاذ هذه الآثار قبل أن يفوت الأوان، وتذهب هذه الآثار إلى الأبد.

وجاءت الانفراجة بالنسبة لهذا الموضوع الشائك الذى طالما شغل بال المثقفين والمعنيين بالمحافظة على التراث فى مطلع شهر يناير عام ١٩٥٩م عندما التقى الوزير المصرى ثروت عكاشة بالسيد "رينييه مايوه" "Rene Mahieu" نائب مدير عام منظمة اليونسكو لشئون الثقافة واستطاع أن يمس وجدانه بولعه وحماسه وأقنعه بضرورة تضافر أيدى مصر واليونسكو لسحب المياه من تحت قدمى إيزيس، عسى أن تبعث مرة أخرى بعد موتها، فأبدى السيد مايووه بدوره حماساً واقتناعاً وقام بإلقاء خطاب تاريخى فى يونيو ١٩٥٩م فى رحاب المجلس التنفيذى لليونسكو وبالفعل اتخذ قرار بالإجماع لتقديم المساعدة المطلوبة لإنقاذ آثار النوبة، فأوفد المدير العام للمنظمة "المستر" ڤاندرهاجن رئيس قسم الآثار والمتاحف بالمنظمة والسيدة "دى روش نوبلكور" الأمينة بمتحف اللوڤر، ومستشارة اليونسكو لدى مركز تسجيل الآثار إلى القاهرة في يوليو ١٩٥٩م، لإجراء المشاورات التي تهدف إلى وضع الخطة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، وقد انتهت المشاورات بوضع مذكرة بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٥٩م، ضمنها وزير الثقافة والإرشاد القومي رغبات حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وبرنامجها الذي أعدته للمشاركة في هذا العمل الدولى لإنقاذ آثار النوبة السفلى.





صورة تذكارية نادرة للرئيس جمال عبد الناصر أثناء زيارته لمعبد أبو سمبل عام ١٩٦٨م



وفى نهاية عام ١٩٥٩م، انطلق "النداء الدولي لإنقاذ آثار النوبة" والذى انتشر صداه فى مختلف أرجاء العالم وتعددت المؤسسات العاملة فى حقل الآثار حتى أصبحت هذه الحملة بمثابة شعار لمجهودات المنظمة فيما يخص التراث الثقافى.

وعلى هامش هذه الفعاليات أقيم معرض بالعاصمة البلجيكية، بروكسل، للآثار المصرية بهدف تقديم عون مادي فى إطار المساعدات الدولية. وفيما يتعلق بالناحية الفنية، أوفدت العديد من البعثات العلمية من قبل أكبر معاهد الآثار في العالم لتقديم العون التقنى وتدعيم الحملة بالخبرات المختلفة، وحتى الآن فإن التقارير العلمية المقدمة فى فترة ماقبل نقل المعابد تعتبر ذات قيمة ومرجعية فريدة نظراً لنقل هذه الآثار إلى أماكن أخرى آمنة.

وفي أثناء توالى عمليات الإنقاذ، أصدر السيد الرئيس "جمال عبد الناصر" -رئيس الجمهورية العربية المتحدة وقتئذ-، قراراً جمهورياً بإنشاء هيئة مستقلة منوطة بإنقاذ آثار النوبة وذلك فى عام ١٩٦٤م، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على اهتمام القيادة السياسية بالتراث الوطنى ووعى صانعى القرار بالرباط الوثيق بين السياسة والثقافة، فهما وجهان لعملة واحدة وتربطهما علاقة بينية ولعل التاريخ سوف يذكر بكل فخر واعتزاز الكلمات التى ظفر من خلالها السيد ثروت عكاشة بموافقة بل ومباركة رئيس الجمهورية باتخاذ هذه الخطوات التاريخية :

''ياسيادة الرئيس إن ثورة مصر التى تمضى فى جرأة وشجاعة لبناء المستقبل يجدر بها أيضاً أن تلتفت إلى آثار الماضى فتحميها وتحفظها...''

بل وسيذكر ويخلد الكلمة الافتتاحية لجمال عبد الناصر يوم ١٦ مارس ١٩٦٦ بمناسبة مرور عام على بدء عمليات إنقاذ آثار النوبة :

''إن الشعور العام الذي يحرك الآن ضمير العالم نحو إنقاذ آثار النوبة، لدليل قاطع على أهمية النداء الدولى، الذي





صورة نادرة للدكتور ثروت عكاشه وزير الثقافة ألاسبق والسيد "رينيه مايوه" ممثلا عن منظمة اليونسكو أمام حجر الأساس الخاص بالاحتفال بإنقاذ معبدي رمسيس الثاني

أصدرته هيئة اليونسكو في ٨ مارس ١٩٦٠م، تستحث به الجهود والعزائم لتتلاقى حول هدف عميق في تاريخ الحضارة، أصيل في ميراث الانسان، وهو انقاذ آثار النوبة، بذلك تمضى الانسانية في طريقها نحو تحقيق الرخاء، يملؤها في الوقت نفسه الحرص على أصول التطور والنماء، ففي السد العالى تتجمع آمالنا لتحقيق برامج نهضتنا الاقتصادية وفي كنوز النوبة تتجمع آمالنا لاستبقاء هذه الآثار عزيزة الأثر في نفوسنا، لا بالنسبة لنا وحدنا، وانما للعالم كله، الذي يؤمن بضرورة التكامل بين عناصر الثقافة الانسانية في الماضى وفي الحاضر جميعاً، ان المحافظة على التراث الانساني لا تقل أهمية عن إقامة السدود، وتشييد المصانع وتوفير الرخاء للبشر وانا لا نشك في أن روح الثقافة قادرة على أن تعيد إلى ضمير العالم ثقته بالحب الانساني والتعاون الدولى لتحقيق الأمن بين الناس جميعاً، وان اختلفت التيارات أو تعارضت الاتجاهات.

ولقد تحقق من هذا كله جانب كبير بفضل ما بذلته هيئة اليونسكو من جهود، ووفرته لمشروع إنقاذ آثار النوبة من خبرات، وبفضل روح التعاون العلمى التي سادت بين العلماء والهيئات العلمية في هذا المجال الفريد، واننا لكبيرو الأمل في أن تمضى هذه الروح حتى تنتصر فيتحقق إنقاذ آثار النوبة، وفي مقدمتها معابد فيلة وأبو سمبل التي توليها حكومة الجمهورية العربية المتحدة عناية خاصة، وتعتبر إنقاذها دليلاً على تضامن هذا الجيل، واخلاصه في بذل كل ما حققه من تقدم علمى لحماية هذا التراث، صيانة للأجيال المقبلة من بعده.

ولقد رصدت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بميزانياتها في السنوات السبع القادمة مبلغ ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه، لتساهم مع دول العالم بهذا الجهد في تحقيق غاياتها النبيلة.

واننا لنشعر أن من واجبنا أن نسلك أضمن السبل لانقاذ أبو سمبل، ولقد قامت اللجان الفنية بواجبها، وتقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة باستكمال الأبحاث الضرورية اللازمة، لتكون قراراتها على أسس ثابتة تحقق رغبتنا جميعا في الاطمئنان إلى سلامة المشروع.

وان حكومة الجمهورية العربية المتحدة لتقدر كل جهد بذل من هيئة اليونسكو، ومن الدول الأعضاء التي تمثلها، والتي بذلت من العون ما تقدره تمام التقدير - كما تذكر بالثناء



جهود العلماء والخبراء الذين ساهموا في الدراسات والابحاث ليتم تنفيذ المشروع على أكمل وجه يتطلع اليه العالم والامل كبير في أن يمتد هذا التعاون بعد تنفيذ المشروع، وأن يجد علماء الآثار مجالات لابحاث أخرى في وادى النيل، وسيسعدنا دائماً أن يكون وادى النيل ملتقى العلماء ورجال الآثار، كما كان موطن حضارة، لا تزال بقاياها في أرضه العريقة القديمة.

ولعلنا نستطيع في يوم قريب أن نجد هذه الروح الإنسانية هي طابع العصر، في كل مكان، لتنتصر روح الخير والفضيلة في سبيل تحقيق عالم سعيد، مطمئن الضمير"


صورة نادرة للاستاذ الدكتور "جمال مختار" أثناء احتفالية إنقاذ آثار النوبة

وتوالت السنوات ومضت الأعمال بلا توقف فى جميع أنحاء النوبة وأبوسمبل وكأنها تجرى فى سباق مع الطبيعة والنيل وثمة ثقة تملأ قلوب جميع العاملين حتى أثناء محنة يونيو ١٩٦٧م واستمرت الأعمال حتى تمت بسلام عملية إنقاذ معبدي أبوسمبل، وشاعت فى سماء مصر فرحة غامرة، فى صباح ٢٢ سبتمبر ١٩٦٨م كانت فرحة الانتصار الثقافى الذى انتزع أجمل آثار الإنسانية من يد الفناء وصولاً إلى منصة الخلود.

وفى ديسمبر ١٩٧٠م عقد مؤتمر دولى بالقاهرة للدول المشاركة فى إنقاذ معابد فيلة واستمر العمل على الجزيرة لمدة أحد عشر عاماً وكلل بالنجاح، وبالتالى أصبحت الفكرة التى كانت بألامس مجرد حلم، حقيقةً اتخذت شكلاً أكثر تحديداً، وبرهاناً على أهمية دور التعاون الدولى وفاعليته.





خريطة لمنطقة أهرامات الجيزة نرى فيها بعض تضاريس المنطقة ورأس أبو الهول
وترجع غالبا إلى القرن الثامن عشر

٤ "نحو غدٍ أفضل"

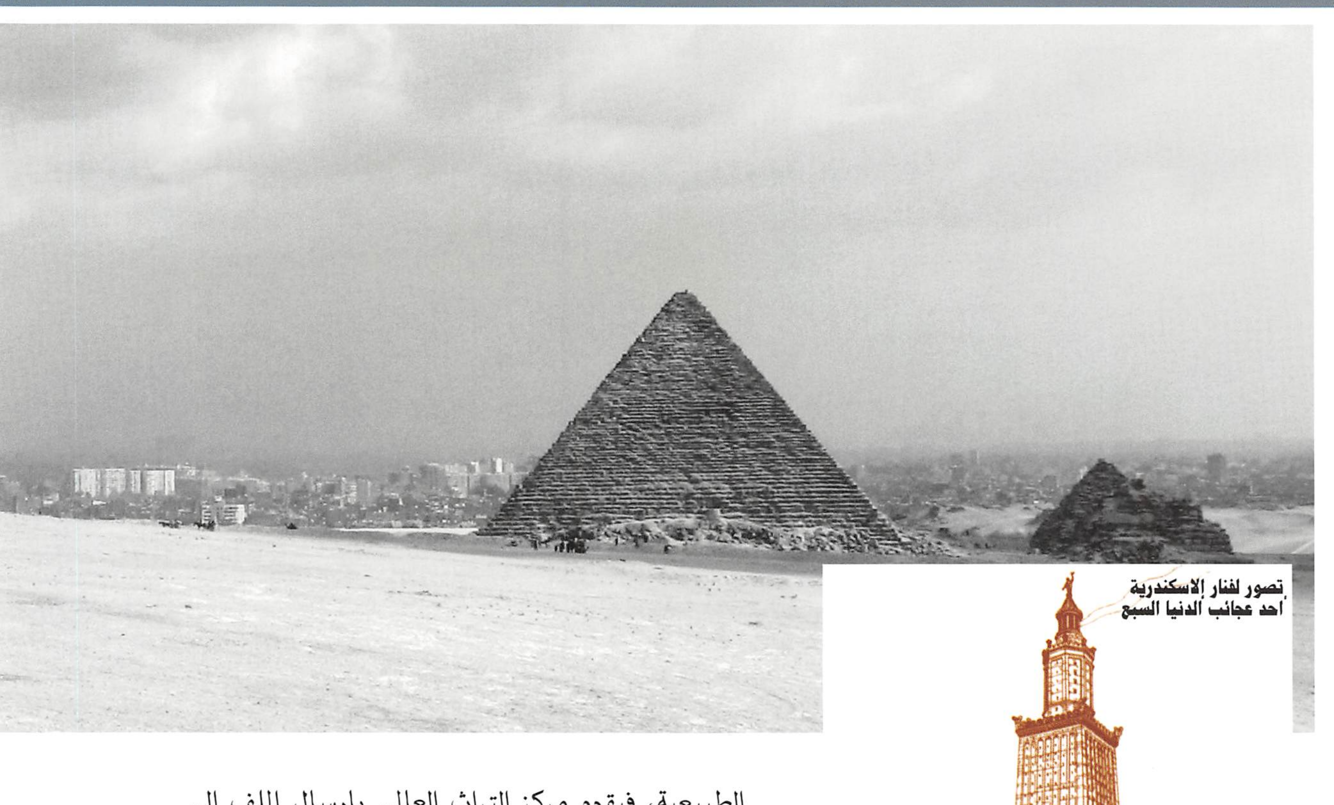
كيف يتم إدراج موقع ما على قائمة التراث العالمى وماهى معايير التقييم للإدراج على القائمة والفائدة التى تعود على الموقع والدولة إثر هذا الإدراج؟

تتفاخر دول العالم بما لديها من مواقع مدرجة على قائمة التراث العالمى وتحتدم بينها المنافسة في سبيل مضاعفة عددها على اعتبار ذلك اعترافاً دولياً بإسهام هذه الدولة فى إحدى حلقات تطور البشرية، إلا أن هذا الإدراج على قائمة التراث العالمي لا يتم عن طريق الصدفة أو بناء على رغبة الدول بل له ضوابط ومعايير تم الاتفاق عليها دولياً.

فمع بداية السبعينيات من القرن العشرين، وضعت أُطر وتشريعات على ضوء اتفاقية ١٩٧٢م لحماية التراث العالمى، حيث أنها لا تسمح بالترشيح إلا لموقع في دولة وقعت على الاتفاقية، وتعهدت حكومتها بحماية تراثها الطبيعى والثقافى وبالتالى يؤول لها الحق فى التقدم بملف ترشيح للإدراج على قائمة التراث العالمى. ومن أهم شروط الإتفاقية أن يكون هذا الموقع داخل حدود الدولة العضو ومدرج على قائمتها الإرشادية أى القائمة الوطنية، وتعتبر هذه الخطوة أساسية إذ لايمكن للجنة التراث العالمى أن تنظر فى إدراج موقع على قائمة التراث العالمى مالم يكن مدرجاً على قائمة الدولة الوطنية مسبقاً. وفيما يلى بعض الخطوات المتبعة لإدراج موقع على القائمة الدولية:

- يتعين على الدولة إنشاء ملف كامل وشامل لكل التفاصيل الخاصة بالموقع على أن يكون شاملاً الإطار التشريعى الذى يضمن سلامة الموقع من الأخطار والكوارث الإنسانية والإطار الإدارى الذى يرعى الموظفين المسئولين عن هذا الموقع، مع الأخذ فى الاعتبار وضع خطة إدارة الموقع، وإمكانية الحصول على تمويل من الجهات الخاصة بهدف الارتقاء بالموقع.
- يتعين على الدولة إرسال الملف كاملاً متضمناً بيانات دقيقة وصوراً فوتوغرافية وجوية وخرائط تفصيلية حديثة للموقع وذلك إلى مركز التراث العالمى باليونسكو الذى يقوم بدوره بالتوجه إلى المجلس الدولى للآثار والمواقع ICOMOS فى حال إذا كان ملف الترشيح المرسل يخص أحد المواقع الثقافية، أما إذا كان الملف يخص أحد المواقع

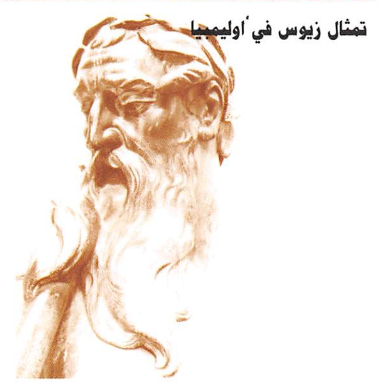




تصور لفنار الإسكندرية
أحد عجائب الدنيا السبع



حدائق بابل المعلقة



تمثال زيوس في أوليمبيا

الطبيعية، فيقوم مركز التراث العالمى بإرسال الملف إلى الاتحاد الدولى لصون الطبيعة IUCN لعرضه وتحديد الحماية المطلوبة له.

- يقوم الخبراء المعنيون بدراسة ملفات الترشيح ورفع تقاريرهم إلى مكتب لجنة التراث العالمى الذى يتم فيه فحص الملف والتأكد من أن الموقع ينطبق عليه المعايير المتفق عليها فى قوانين حماية التراث.
- تقوم لجنة الخبراء برفع تقريرها للجنة التراث العالمى التى يناط بها الكلمة الاخيرة بشأن قبول الموقع أو رفضه.

وكثيراً ما يتردد فى أذهان البعض، ماهى الفائدة التي تعود على الدول عند تسجيل موقع على قائمة التراث العالمى؟

فى الحقيقة أن كلمة "فائدة" ليست موفقة فى هذا الإطار لأنها تعكس جانباً مادياً أكثر منه معنوياً، بينما فى واقع الأمر يعتبر الانضمام للأسرة الدولية التى تقدر وتصون وتحفظ الممتلكات الثقافية ذات القيمة العالمية فى حد ذاته تقديراً لحضارة الدولة وتراثها، كما أن أى موقع بمجرد إضافته إلى القائمة يصبح مشمولاً بالحماية الدولية.

إن اتفاقية التراث العالمى ليست مجرد حبر على ورق لكنها قبل كل شيء أداة مفيدة تسمح باتخاذ تدابير

ملموسة من أجل حماية المواقع ذات القيمة الاستثنائية العالمية، فهى بمثابة أداة قوية وفعالة لجذب انتباه المجتمع الدولى وحثه على التدخل لأغراض الصون والحماية.

قبر هاليكرنيسيس

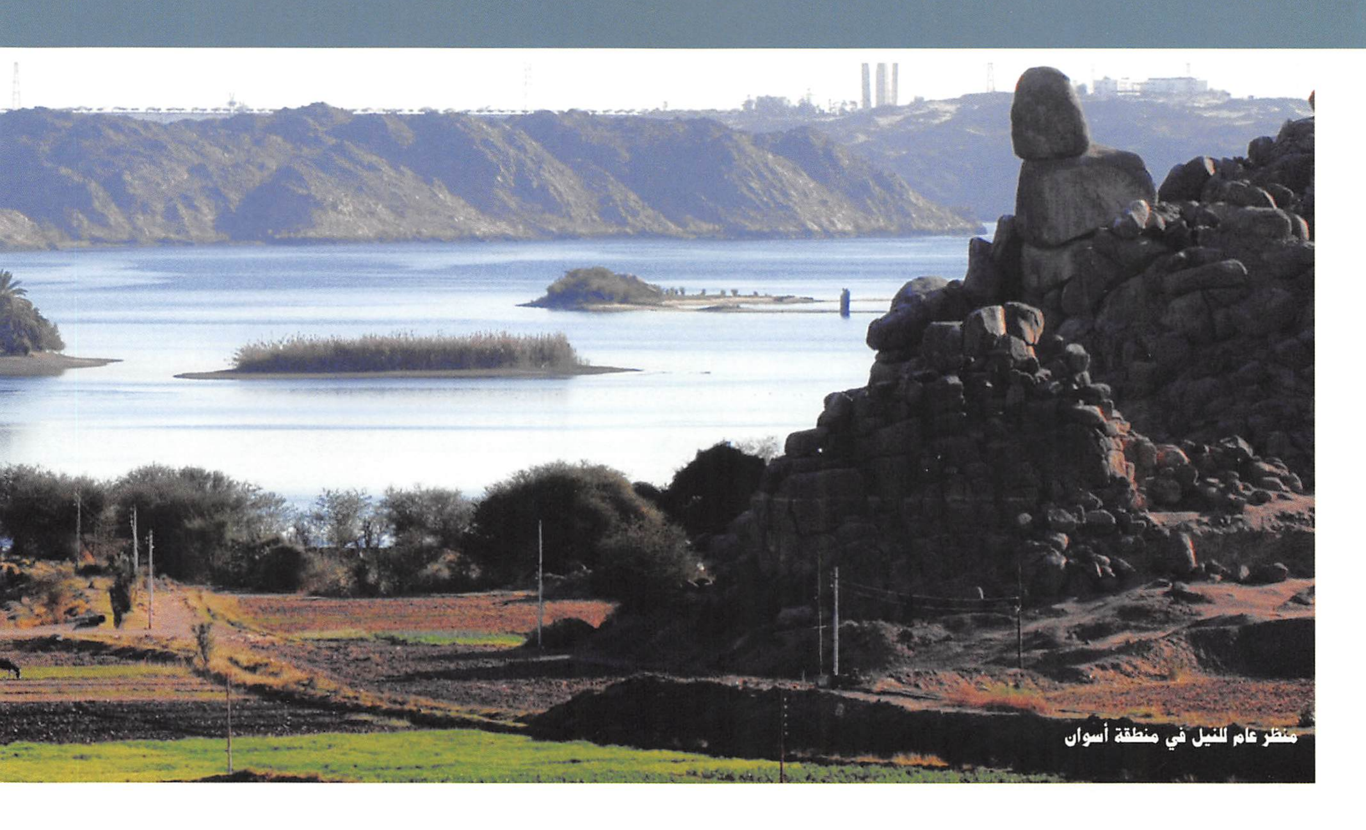
تمثال رودس الضخم

ونذكر هنا الدور الفعال الذى لعبه مركز التراث العالمى لحماية أهرام الجيزة والتى كانت مهددة بأضرار جسيمة عام ١٩٩٥م بسبب مشروع بناء طريق سريع للسيارات (الطريق الدائرى) وأدت المفاوضات بين المجلس الأعلى للآثار -بمساندة اليونسكو- مع الجهات المعنية إلى إيجاد حلول بديلة للمشروع قبل أن يتدهور الوضع إلى حد يسىء للموقع.

وهنا نذكر القارىء أن فكرة إعداد قائمة للأمثلة النادرة للنشاط الإنسانى لا تعتبر بالفكرة الابتكارية، حيث أنها تعود إلى قديم الزمان، حين قام الإغريق بإعداد قائمة للمواقع التى تعكس عبقرية وإبداع الموهبة البشرية والتى عرفناها فيما بعد "بعجائب الدنيا السبع "وهى كالتالى : فنار الإسكندرية (مصر)، هرم خوفو (مصر)، قبر هاليكرنيسيس (اليونان)، معبد أرتيميس (اليونان)، تمثال زيوس فى أوليمبيا (اليونان)، تمثال رودس الضخم (جزيرة رودس)، حدائق بابل المعلقة (العراق).

أما بالنسبة لمعايير الإدراج على قائمة التراث العالمى، فهناك عشرة معايير لتقييم الموقع، ستة منها تخص المواقع الثقافية وأربعة تخص المواقع الطبيعية، وهى كالتالى :




منظر عام للنيل في منطقة أسوان

المعيار الأول : أن يمثل الموقع أحد روائع عبقرية الإبداع البشرى.

المعيار الثانى : أن تتجلى تأثيرات متبادلة قوية فى مجال القيم الإنسانية، جرت على امتداد فترة من الزمن أو داخل منطقة ثقافية معينة من العالم، وتتعلق بتطور الهندسة المعمارية أو التكنولوجيا أو تصميم المناظر الطبيعية.

المعيار الثالث : أن ينهض شاهداً فريداً أو على الأقل استثنائياً، على تقليد ثقافى أو على حضارة لاتزال قائمة أو حضارة خلت.

المعيار الرابع : أن يكون نموذجاً بارزاً لنمط من البناء، أو لمجمع معمارى أو تكنولوجى أو لمنظر طبيعى يمثل مرحلة أو مراحل هامة من التاريخ البشرى.

المعيار الخامس : أن يقدم نموذجاً بارزاً لمستوطنة بشرية تقليدية أو لأسلوب تقليدى لاستخدام الأراضى أو لاستغلال البحار، يمثل ثقافة أو (ثقافات) معينة، أو يمثل التفاعل بين الإنسان والبيئة، لا سيما عندما تصبح البيئة عرضة للمخاطر بتأثير تحولات لا رجعة فيها.

المعيار السادس : أن يرتبط مباشرة أو على نحو ملموس بأحداث أو تقاليد حية، أو بمعتقدات أو مصنفات أدبية أو فنية ذات أهمية عالمية بارزة.

المعيار السابع : أن يمثل ظواهر طبيعية منقطعة النظير أو يضم مناطق ذات جمال طبيعى استثنائى وأهمية جمالية فائقة "وذلك بالنسبة للمحميات الطبيعية".

المعيار الثامن : أن يقدم أمثلة فريدة لمختلف مراحل تاريخ الأرض، بما فى ذلك سجل الحياة على الأرض، والعمليات الجيولوجية الهامة الجارية والمؤثرة فى تطور التشكيلات الأرضية، أو سمات أشكال الارض أو المعالم الطبوغرافية الهامة.

المعيار التاسع : أن يقدم أمثلة بارزة للعمليات الأيكولوجية والبيولوجية المستمرة والمؤثرة

منظر لتل رملي، ""وادي الحيتان""

فى تطور ونمو النظم الأيكولوجية الأرضية ونظم المياه العذبة والنظم البيئية والساحلية والبحرية والمجموعات النباتية والحيوانية.

المعيار العاشر: أن يشتمل على أهم العوامل الطبيعية وأكثرها دلالة لصون التنوع البيولوجى فى عين الموقع، بما فى ذلك المواقع التى تحتوى على أنواع مهددة ذات قيمة عالمية استثنائية من منظور أو الصون.

ويتعين على الدول الأطراف فى الاتفاقية أن تقدم بشكل مستمر تقارير بشأن حالة صون مواقعها والتدابير المختلفة التى أدخلتها لأغراض حماية المواقع وذلك لتيسير عملية المتابعة والسماح بتقدير مدى تطبيق اتفاقية التراث العالمى فى البلدان الأطراف.

ومن ناحية أخرى، هذه التقارير الدولية تعطى معلومات مستوفاة عن المواقع مما يسمح بإبداء اقتراحات وإدخال تعديلات وتوجيهات أحياناً على طرق صيانتها وإدارتها سواء من لجنة التراث العالمى أو من دول أخرى لديها مواقع مشابهة.

فعلى سبيل المثال، قام رئيس هيئة الآثار بنيجيريا بزيارة خاصة للمجلس الأعلى للآثار بمصر في ٢٠١٠م للاطلاع على خطة تطوير موقع "القاهرة التاريخية" والاستفادة من الخبرات المصرية والرؤية المتخصصة للقيادات بهدف الاستفادة من التجربة المصرية وتطبيقها في إطار مشروع تطوير مدينة "كانو" الإسلامية بنيجيريا.



مصر ولجنة التراث العالمي

في إطار اجتماع الجمعية العامة لمنظمة اليونسكو عام ٢٠٠٧م، لانتخاب أعضاء للجنة التراث العالمى، توجه وفد مصرى رفيع المستوى برئاسة السيد وزير الثقافة المصرى الأسبق فاروق حسني إلى باريس لحضور الإجتماعات والوقوف على موقف مصر من الترشيحات وكذلك متابعة العملية الانتخابية والتنسيق مع وفد مصر الدائم بالمنظمة.

وتمت الإنتخابات وفازت مصر بعضوية لجنة التراث العالمي لمدة ٤ سنوات مع ٤ دول عربية أخرى، ليرتفع بذلك عدد الدول العربية الممثلة باللجنة إلى ٥ دول وهم (تونس، المغرب، الأردن، مصر والبحرين).



الجلسة الافتتاحية للاجتماع التنسيقي لممثلي الدول العربية في لجنة التراث العالمي: يونيو ٢٠١١م

وقد سمحت لى الأقدار بالعمل كمراسل وطنى لإتفاقية التراث العالمي مع قامة من قامات علم الآثار والتراث وهو السيد الأستاذ الدكتور/ على رضوان ممثل لمصر في لجنة التراث العالمى فعلى مدار أربعة سنوات حمل فيها لواء الدفاع عن التراث الثقافى المصرى بل والعربى، فإذا بى أنهل من حنكة مداخلاته في اللجان والمحافل الدولية، ولعل أصعبها، دفاعه المرير عن موقع "طيبة وجبانتها" الذي كان مهدداً بالإدراج على قائمة التراث المهدد بالخطر وذلك في إطار الدورة الـ ٣٢ في كيبك (كندا)، وبجانب دفاعه السديد المدعم بالوثائق عن المواقع العربية وملفات الترشيح لشتى الدول التى تطلب

معاونة مصر عن طريق القنوات الدبلوماسية، وكانت هناك مواقف مشرفة للوفد المصرى في لجنة التراث العالمي في دورته الـ ٣٣ أشبيلية (أسبانيا)، والدورة الـ ٣٤ في مدينة برازيليا (البرازيل)، وأخيراً الدورة الـ ٣٥ في مدينة باريس (فرنسا)، حيث تم إدراج أكثر من موقع عربى ولعل أهمها موقع "مروى" لدولة السودان الشقيقة والتي كانت المداخلات المصرية حاسمة في قبول اللجنة لإدارجها.

وبعد أربع دورات، تقف مصر الآن كمراقب لحين اشتراكها مرة أخرى كعضو من أعضاء اللجنة وذلك وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية لإتفاقية التراث العالمي.

وجدير بالذكر أن هذه اللجنة تجتمع مرة كل سنة وتضم الممثلين عن الدول الأطراف في الإتفاقية والذين قد أنتخبوا لمدة أقصاها ست سنوات.

واللجنة مسئولة عن تنفيذ إتفاقية التراث العالمى وإتخاذ القرارات النهائية بشأن إدراج موقع في قائمة التراث العالمى وكذلك الوقوف على حالة صون مواقع التراث العالمي المدرجة في القائمة، والبت في مسألة إدراج موقع معرض للخطر في قائمة التراث العالمى أو حذفه منها.

وهنا نذكر بمدينة "درسدن" الألمانية التي تم شطبها من القائمة في إطار الدورة الـ ٣٣ للجنة التراث العالمي كسابقة أولى من هذا النوع.

وننوه أيضاً في هذا الصدد بأن هناك "اجتماع الجمعية العامة" الذي يضم كافة الدول الأطراف في الإتفاقية، وذلك بواقع مرة كل سنتين خلال الدورة العادية للمؤتمر العام لليونسكو لانتخابات أعضاء لجنة التراث العالمي، والنظر في الوضع المالى لصندوق التراث العالمى، واتخاذ القرار بشأن المسائل السياسية الجوهرية المتعلقة بالتراث.



وفد مصر في لجنة التراث العالمي أثناء دورتها ال٣٢ في مدينة "كيبك" ، كندا ٢٠٠٨





صورة جوية لأضخم تماثيل العالم القديم، تمثال أبو الهول بالجيزة



٥ "عاجـل للأهـمـيـة"

ماهى المواقع المصرية المدرجة على قائمة التراث العالمى؟

تُعد جمهورية مصر العربية من أولى الدول التى تقدمت بإدراج مواقع أثرية على قائمة التراث العالمى حيث سجلت فى عام ١٩٧٩م، خمسة من أجمل وأحلى وأروع المواقع التراثية فى العالم وهي "جبانة منف من الجيزة إلى دهشور"، "النوبة من فيله إلى أبوسمبل"، "طيبة القديمة وجباناتها"، "القاهرة التاريخية" وموقع "دير أبومينا".

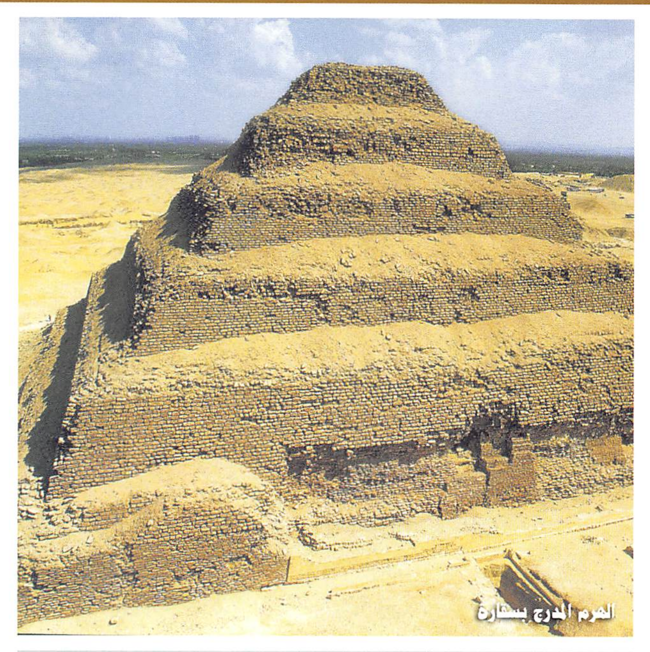
وفى عام ٢٠٠١م، تم إدارج موقع "دير سانت كاترين" كموقع مشترك أى مسجل على قائمة التراث الطبيعى والثقافى فى آن واحد ليصبح الموقع المصرى الوحيد الموثق كموقع مزدوج طبيعى /ثقافى. وفى نفس العام، قررت لجنة التراث العالمى وضع موقع "دير أبو مينا" على قائمة التراث المهدد بالخطر نظراً لارتفاع منسوب المياه الجوفية فى أنحائه وقضائها على جزء كبير من بقايا المبانى الأثرية، وفى عام ٢٠٠٥م، تم إدارج موقع "وادى الحيتان" فى الصحراء الغربية، على بعد بضعة كيلومترات من مدينة الفيوم، ليصبح أول موقع مصرى على قائمة التراث الطبيعى، ويرتفع بذلك عدد المواقع المصرية المدرجة على قائمة التراث العالمى إلى سبعة مواقع.

وفيما يلى نبذة عن أبرز سمات هذه المواقع العالمية :

١- جبانة منف من الجيزة إلى دهشور:

يتبع هذا الموقع محافظة الجيزة إدارياً. وقد أدرج هذا الموقع على قائمة التراث العالمى عام ١٩٧٩م بناءً على المعيار الثالث من المعايير العالمية الذى ينص على "أن ينهض الموقع شاهداً فريداً أو على الأقل استثنائياً، على تقليد ثقافى أو على حضارة لاتزال قائمة أو "حضارة خلت". وكذلك المعيار السادس من المعايير العالمية الذى ينص على "أن يرتبط الموقع مباشرة أو على نحو ملموس بأحداث أو تقاليد حية، أو بمعتقدات أو مصنفات أدبية أو فنية ذات أهمية عالمية بارزة".

يعرف هذا الموقع باسمه العربى "هضبة الجيزة" والذى يصعب تحديد اشتقاقه اللغوى إلا أن البعض يرى فى كلمة "الجيزة"، والتى غالبا ما أطلقت عند دخول العرب إلى مصر معنى "الاجتياز" وذلك لكون الموقع نقطة التقاء مصر العليا والسفلى، إذ أن عابر البلاد يجتازها فى الاتجاهين، من الجنوب للشمال ومن الشمال إلى الجنوب. ولعل من أبرز



الهرم المدرج بسقارة



الهرم المنحني بدهشور

سمات هذا الموقع شموخ هرم خوفو على هضبة الجيزة، فهو رأس عجائب الدنيا السبع والعجيبة الوحيدة الباقية حتى الآن.

ومن أبرز سمات الموقع أيضاً، وجود أضخم تماثيل العالم وهو تمثال "أبو الهول" الذى طالما أشاع الهيبة والرهبة فى نفوس زائريه منذ قديم الزمن، وكذلك توجد أضخم المراكب الخشبية التى صنعتها يد الإنسان وهى مراكب الشمس التى تعرض إحداها فى متحف بجنوب الهرم، معبرة عن قدرة وحرفية العامل المصرى منذ هذا الزمن السحيق وقدرته على الإبداع.

ويضم هذا الموقع أيضاً أطلال مدينة منف، أقدم وأعز المدن المصرية، وأولى عواصمها والتى شيدت فى عصر الملك "مينا" مؤسس الأسرة الأولى، وقد صال وجال فيها من بعده، ملوك مصر العظماء وتركوا فيها آثاراً لتخليد ذكراهم.

وفى القرن الثالث قبل الميلاد، زارها الإسكندر الأكبر واستقرت فيها مومياؤه لمدة عام وأكثر لحين استكمال الجبانة الملكية بالإسكندرية. وبعده، عشقها البطالمة، وأحب معظم ملوكهم أن يكون اسم إلهها "بتاح" جزءاً من أسمائهم، كما أطلق البعض منهم اسم "ممفيس" على مدن في بلادهم.

ورغم المكانة المرموقة التى تبوأتها المدينة طوال التاريخ المصرى، إلا أنها وقعت فريسة للإهمال وأصابها الزحف العمرانى والزراعى العشوائى، ولم يتبق منها سوى أطلال وخرائب أثرية، تتناثر هنا وهناك، وتحولت بمرور الزمن إلى محجر لاستخراج الأحجار اللازمة لتشييد منشآت ذات أغراض مختلفة.

ويعرف الموقع التراثى "منف وجبانتها" بأضخم وأشهر الجبانات فى مصر القديمة، من "أبو رواش" شمالاً حتى "ميدوم" جنوباً مروراً بجبانة "سقارة".

وجدير بالذكر أن موقع "سقارة" كان قد شهد فى الألفية الثالثة قبل الميلاد، قفزة معمارية ليس لها مثيل على يد المهندس المصرى "إيمحتب"، الذى صمم المجموعة الجنائزية للملك زوسر وشيدها بأكملها من الحجر.





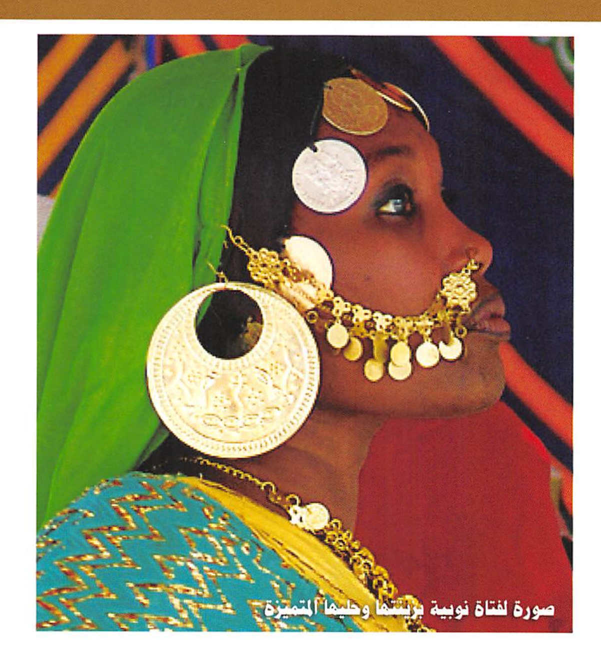
لقطة جوية لواجهة معبد رمسيس الثاني بابو سمبل

وعلى بعد كيلومترات بسيطة، ناحية الجنوب، توجد جبانة دهشور التى ضمت أول هرم كامل فى تاريخ عمارة الأهرام فى مصر القديمة، وهو الهرم الشمالى للملك سنفرو مؤسس الأسرة الرابعة عام ٢٦١٣ ق م، ويعتبر هذا الموقع من أعرق مناطق التراث العالمي.

٢. النوبة من فيلة إلى أبو سمبل:

يتبع هذا الموقع محافظة أسوان إدارياً، وقد أدرج هذا الموقع على قائمة التراث العالمى عام ١٩٧٩م بناءً على المعيار الأول من المعايير العالمية والذى ينص على "أن يمثل الموقع




صورة لفتاة نوبية بزينتها وحليها المتميزة

أحد روائع عبقرية الإبداع البشرى"، والمعيار الثالث من المعايير العالمية الذى ينص على "أن يقف الموقع شاهداً فريداً أو على الأقل استثنائياً، على تقليد ثقافى أو على حضارة لاتزال قائمة أو حضارة اندثرت".

ويعرف هذا الموقع بالاسم العربى "أسوان" وهو مشتق من الكلمة الهيروغليفية "سون" وتعنى السوق، وذلك إشارة إلى كونها مركزاً استراتيجياً للتبادل التجارى بين شمال الوادى. (مصر) وجنوب الوادى (السودان).

وترجع أهمية هذا الموقع الإدارية والاقتصادية لكونه أول أقاليم مصر العليا فى العصور الفرعونية والمعروف بإقليم "تاستى" أى "أرض حملة الأقواس" نسبة لمهارة قاطنيه فى الدفاع عن أرضهم بالأقواس والسهام.

وعلى مر العصور، حظيت أسوان باهتمام ملوك مصر وأمرائها نظرا لموقعها الإستراتيجى كخط الدفاع الأول على الحدود الجنوبية المصرية، ولكونها تضم مجموعة من أهم المحاجر والمناجم التى طالما أمدت البلاط الملكى بكل ما يحتاجه من أغلى وأثمن الأحجار، مثل الجرانيت والكوارتز وكذلك أنفس المعادن مثل الذهب.

ومن ناحية أخرى، سجلت الوثائق المصرية أخبار أولى الرحلات الاستكشافية لأفريقيا وأقدمهاوالتى قام بها حكام جزيرة "إلفينتين" مثل "مخو"، "سابينى" و"حرخوف" كما سجلت البرديات عمليات التبادل التجارى مع سكان هذه البلاد على مدى العصور الفرعونية.

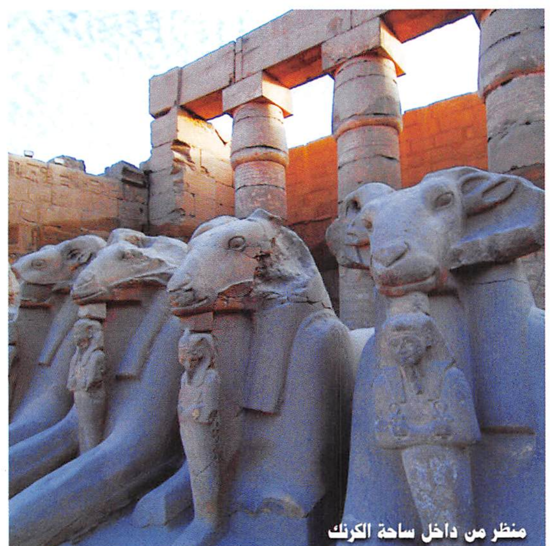
تتميز هذه المنطقة الاستراتيجية بكم كبير من الآثار والمعابد العظيمة المثيرة للدهشة، من حيث فخامتها المعمارية، مثل معبدى رمسيس الثانى بأبي سمبل ودار عبادة إيزيس بجزيرة فيلة، وهناك مجموعة أخرى من المعابد والمقاصير تتناثر هنا وهناك، في منطقة عمدا ووادى السبوع وكلابشة.

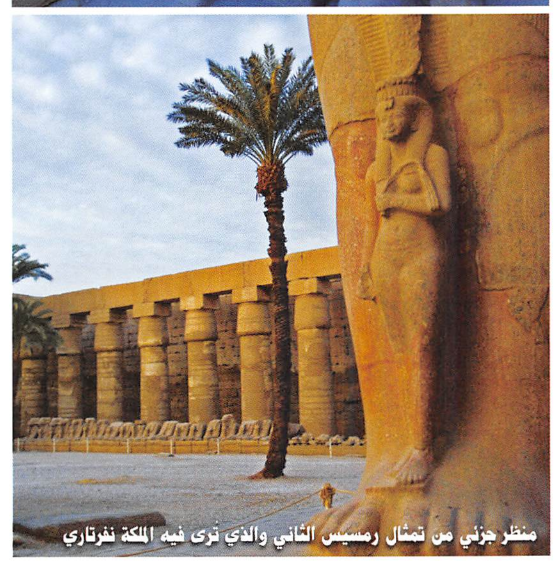
٣. طيبة القديمة وجباناتها:

يتبع هذا الموقع محافظة الأقصر إدارياً. وقد أدرج هذا الموقع على قائمة التراث العالمى عام ١٩٧٩م بناءً على المعيار الثالث من المعايير العالمية والذى ينص على "أن الموقع يقف شاهداً فريداً أو على الأقل إستثنائياً، على تقليد ثقافى أو على حضارة لاتزال حية أو حضارة مندثرة"، والمعيار السادس من المعايير العالمية والمتمثل فى "أن يرتبط مباشرةً أوعلى نحو مباشر أو ملموس بأحداث أوتقاليد حية أو بمعتقدات أو بمصنفات أدبية أو فنية ذات أهمية عالمية بارزة".






منظر من داخل ساحة الكرنك


منظر جزئي من تمثال رمسيس الثاني والذي نرى فيه الملكة نفرتاري

يعرف هذا الموقع التراثي الذى يعتبر أغنى مواقع العالم وأثرها معماريا - باسم "الأقصر"، هذا الاسم الذى أطلقه العرب على مدينة "واست" الفرعونية أو "طيبة" كما أسماها الإغريق، ظناً منهم أن كل ما تبقى من مقاصير ومعابد ما هو إلا أجزاء باقية من قصور سكنها ملوك عظام، في عصور ولت.

واست ... طيبة... الأقصر، أياً كان الاسم الذي أطلق على هذه البقعه المقدسة عبر العصور، فما تلك إلا مسميات لتلك المدينة الخالدة التي أبهرت العالم القديم، ومازالت تبهرنا في العصر الحديث بمنشآتها الخالدة وفنونها المتميزة، حيث تمثل أكبر المتاحف المفتوحة لتراث الإنسانية. وقد وصفها "هومير" بالمدينة ذات "المائة باب"، وذلك لتعدد أبواب معابدها على ضفتي النيل، وكذلك مقابرها المنحوته في الجبل، ففيها عاش أعظم وأشهر الفراعنة، وأبدع وأمهر الفنانين، وأعقل وأعلم الحكماء.

يرجع تاريخ الأقصر إلى عصور ما قبل التاريخ، طبقاً لما أكدته الحفائر الأثرية في السنوات الأخيرة، ولكنها دخلت دائرة الضوء وأصبحت مسرحاً لإحدى حلقات تطور تاريخ البشرية، عندما قام الملك أحمس بطرد الهكسوس وتوحيد البلاد وتأسيس الدولة الحديثة، التي حقق ملوكها العظام أكبر الانتصارات وامتدت إمبراطوريتهم من الشلال الرابع (السودان) جنوباً إلى نهر الفرات شمالاً (العراق).

وقد اقترن تاريخ طيبة بصفحات مضيئة في سجل الانتصارات العسكرية المصرية، وكذلك سجل الإنجازات الاقتصادية المتميزة التى أدت إلى الاستقرار السياسى والإدارى، ومما لا شك فيه أن تاريخ المدينة اقترن بازدهار الفنون والعمارة، حيث تجلت إبداعات الفنان المصرى ومهاراته في النقش والرسم والنحت.

تمتد مدينة الأقصر شرق النيل وغربه، فتقع "مدينة الأحياء" على البر الشرقى حيث كانت قصور الفراعنة وكبار موظفى الدولة وكذلك الدوائر الإدارية التي كانت تشغل





بوابة جامع الأقمر، بموقع القاهرة التاريخية التراثي



المساحة المحيطة بمعابد الكرنك ووسط المدينة، أما "مدينة الأموات" فهى تقع على البر الغربى للنيل وتمتد من شاطىء النهر إلى حضن الجبل ففيها تقع معابد "ملايين السنين" والتى تعرف بمعابد تخليد الذكرى مثل معبد الملكة "حتشبسوت" ومعبد "الرمسيوم" ومعبد مدينة "هابو"، ولعل من أهم آثار منطقة الأقصر هي تلك الجبانات المنحوتة في بطن الجبل مثل مقابر وادى الملوك والملكات والأشراف.

٤. القاهرة التاريخية:

يتبع هذا الموقع محافظة القاهرة إدارياً. أدرج هذا الموقع على قائمة التراث العالمى عام ١٩٧٩م بناءً على المعيارالأول من المعايير العالمية الذى ينص على "أن يمثل الموقع إحدى روائع عبقرية الإبداع البشرى"، والمعيار الخامس من المعايير العالمية المتمثل "فى أن الموقع يقدم نموذجاً بارزاً لمستوطنة بشرية تقليدية أو لأسلوب تقليدى لاستخدام الأراضى يمثل ثقافة أو ثقافات معينة، أو يمثل تفاعلاً بين الإنسان والبيئة، لاسيما عندما تصبح عرضة للمخاطر بتأثير تحولات لا رجعة فيها"، والمعيار السادس الذى ينص على "أن يرتبط مباشرةً أو على نحو ملموس بأحداث أو تقاليد حية أو بمعتقدات أو بمصنفات أدبية أو فنية ذات أهمية عالمية بارزة".

يحد هذا الموقع حاليا من الشمال، سور القاهرة الفاطمية، ومن الجنوب باب زويلة، ومن الشرق شارع صلاح سالم، ومن الغرب شارع بورسعيد. يعتبر موقع "القاهرة التاريخية" أحد أقدم مدن العالم الإسلامى وأبهاها وأزهاها وأوفرها جلالاً بما يزخر به على جنباته من عمائر إسلامية تتمثل فى المساجد والمدارس والقصور والمنازل والوكالات والخانات والأسبلة والكتاتيب والحمامات العامة والبيمارستان، فضلا عن الأسوار الحصينة والبوابات الشاهقة، ويربو عددها على الستمائة أثر أو ما يزيد على ذلك قليلاً.

ولكن شاءت الأقدار مع تقلب الزمان وعدم استقرار الظروف التاريخية التى مرت بها القاهرة، أن تصبح هذه العمائر قائمة فى شوارع وحارات وأزقة ودروب، قد لايزيد عرض الواحد منها أحياناً عن ثلاثة أمتار، وذلك فى أحياء ينعتها الكتاب بال"شعبية"، مثل مصر القديمة والفسطاط، مروراً بمنطقة "القلعة"، و"الدرب الأحمر"، و"الخليفة" و"السيدة زينب"، فالخيامية، وشارعى "المعز لدين الله الفاطمي" و"الجمالية".

ولعل شارع "المعز لدين الله"، هذا الشارع الذى شقه جوهر الصقلى ليصبح القصبة الرئيسية لمدينة القاهرة الفاطمية، بين باب الفتوح شمالاً وباب زويلة جنوباً، مرآة تعكس قصة مدينة القاهرة بأكملها منذ تأسيسها وحتى الآن.

لم يكن المؤرخون قد جانبوا الصواب حين أطلقوا عليه اسم "الشارع الأعظم" وحكوا وتحاكوا بإسهاب عن ماخلفته العصور الإسلامية فيه من عمائر ومنشآت وحارات ودروب وفنون وصناعات تجعل منه كتاباً مفتوحاً يحكى بصدق عن شارع احتفظ بقيمته وتاريخه منذ أكثر من ألف عام. حيث شهد أبهى المواكب والاحتفالات التى نظمها الملوك



والسلاطين مما أضفى على الشارع فخامة وجلالاً، ولعل من أجمل المواكب، موكب الاحتفال برأس السنة الهجرية الذى يجرى فى شارع المعز لدين الله الفاطمي، حيث يجتمع الأعيان وعلية القوم فى ميدان "بين القصرين"، ويشارك فى هذا الموكب أيضاً آلاف من جنود الفرق المختلفة الذين يصطفون وراء الخليفة وهو يمتطى جواده مرتدياً زى الخلافة.

الجدير بالذكر، أن موقع القاهرة التاريخية -وبالأخص شارع المعز لدين الله الفاطمي- قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً -أثناء فترة العصور الوسطى- بالمراسم الملكية والبروتوكولات، فيحكى أن الرسل الأجانب والسفراء، كان إذا جاء أحد منهم للخليفة في زيارة رسمية، عليه أن يترجل عند باب الفتوح ويقبل الأرض ويتوجه عبر شارع المعز لدين الله الفاطمي حتى يصل إلى القصر الكبير. وازدادت قدسية المكان بارتباطه بمراسم تتويج الأمراء والسلاطين، فقد شهد أحلى وأفخم مواكب التتويج.

ومع مرور الزمن، وقع شارع المعز لدين الله الفاطمي، بل وكل المناطق التاريخية المحيطة به التى تعرف الآن بموقع "القاهرة التاريخية"، فريسة للنسيان، ففقدت المنطقة رونقها وبريقها حيث أصيبت عمائرها بالإهمال الجسيم وتراكمت التعديات وتوالدت العشوائيات بأنحائها، وتزايدت أعداد السكان، وتفاقمت الضغوط على مرافق المنطقة حتى كادت الأوضاع تصل إلى حد الانفجار فى نهاية القرن الماضى، بعدما وقع زلزال ١٩٩٢م الذى أصاب قلب "القاهرة التاريخية" وهدد نصف عمائرها بالدمار.

إلا أن هذا الزلزال دق ناقوس الخطر فى آذان المسؤولين عن منظومة الآثار والتراث لضرورة إعادة إحياء وتأهيل موقع "القاهرة التاريخية"، والبدء فى وضع منهجية تعامل حديثه ومتطورة تواكب الأطر العالمية للحفاظ على التراث الثقافى وصونه، آخذين فى الاعتبار أبناء هذه المنطقة وضرورة وضعهم على قائمة أولويات النهوض بهذا الموقع التراثى العالمى.

٥- موقع أبو مينا الأثرى:

يتبع هذا الموقع محافظة الإسكندرية إدارياً. وقد أدرج هذا الموقع على قائمة التراث العالمى عام ١٩٧٩م بناءً على المعيار الرابع من المعايير العالمية الذى ينص على "أن يكون الموقع نموذجاً بارزاً لنمط من البناء أو لمجمع معمارى أو تكنولوجى، أو لمنظر طبيعى يمثل مرحلة أو مراحل هامة من التاريخ البشرى."

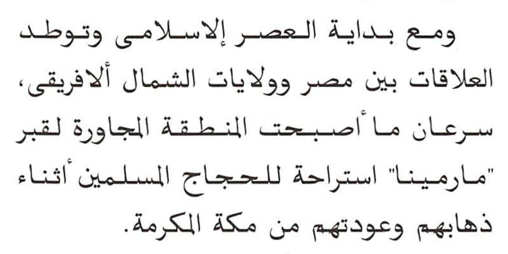
ويقع موقع أبو مينا الأثرى على بعد ٧٥ كم غرب محافظة الإسكندرية، وقد أطلق عليه هذا الاسم نسبة إلى القديس "مارمينا" صاحب هذا الدير الذى كان قد انضم إلى الجيش الرومانى بعد وفاة والده، وذلك فى عهد الإمبراطور دقلديانوس (٢٨٥-٣٠٥م)، حينما اشتد اضطهاد المسيحية وصدرت الأوامر بمعاقبة المسيحيين فصدر أمر بقطع رأس مارمينا -الذى تمسك باعتناقه المسيحية- وبحرق جسده، إلا أن بعضاً من أصدقائه الذين رافقوه إلى مصر لصد غارات البربر على منطقة "مريوط" قد نجحوا



في إنقاذ الجثة والهروب بها عبر الصحراء جهة الغرب.

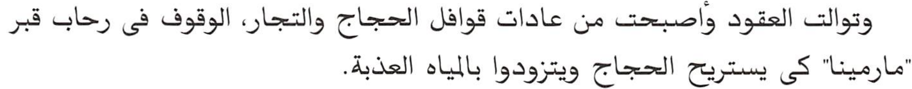
وفي أثناء رحلتهم، توقفت الجمال التى كانت تحمل التابوت عن السير دون سبب منطقى، فترسخ لديهم اعتقاد بأن ذلك رمز إلهى، وأن الجثة يجب أن تدفن فى هذه البقعة التى توقفت فيها الجمال.

مرت السنوات وتنامت القصص والأساطير حول جثة "مارمينا" وسر توقف الجمال، وزاد اعتقاد سكان القرى المجاورة بمعجزات "مارمينا" وقبره، وخاصة فيما يتعلق بشفاء الأمراض المزمنة.



ومع بداية العصر الإسلامى وتوطد العلاقات بين مصر وولايات الشمال الافريقى، سرعان ما أصبحت المنطقة المجاورة لقبر "مارمينا" استراحة للحجاج المسلمين أثناء ذهابهم وعودتهم من مكة المكرمة.

صورة للقديس "مارمينا"



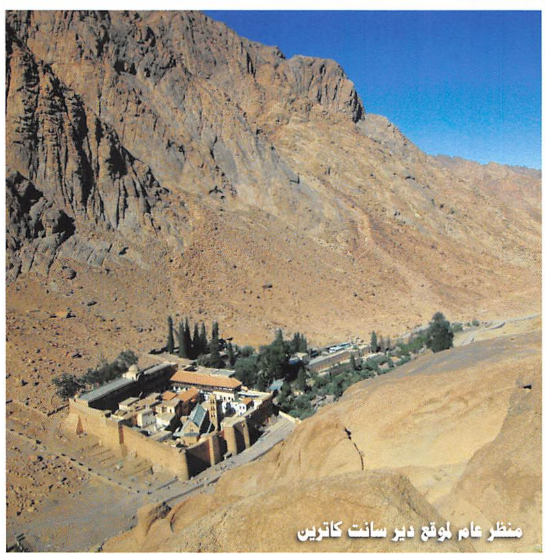
وتوالت العقود وأصبحت من عادات قوافل الحجاج والتجار، الوقوف فى رحاب قبر "مارمينا" كى يستريح الحجاج ويتزودوا بالمياه العذبة.

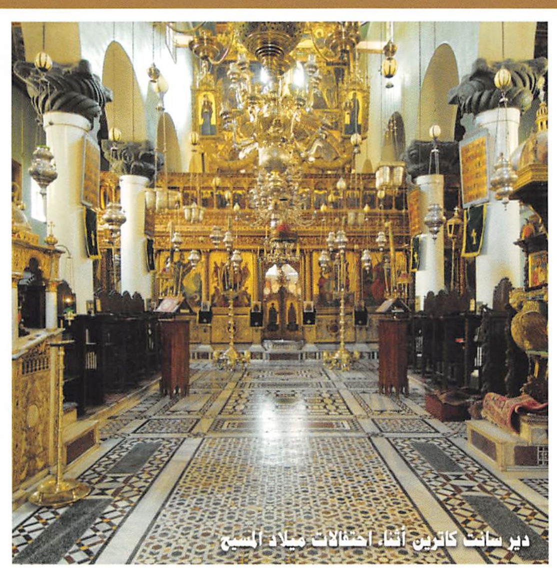
إن موقع "أبو مينا"، تلك البقعة المقدسة والتى تعتبر ثانى مزار حج مسيحى في العالم بعد بيت المقدس، وقعت مع مرور السنوات فى طى النسيان وأصابها الإهمال وتزايدت حولها التعديات والعشوائيات، حتى أصبح مكانها غير معروف مثل الكثير والكثير من المناطق ألاثرية التي أعيد اكتشافها فى بداية القرن العشرين.

وتوالت على الموقع بعثات التنقيب، فأعيد تحديد مساحة الموقع ألاصلية غير أن ما تبقى من مبانٍ لا يعكس -ألاسف- ألاهمية الدينية التى حازها هذا الموقع فى العصور الوسطى كثانى أكبر مزار مسيحى فى العالم.

وفى عام ٢٠٠١م وبسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية وتهدم الخزانات انهارت العديد من مبانى المدينة القديمة، مما يعرضها بأكملها للدمار. أدرج الموقع على قائمة التراث العالمى المعرض للخطر، وهناك حالياً محاولات عديدة من قبل رهبان الدير والمجتمعات العمرانية المجاورة للنهوض بمستوى إدارة الموقع، وجدير بالذكر أن موقع "أبو مينا" التراثى يعتبر مثالاً يحتذى به فى اهتمام المجتمعات العمرانية وتفاعلها الإيجابى من أجل الحفاظ على المواقع ألاثرية وصونها.



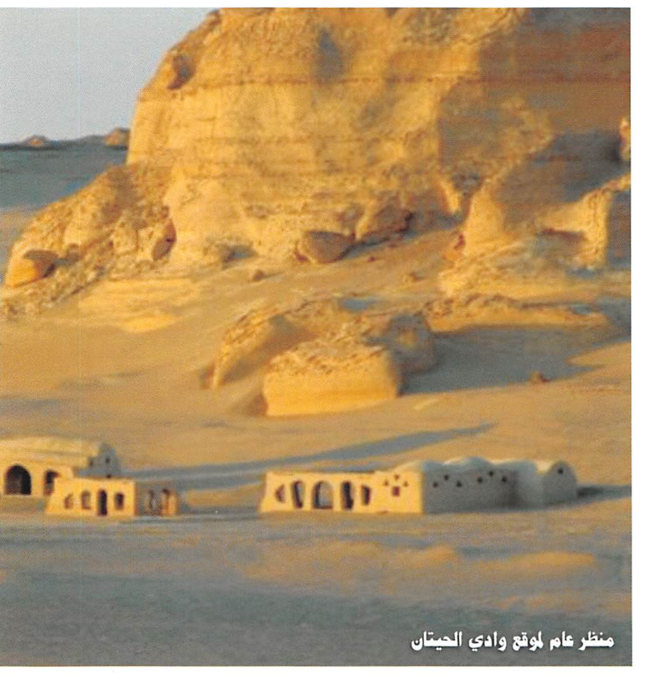

منظر عام لموقع دير سانت كاترين


دير سانت كاترين أثناء احتفالات ميلاد المسيح

٦. موقع دير سانت كاترين:

يتبع هذا الموقع محافظة جنوب سيناء إدارياً، وقد أدرج الموقع على قائمة التراث العالمى عام ٢٠٠١م بناءً على المعيار الأول من المعايير العالمية، الذي ينص على أن الموقع يمثل أحد روائع العقل البشرى المبدع، والمعيار العالمى الثالث وهو أن الموقع يقف شاهداً فريداً أو على الأقل استثنائياً، على تقليد ثقافى أو على حضارة لاتزال حية أو حضارة مندثرة، والمعيار العالمى السادس والمتمثل فى كونه مقترناً على نحو مباشر أو ملموس بأحداث أو تقاليد حية أو بمعتقدات أو بمصنفات أدبية أو فنية ذات أهمية.

يعد دير "سانت كاترين" من أهم الآثار التي مازالت مأهولة بالسكان منذ القرن السادس الميلادى حتى الآن ولها أهمية خاصة جداً، نظراً للدور الذي يلعبه كأحد أهم وأشهر معالم السياحة الدينية في مصر عامةً وجنوب سيناء خصوصاً، ويقع الدير أسفل جبل كاترين أعلى الجبال في مصر، بالقرب من جبل موسي المذكور في العهد القديم حيث تلقى سيدنا موسى من فوقه ألواح الوصايا.


منظر عام لموقع وادي الحيتان

ويقال عن دير "سانت كاترين" إنه أقدم دير في العالم ويعتبر الموقع الوحيد المقدس لدى الديانات السماوية الثلاث المنتشرة في العالم.

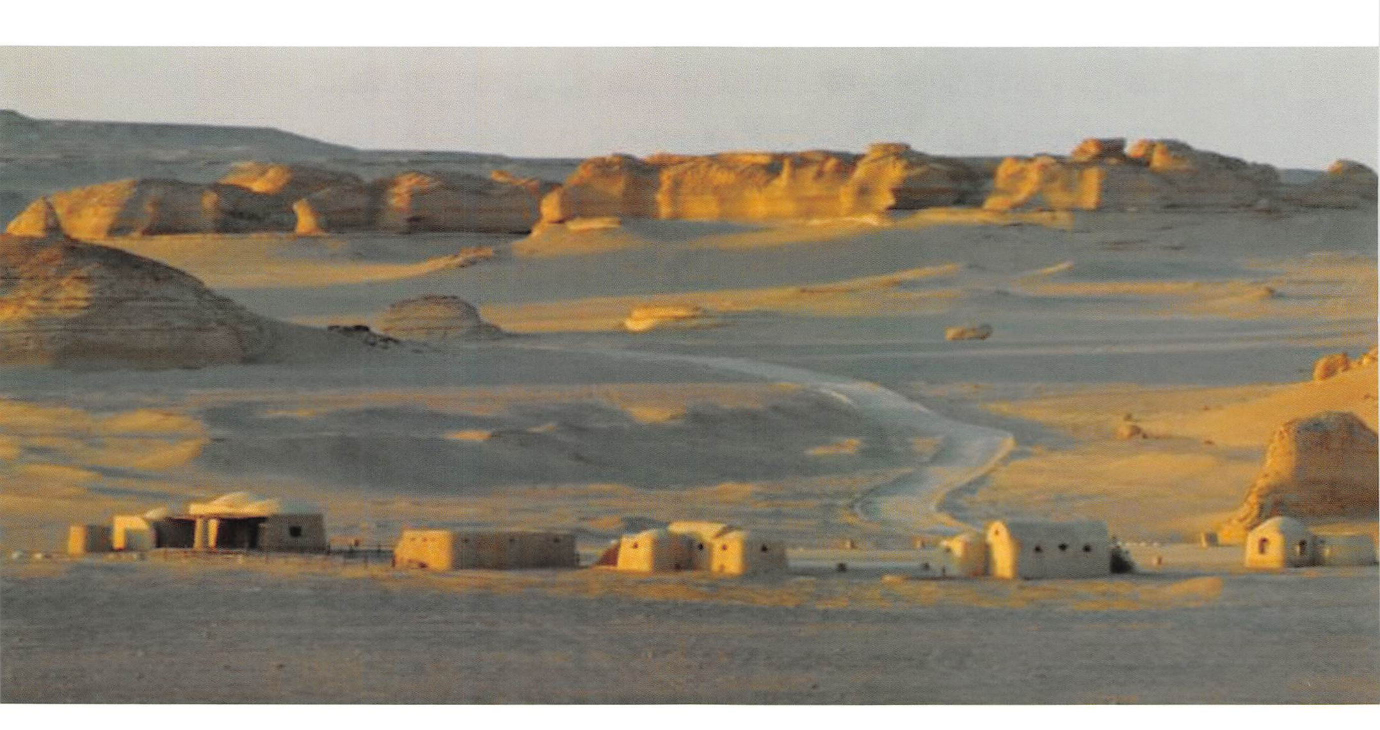
ويرجع تاريخ بناء الدير إلى عصر الإمبراطور "قسطنطين" لا سيما أن تاريخ البناء الفعلى يعود لعصر الإمبراطور "جستنيان"، وفي الحقيقة أن هناك أسطورة متعلقة بقصة بناء الدير،

تحكى أن أم الملك "قسطنطين" طلبت من ابنها بناء دير في صحراء سيناء، ليحوى رفات "القديسة كاترين" التي كانت من عائلة أرستقراطية وثنية، وكانت قد ولدت بمدينة الإسكندرية عام ١٩٤م، وعرفت باسم "زوروسيا"، وكانت هذه الفتاة مثقفة وجميلة وقد رغبها الكل لجمالها ولكنها رفضت جميع من أرادوا أن يتزوجوها، واعتنقت المسيحية أثناء اضطهاد الإمبراطور "مكسيمينوس" بل واتهمته علناً بقيامه بالتضحيات للأصنام، أما هو فقد أمر ٥٠ خطيباً من جميع أنحاء إمبرطوريته لكى يقنعوها بالتخلي عن معتقداتها، ولكن حدث العكس فقد اعتنق هؤلاء المسيحية.

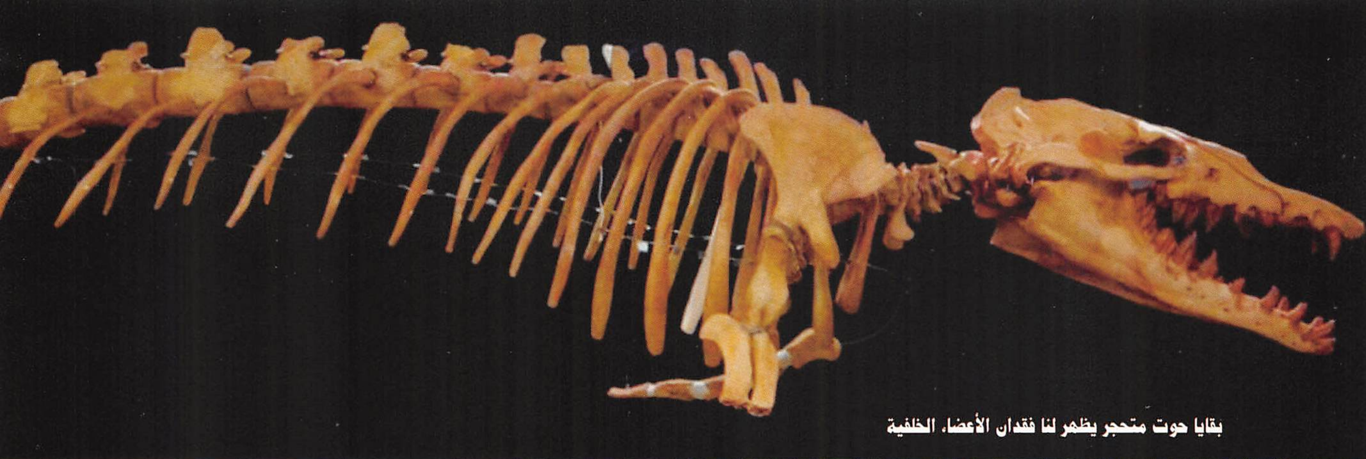
وبعد مررو حوالى ثلاثة قرون من وفاة "كاترين" ظهرت رفاتها المقدسة لأحد رهبان الدير، الذي كان قد أقامه الإمبراطور "جستنيان" فنقلت هذه الرفات ووضعت في هيكل الكنيسة داخل صندوق رخامى بجانب الهيكل الرئيسي، وما زال العطر المنساب من رائحة رفات القديسة يشكل أعجوبة، ويعرف الدير باسمها منذ القرن الحادى عشر من الميلاد.

٧. موقع وادى الحيتان (موقع تراث طبيعى):

يتبع هذا الموقع محافظة الفيوم إدارياً، وقد أدرج الموقع على قائمة التراث الطبيعي العالمى عام ٢٠٠٥م بناءً على المعيار العالمى الثامن، الذى ينص على "أن الموقع يقدم أمثلة فريدة لمختلف مراحل تاريخ الأرض، بما فى ذلك سجل للحياة على الأرض، وللعمليات الجيولوجية الهامة الجارية والمؤثرة فى تطور التشكيلات الأرضية، أو المعالم الجيومورفية أو الطبوغرافية الهامة".







بقايا حوت متحجر يظهر لنا فقدان الأعضاء الخلفية



جزء من بقايا حوت متحجر

يقع وادى حيتان فى صحراء مصر الغربية، على بعد بضعة كيلو مترات من مدينة الفيوم ويضم مجموعة كبيرة من بقايا حفريات متحجرة من فصائل الحيتان القديمة والمنقرضة من العصر "الأيوسينى" منذ حوالى ٤٠ مليون سنة، والتى تشير إلى أبرز مراحل تطور الحيتان من ثدييات برية إلى ثدييات بحرية، ويعتبر أكبر موقع فى العالم شهد مثل هذه المراحل من التطور بالنسبة للحيتان حيث يعكس الموقع طبيعة الحيتان وحياتها، فمثل هذه البقايا بعددها وتركزها ونوعيتها فريدة من نوعها تماماً، كما أنه من الرائع حفظها فى موقع جميل ومحمى، كما أن بقايا الحيتان المتحجرة والمتمثلة فى ٥ أنواع من الحيتان أشهرها الباسيلوسورس والدوريودون تظهر لنا حيتاناً شابة فى المراحل الأخيرة من فقدان أعضائها الخلفية، كما تتيح لنا متحجرات أخرى متوفرة فى هذا الموقع - مثل عرائس البحر والسلاحف البحرية وأسماك المنشار وكائنات بحرية أخرى - التعرف على البيئة والشروط البيئية لتلك الحقبة.

وجدير بالذكر أن هناك ٣١ موقعاً مصرياً تم إدراجهم على ما يعرف بالـ"القائمة التمهيدية" ويمكن للحكومة المصرية أن ترشح أياً من هذه المواقع على قائمة التراث العالمي إذا رغبت ذلك وذلك بإنشاء ملف ترشيح متكامل لتقديمه للجنة التراث العالمي.

وتعتبر المواقع المصرية التي تمت الإشارة إليها جزءاً من قائمة المواقع العربية المدرجة على قائمة التراث العالمي وعددها حتى الآن ٧٠ موقعاً وبيانهم كالتالى :

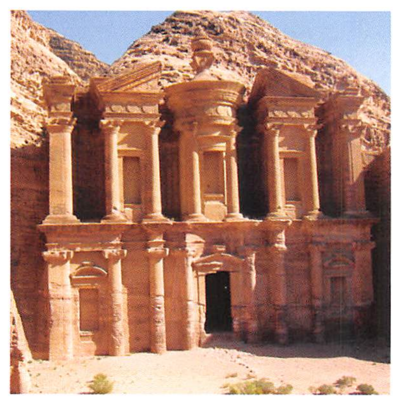
الأردن

مدينة القدس القديمة وأسوارها (١٩٨١م)

البتراء (١٩٨٥م)







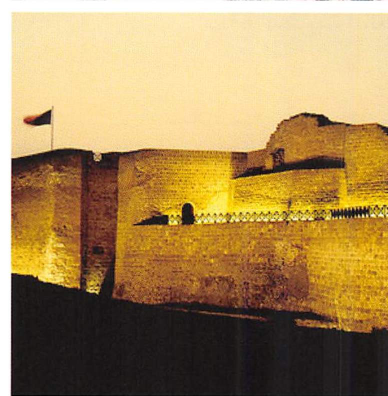
قصير عمرة (١٩٨٥م)

أم الرصاص (٢٠٠٤م)

وادي رم (٢٠١٠م)

البحرين

قلعة البحريني، مرفا قديم وعاصمة دلمون (٢٠٠٥م)



تونس

مدرج الجم الروماني (١٩٧٩م)

مدينة تونس القديمة (١٩٧٩م)

موقع قرطاج الأثرى (١٩٧٩م)

محمية إشكل الوطنية (١٩٨٠م)

مدينة كركوان البونيقية ومقبرتها (١٩٨٥، ١٩٨٦م)

القيروان (١٩٨٨م)

مدينة سوسة القديمة (١٩٨٨م)

دقة (١٩٩٧م)



الجزائر

قلعة بنى حماد (١٩٨٠م)

تيبازا (١٩٨٢م)

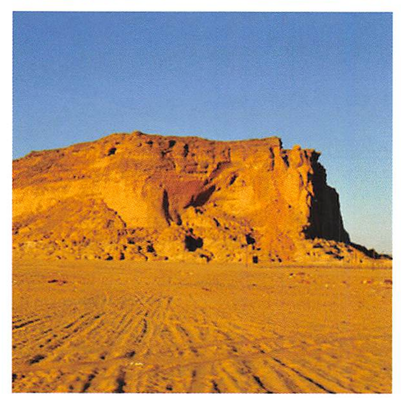
تيمجاد (١٩٨٢م)

جميلة (١٩٨٢م)

طاسيلى ناجر (١٩٨٢م)

وادي مزاب (١٩٨٢م)

قصبة الجزائر (١٩٩٢م)



السودان:

جبل بركل ومواقع المنطقة النوبية (٢٠٠٣م)

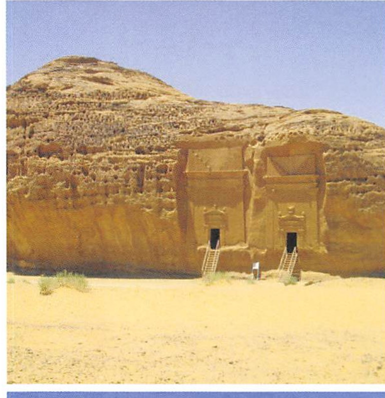
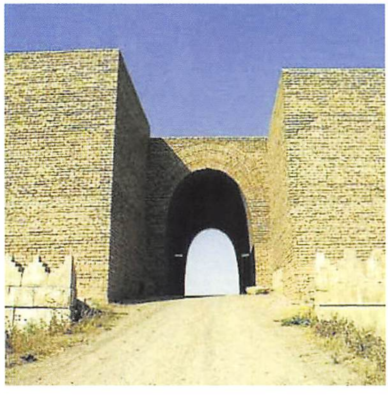
المواقع الأثرية في جزيرة مروى (٢٠١٠م)

سوريا

مدينة دمشق القديمة (١٩٧٩م)





مدينة بصرى القديمة (١٩٨٠م)

موقع تدمر (١٩٨٠م)

مدينة حلب القديمة (١٩٨٦م)

قلعة الفرسان وقلعة صلاح الدين (٢٠٠٦م)

القرى القديمة في شمال سوريا (٢٠١١م)

المملكة العربية السعودية

مدائن صالح (٢٠٠٨م)

موقع الطريف بالدرعية (٢٠١٠م)

سلطنة عُمان

قلعة بهلا (١٩٨٧م)

المواقع التاريخية في بات والخطم والعين (١٩٨٨م)

أرض اللبان (٢٠٠٠م)

(الأفلاج) أنظمة الري (٢٠٠٦م)

العراق

الحضر (١٩٨٥م)

آشور "القلعة الشرقية" (٢٠٠٣م)

مدينة سامراء الأثرية (٢٠٠٧م)

لبنان

بعلبك (١٩٨٤م)

جبيل (١٩٨٤م)

صور (١٩٨٤م)

عنجر (١٩٨٤م)

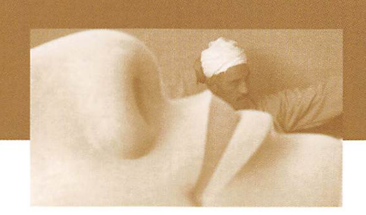
وادي قاديشا أو الوادي المقدس
وحرش أرز الرب (١٩٩٨م)

ليبيا

موقع سبراطة الأثرى (١٩٨٢م)

موقع شحات (قورينة) الأثرى (١٩٨٢م)





موقع لبدة الأثرى (لبتس ماغنا) (١٩٨٢م)
مواقع تادرارت أكاكوس الصخرية (١٩٨٥م)
مدينة غدامس القديمة (١٩٨٦م)

المغرب

مدينة فاس (١٩٨١م)
مدينة مراكش (١٩٨٥م)
قصر آيت بن جدو (١٩٨٧م)
مدينة مكناس التاريخية (١٩٩٦م)
مدينة تطوان (١٩٩٧م)
موقع وليلى الأثرى (١٩٩٧م)
مدينة الصويرة (٢٠٠١م)
مدينة مازاكان البرتغالية الجديدة (٢٠٠٤م)

موريتانيا

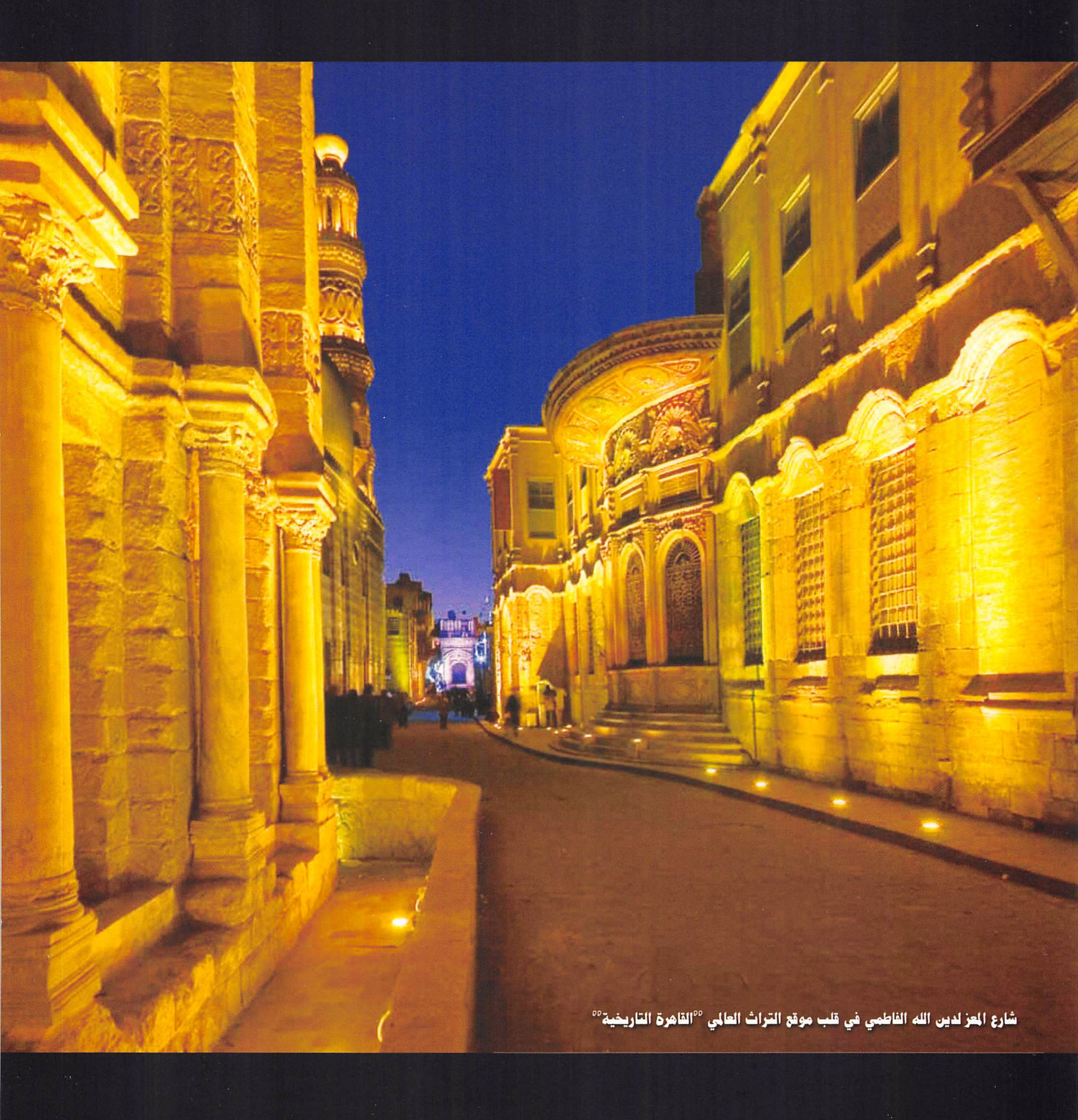
المنتزه الوطني بانك دأر غوين (١٩٨٩م)
قصور وادان وشنقيطى وتشيت ووالاتا القديمة (١٩٩٦م)

اليمن

مدينة شبام القديمة وسورها (١٩٨٢م)
مدينة صنعاء القديمة (١٩٨٦م)
موقع زبيد التاريخية (١٩٩٣م)
أرخبيل سقطرى (٢٠٠٨م)

مسجد قبة الصخرة





شارع المعز لدين الله الفاطمي في قلب موقع التراث العالمي "القاهرة التاريخية"

٦ "معاً للتكاتف"

ماهى أهم مشاريع الحفاظ على التراث الثقافى التى قادتها الحكومة المصرية فى الآونة الأخيرة، وكيف أصبحت أحد أعمدة النهوض بالإقتصاد القومي والتنمية المستدامة؟

يتربع مشروع إعادة إحياء وتأهيل الموقع التراثى "القاهرة التاريخية" على عرش إنجازات الحكومة المصرية فى الآونة الأخيرة. ترجع أهمية هذا المشروع ووجوب تحرى الدقة فى التعامل مع خطة تطويره لكون الموقع يشغل جزءا كبيراً فى قلب العاصمة الحالية، فهو يقع بجوار أعرق المناطق التجارية وأكبرها وأكثرها أهليه بالسكان، مما يؤدى إلى ازدياد الطلب على التنمية العقارية بشتى أرجائه مما يمثل خطراً داهماً يحيط بالعمائر التاريخية والنسيج العمرانى، الذى ربما ينتج عنه تآكل فى هوية الموقع وأصالته. ولدرء هذا الخطر، تكاتفت الجهات الحكومية المعنية تحت قيادة وزارة الثقافة، بهدف إنقاذ التراث الثقافى لموقع القاهرة التاريخية.

تأهيل وترميم شارع المعز

وقد بدأ مشروع القاهرة التاريخية بأعمال الصون والترميم لشارع المعز لدين الله الفاطمى الذى يعتبر أقدم الشوارع الإسلامية فى العالم.

ارتبط هذا الشارع والذي يطلق عليه اسم "الشارع الأعظم" بازدهار ورقى العمارة والفنون فى العصر الإسلامى، حيث تزينه جواهر تاج المعمار الإسلامى وتتجاور فيه علامات بارزة فى تاريخ الحضارة المصرية طالما شكلت أحداثاً جرت فى أذهان ووجدان الشعب المصرى، فقد دارت بين جنباته أحداث عظام جرت على مدار ألف سنة، فهنا مر المعز فى موكبه لأول مرة وسط جنوده وحاشيته، وهناك عاش وحكم الناصر صلاح الدين الأيوبى محرر القدس الشريف، وفى كنفه عاش المقريزى مؤرخ عصره، وفى أحد عطفاته ولد نجيب محفوظ رائد الرواية المصرية، وفى سبيل النحاسين الذى تحول إلى مدرسة إبتدائية تعلم بهاجمال عبد الناصر قائد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

وفى إطار استراتيجية الحكومة المصرية لتحويل المناطق التراثية إلى متاحف مفتوحة، بات شارع المعز من أروع متاحف مصر المفتوحة، وأحدث المزارات التى أضيفت





وكالة الغوري

بورتريه السلطان قنصوه الغوري

إلى البرامج السياحية فى الآونة الأخيرة، والتى كانت قد اعتادت للأسف الاكتفاء بزيارة سوق خان الخليلى كرمز لهذه المنطقة غزيرة المعالم. وفى خطة تطوير الموقع التى كان لها أثر إيجابي على السياحة المستدامة أعيد تأهيل المحال القديمة لتدخل ضمن الخطة السياحية للشارع، التى تم تعظيمها أيضاً بإنشاء متحف للنسيج يضم أروع وأندر نفائس السجاد والنسيج على مر العصور.

لم يقتصر اهتمام الحكومة المصرية على تراث القاهرة، بل امتدت أيادى الاصلاح إلى مصر الوسطى والعليا، ففى مدينة الأقصر على سبيل المثال تكاتفت أيدى المسؤلين عن الآثار والتراث والمجلس الأعلى لمدينة الأقصر الذي تحول إلى محافظة الأقصر في ديسمبر ٢٠٠٩م لتحقيق أكثر الإنجازات الهادفة إلى حماية التراث الثقافى. ويعد مشروع تطوير مدينة الأقصر من أهم المشاريع الأثرية السياحية فى مصر، لكونها من أهم المدن السياحية فى مصر، بل وفى العالم أجمع، وذلك لما تحويه من تراث إنسانى فريد ومتميز.

إعادة فتح طريق الكباش

يعد هذا المشروع من أهم المشاريع التى تم التنسيق فيها بين مختلف الجهات المعنية المصرية وأحياناً بمشاركة المنظمات الدولية المنوطة بصيانة التراث الثقافي. فعلى الرغم من تضارب الآراء حول قرار فتح طريق الكباش وإعادة تأهيله وتحويل الأقصر إلى أكبر متحف مفتوح فى العالم، إلا أن نتائج هذا المشروع أضحت تميل إلى الإيجابية أكثر منها إلى السلبية. وللقارئ غير المتخصص، نوضح أن مشروع فتح طريق "الكباش" يهدف إلى إعادة إحياء طريق الاحتفالات الفرعونى الذى كانت معالمه قد اختفت بمرور السنين ودفنت تماثيله تحت تراكمات الزمن من بيوت ومنازل وزراعات عشوائية فى معظمها، لتصبح شاهداً على عبث الحياة الحديثة بتاريخ الأجداد وبهجة احتفالاتهم المقدسة.


صورة لطريق الكباش أثناء عمليات التطوير

يعتبر "عيد الأوبت" من أهم الأعياد الفرعونية التى طالما عبرت هذا الطريق، فكان يخرج فيه موكب المراكب المقدسة للإله "آمون" من رحاب معابد الكرنك إلى معبد الأقصر، ليواصل رحلته عبر النيل إلى البر الغربى، فيزور مقاصير الآلهة هناك ويمر على معابد تخليد الذكرى فى احتفال مهيب لا تزال ذكراه تنبض إلى يومنا هذا من خلال طقوس الاحتفال السنوى بمولد العارف بالله "أبو الحجاج الأقصرى" الذى ينطلق من الجامع القائم بقلب معبد الأقصر حالياً، وكأنه يخلد ذكرى احتفالات الأجداد وأعيادهم. ومما لا شك فيه، أن احتفال "الأوبت" قد ترك أثراً عميقاً فى وجدان أهل طيبة، بدليل وجود المراكب والأعلام فى مواكب تمجيد أبو الحجاج بشكل عفوى، دون إدراك البعض أو نسيانهم لأصولها.

ويعد الكشف عن طريق الكباش والربط بين معبدى الكرنك والأقصر ثمرة تعاون وتكامل رائع مع محافظة الأقصر بقيادة اللواء سمير فرج محافظ الأقصر آنذاك، التى تولت دفع التعويضات للأهالى عن ترك منازلهم المقامة بطريقة عشوائية فوق الطريق الفرعونى والمجلس الأعلى للآثار من خلال مجموعة من شباب الأثريين المصريين الذين قاموا بعمليات التنقيب والحفائر، وكذلك ترميم التماثيل التي خرجت من باطن الأرض.

فمنهم من حقق اكتشافات أثرية مثيرة وغير متوقعة، فبجانب الكشف عن العديد من تماثيل أبو الهول الملقاة على جانبى الطريق، بعضها مكتمل والبعض الآخر محطم، كانت هناك مفاجأة باكتشاف لوحة جرانيتية لكبير كهنة الملك ست - نخت، أول ملوك الأسرة العشرين الذى كان قد عرف أنه حكم سنتين فقط، ولكن نقوش هذه اللوحة سجلت بوضوح أعمالاً له من العام الرابع من حكمه لمصر! فنرى إذن كيف تسهم الاكتشافات الحديثة -أحيانا- فى تدارك بعض الحقائق غير الدقيقة من صفحات التاريخ المصرى.



تطوير ساحة معبد الكرنك:



صورة لواجهة معبد الكرنك بعد التطوير

يعتبر هذا المعبد بمثابة سجل متكامل للحضارة المصرية القديمة والأحداث السياسية والعسكرية التى حرص الملوك والفراعنة فى مصر القديمة على تسجيلها على مدار أكثر من ألفى عام، لذلك كان مشروع تطوير جواره ومحيطه من أهم وأكبر مشاريع حماية وصون التراث الثقافى المصرى، فما كان يوجد من عشوائيات فى هذه المنطقة لم يكن فقط مؤذياً للعين ولكن أيضاً مؤلماً للضمير الإنسانى وللوفاء بذاكرة الأجداد. فمثلاً، كان الجانب الشمالى للمعبد مكدساً بتراكمات البازارات الغير منظمة والقبيحة، والمظلات البدائية المهلهلة لحماية السائحين من شمس المدينة الحارقة، هذا بالإضافة إلى انتهاك ساحة الانتظار المكتظة بالسيارات والحافلات السياحية وأحياناً الدواب، لحرمة المكان، أما خلف المعبد فكانت هناك عشوائيات يصعب وصفها ولايمكن تخيلها بجانب هذا الصرح المعمارى والفنى الفريد من نوعه. وأدى هذا الإهمال على مدى عقود وعهود إلى تفاقم الحال ليس فقط حول المعبد بل أحياناً بداخله، وتشويه أطلال فى غاية من الأهمية، مثل تلك التى تراكمت في الجزء الشرقى الذي يرجع لعصر الملك أخناتون.

وفى رحاب الألفية الثالثة، أصبح من واجب المسئولين عن منظومة التراث، مجابهة هذا التعدى الفج على تاريخ وحضارة مصر وإعادة جزء عزيز من تراثنا إلى ما كان عليه فى عصور ازدهاره وبالتالى إحياء الوجه الحضارى لأحد أهم وأكبر المعالم الأثرية فى العالم، الذي يضم فى جنباته العديد من المعابد والمقاصير التى تحكى تاريخ الحضارة المصرية القديمة عبر الأسرات المختلفة.





وقد تضمن هذا المشروع إنشاء مركز للزوار ومنطقة خدمات ومجموعة من البازارات ذات طابع معمارى خاص يتماشى والطبيعة الأثرية للمنطقة وبه مسار ثقافي يحكى قصة إنقاذ معبد الكرنك وترميمه منذ ١٨٩٨م على يد المهندس الفرنسي "جورج لوجران" وحتى الآن على أيدى بعثات التنقيب المتتالية.

وقد كتب مشروع تطوير ساحة الكرنك إحدى الصفحات المضيئة في مجال التعاون الدولى الثقافى، حيث تكاتف خبراء مصريون مع أقرانهم الموفدين من قبل مركز التراث العالمى بمنظمة اليونسكو وكذلك الأثريين الأجانب المقيمين فى الأقصر.

مشروع تنمية مجتمع وموارد موقع التراث العالمي بدهشور



أبناء منطقة دهشور أثناء اشتراكهم في أحد أنشطة تنمية المجتمع



إحدى الحلقات التدريبية للأثريين بمنطقة دهشور

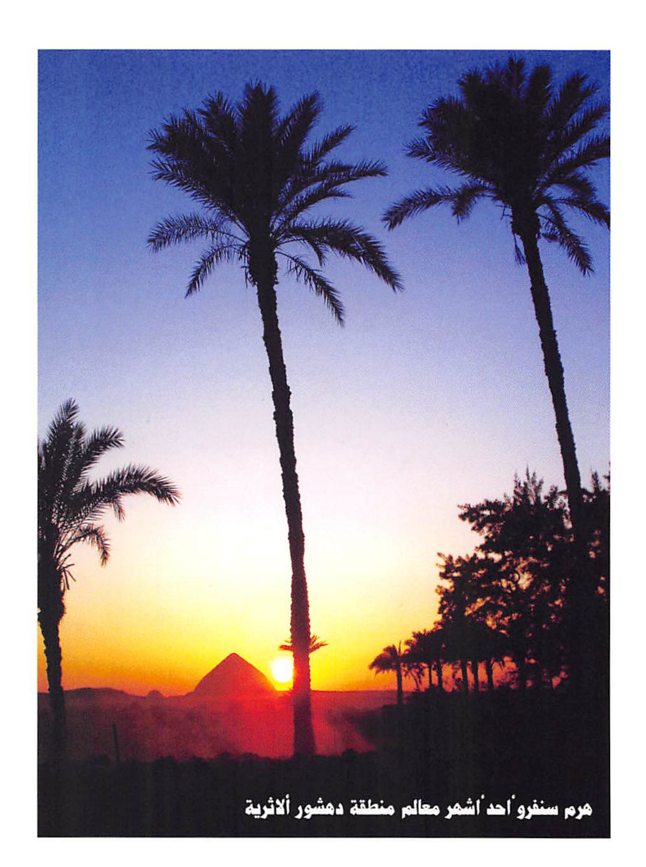
يعتبر موقع دهشور الأثري من أهم المواقع التراثية المصرية، حيث أدرج على قائمة التراث العالمي في عام ١٩٧٩م، ضمن موقع "منف وجبانتها".

عانت هذه المنطقة كثيراً من وطأة الإهمال، وحرمت من الزيارات السياحية، إلى أن سلط عليها الضوء في أبريل عام ٢٠٠٩م، بعد توقيع الحكومة المصرية مع خمس من وكالات الأمم المتحدة، لمشروع يهدف إلى نهضة هذا الموقع التراثي وتنمية مجتمعه.

ويعد هذا المشروع السابقة الأولى من نوعها في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، حيث تشارك فيه خمس وكالات ذات أنشطة مختلفة، تتمثل فيما يلي :

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)
- منظمة العمل الدولية (ILO)
- منظمة السياحة العالمية (UNWTO)
- منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة (UNIDO)
- منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (UNESCO)




هرم سنفرو أحد أشهر معالم منطقة دهشور الأثرية

وتتعاون هذه الوكالات من أجل النهوض بالموقع والبيئة المحيطة به، كمثل يحتذى به في إدارة المواقع التراثية، كما تعمل على تعزيز التنمية المستدامة وتطوير منظومة العمل الإداري الثقافي والبيئي، بما يسمح بزيادة دخل المواطن في المجتمعات المحيطة.

وفي إطار الخطة العامة لهذا المشروع، تتكفل منظمة اليونسكو بالتنسيق مع وزارة الدولة لشئوون الآثار باقتراح خطة لإدارة الموقع، وكذلك اقتراح دراسة جدوى لإنشاء مركز للتنمية العمرانية بدهشور.

وعلى صعيد آخر، يقوم فريق العمل بتجهيز برنامج لصيانة الموقع وترميمه، والوقوف على آخر ما وصلت إليه حالة صون الآثار المدرجة بالموقع، بما يسمح بوضع رؤية واضحة لكيفية معالجة نقاط الضعف بالموقع، وتعزيزه بما يليق بمكوناته كإرث إنساني فريد.

ومن نفس المنطلق، تقوم مجموعة من المتخصصين بإعداد وتصميم لوحات إرشادية تحدد مسار الزيارة للمواطنين والسائحين، موضح بها تاريخ الموقع ومراحل تطوره. كما يتم إعداد كتيب عن الموقع، وخريطة سياحية تضم أهم المعالم الأثرية التي يمكن زيارتها، بالإضافة إلى تجديد وتجهيز مقر عمل الأثريين العاملين بوزارة الآثار، وفقاً لما يتطلبه العمل الأثري من تجهيزات حديثة.

ويشمل البرنامج الذي تعده منظمة اليونسكو في هذا الصدد ثلاث مراحل هي :

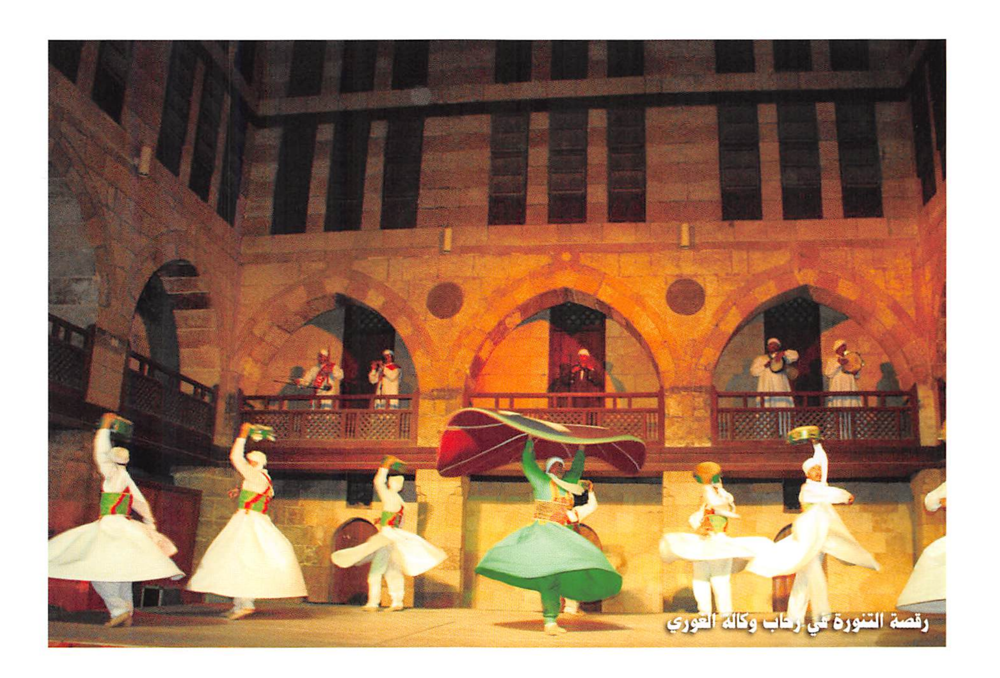
1- عمل مسح للعناصر الأثرية بموقع دهشور التراثي، بالإضافة إلى خطة لدرء المخاطر الطبيعية أو البشرية.

2- تحليل البيانات التي تم جمعها، وتحديد أولويات أعمال الصيانة، ووضع الاتفاقيات اللازمة مع الجهات المعنية بالمراقبة والصيانة.

3- إعداد بطاقة معلومات لكل أثر، تشتمل على الذاكرة الصحية للأثر، وأولويات ومعايير الصيانة، والمخاطر البيئية التي يمكن تعرضه لها، والتوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار للنهوض بالأثر والحفاظ عليه.



إعادة توظيف البيوت الأثرية كمراكز للإبداع الفني


رقصة التنورة في رحاب وكالة الغوري

في إطار خطة وزارة الثقافة المصرية لترميم البيوت الأثرية وإعادة توظيفها وإنطلاقاً من اقتناع قياداتها بأن فكرة ترميم الأثر لا تقتصر على ترميم الحوائط والمبانى بل تتسع لتشمل تطوير العقول وتغذيتها عن طريق الأنشطة والفعاليات التي تحيى ذاكرة الوطن وتبرز عمق الحضارة وإفرازاتها المعمارية من أسبلة، مدارس وبيوت. ومن وحى هذه الفلسفة، تم تحويل بعض البيوت الأثرية بعد ترميمها إلى ما يعرف "بمراكز الإبداع الفنى" للمحافظة عليها وتعظيم استفاده المجتمع المحيط بها من أنشطتها، وهي رؤية حديثة في التعامل مع الأثر والبشر في آن واحد وضع ركائزها الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة الأسبق وهي تعتمد على المزج بين القيمة التاريخية للأثر والإبداع الفنى للإنسان بكل صوره.

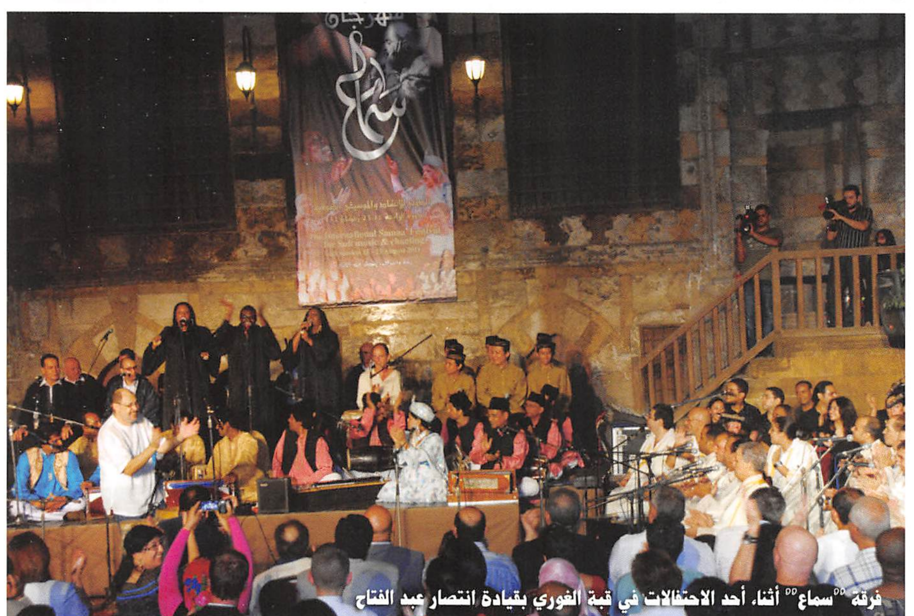
هذه الفلسفة التي أديرت من خلال "صندوق التنمية الثقافية" أحد هيئات وزارة الثقافة الذي أُنشئ عام ١٩٨٩م بهدف رفع مستوى الخدمة الثقافية وتحقيق كفاءتها ووضع الخطة اللازمة للمشاركة في تمويل المشروعات الثقافية، وقد استطاع الصندوق أن يساهم في نشر الثقافة والفنون على نطاق واسع، وأن يقوم بدور فعال في الكشف عن المبدعين والاحتفاء بالطاقات الفنية للشباب ورعايتها وتوجيهها، وخصوصاً في أحياء القاهرة القديمة والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية التي تضم عدداً كبيراً من الآثار.

وقد حرصت وزارة الثقافة على تنظيم العديد من ورش العمل والحلقات التدريبية





إحدى ورش العمل في رحاب بيت السحيمي



فرقة ""سماع"" أثناء أحد الاحتفالات في قبة الغوري بقيادة انتصار عبد الفتاح

في مختلف مجالات الفنون من أجل الكشف عن المواهب الشابة بين سكان هذه الأحياء وتنميتها فيما هو صالح للوطن. فخرجت من هذه البيوت أو "مراكز الإبداع الفنى" أنواع مختلفة من الفنون الراقية وذلك من عروض سينمائية، رقصات شعبية، وندوات تثقيفية وعروض للأطفال، هذا بجانب عدد من الفرق التراثية التي أصبحت تقدم عروضاً أسبوعية من أجل إحياء التراث وخلق أجيال جديدة واعده.




منظر من خيال الظل للفنان نبيل بهجت

وفي الآونة الأخيرة، أصبحت هذه المراكز الإبداعية عناصر جذب للسائحين العرب والأجانب الذين يقبلون على حضور هذه العروض من أجل الجمع بين متعة مشاهدة الفنون المصرية الأصيلة في رحاب عمائر الماضى المهيبة.

وبعد نجاح التجربة في عدد من الأماكن الأثرية التي بدأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي في "بيت الهراوى" و"زينب خاتون" ثم "بيت السحيمى"، بقلب القاهرة التاريخية، أحد أشهر المواقع التراثية العالمية، تم التوسع في تطبيق هذه الفكرة على عدد كبير من البيوت الأثرية الأخرى، حيث بلغ عدد هذه المراكز حوالى أحد عشر مركزاً أشهرها مركز إبداع الطفل "ببيت العينى"، مدرسة السينما "بسبيل قايتباى"، قصر الأمير طاز، قبة ووكالة الغورى، المركز الدولى للموسيقى بقصر المانسترلى، بيت الغناء العربى "بقصر بشتاك"، بيت الشعر العربى "بيت الست وسيلة"، بيت المعمار المصرى "بمنزل على لبيب".

إن نجاح التجربة المصرية في إعادة تأهيل البيوت الأثرية وإحياء بريق الحضارة الإسلامية بمختلف فنونها وإبداعاتها كان له أصداء واسعة في المنطقة العربية، فعلى سبيل المثال، أعرب المسئولون عن الثقافة والتراث في المملكة السعودية عن رغبتهم في الاستفادة من هذه التجربة التي تعتبر بمثابة سبق ثقافي في مجال الحفاظ على التراث الثقافى، بما يتناسب مع المعايير الدولية التى تنادى بها منظمة اليونسكو من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي تتبناها في هذا المجال، وقد طلبت حكومات عربية أخرى تدعيمها بالخبراء والفنيين المصريين الذين اجتهدوا لإخراج هذه البيوت إلى النور بعد حوالي ألف عام من تراكمات الزمن.



واجهة المتحف المصري بميدان التحرير

٧ "للـــتميـــز أســـرار"

كم عدد المتاحف الأثرية فى جمهورية مصر العربية؟ وماهى أكبر المشاريع المتحفية فى الوقت الحالى؟

تزخر جمهورية مصر العربية بمجموعة كبيرة ومتنوعة من المتاحف، منها الفنية مثل متحف محمود خليل ومتحف أم كلثوم، والعلمية، مثل المتحف الزراعي والمتحف الجيولوجي، والأثرية مثل المتحف المصري بالتحرير والمتحف القبطي. وقد شهدت العقود الأخيرة عمليات واسعة لتطويرها وتأمين المتاحف الأثرية وحفظ وترميم مقتناياتها وذلك إنطلاقاً من المفهوم الواعى الذى تبناه المجلس الاعلى للآثار، إيماناً من قيادته بالمردود الهائل لهذه المؤسسات الثقافية على دفع عجلة التنمية السياحية والاقتصادية للبلاد.

ومن هنا، وضعت أولويات المجلس الأعلى للآثار على أساس وجوب النهوض بمستوى المتاحف والبحث عن حلول إيجابية للمشاكل التى تراكمت عبر السنين وضرورة تفاعل المشروعات المتحفية من أجل إنعاش الإقتصاد الوطنى بما ستضخه من إيرادات بشكل مباشر في شريان الناتج القومي.

وفي إطار هذا السعى الدؤوب من قبل المسئولين عن منظومة الاثار والتراث في مصر تم تحقيق جزء كبير من تلك الرؤية الفعالة والمؤثرة في المجتمع المصرى وزاد الإهتمام بأنماط المتاحف المختلفة مثل "المتحف القومي للحضارة المصرية" والمتاحف التارخية التي تسرد أحقاب التاريخ المختلفة بالمتاحف الاقليمية التي تعبر عن تاريخ كل محافظة وتعظم الجذب السياحى بها.

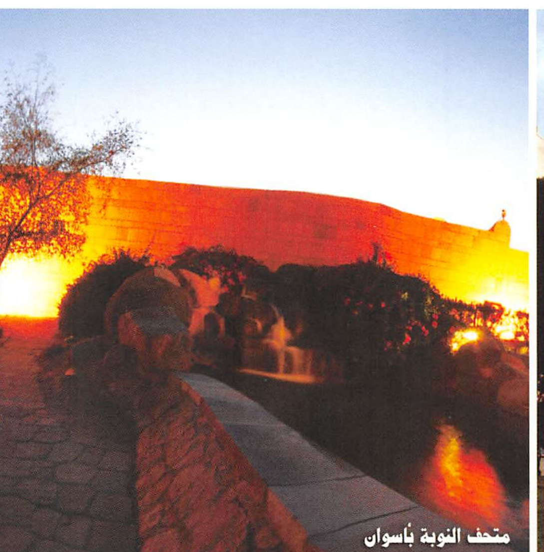
وجدير بالذكر أن مجمل عدد المتاحف الأثرية/التاريخية بأنواعها المختلفة في أرجاء جمهورية مصر العربية قد يصل إلى أكثر من أربعين متحفاً، ويمكن تقسيم هذه المتاحف إلى خمسة أنواع:

١-المتاحف الرئيسية (الوطنية)

المتحف المصرى (ميدان التحرير):

يعتبر المتحف المصرى من أكبر وأعرق المتاحف في العالم، وترجع فكرة إنشائه إلى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، عندما بدأ عدد المقتنيات الأثرية في التزايد




متحف النوبة بأسوان


المتحف القومي بالإسكندرية

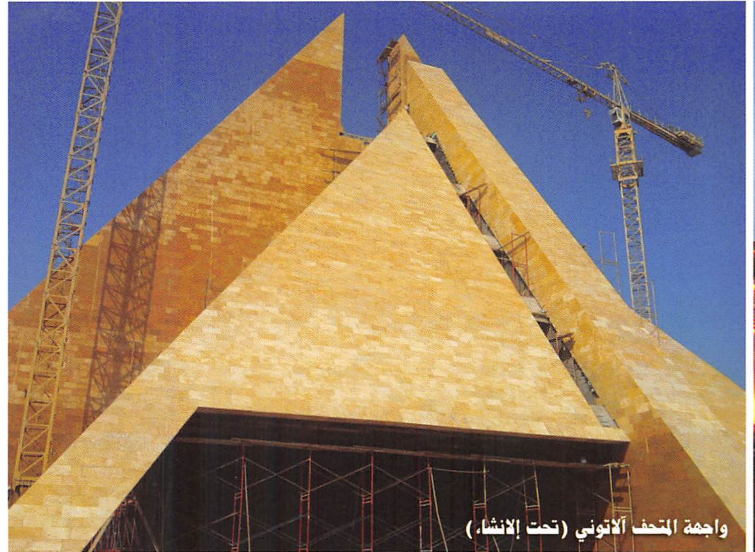

متحف النسيج بشارع المعز لدين الله

وضاقت بها قاعات العرض بمتحف الجيزة، فقام المسئولون عن آلاثار بالتفكير في بناء متحف جديد مواكب ُلاحدث طرق العرض حينذاك بهدف استيعاب هذا التزايد المستمر في عدد القطع ألاثرية المكتشفة.

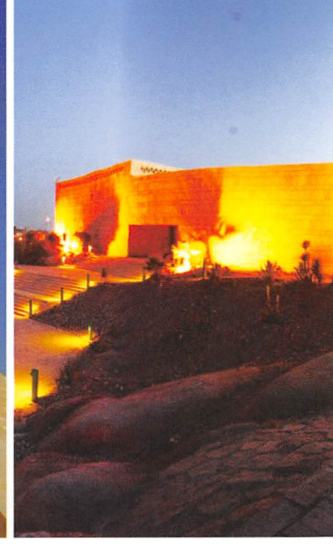
وقد فاز المعمارى الفرنسي مارسيل دورنيو عام ١٨٩٦م بمسابقة التصميم الهندسي للمتحف، وبالفعل قام بوضع تصميم هندسي كلاسيكى لهذا المتحف الذي يقبع آلان في قلب ميدان التحرير، وقد نقلت إليه المقتنيات على مراحل مختلفة حتى تم افتتاحه رسمياً في ١٥ نوفمبر عام ١٩٠٢م بحضور الخديوى عباس حلمى الثاني الذي قام بتعين عالم آلاثار الفرنسي "جاستون ماسبيرو" كأول مدير للمتحف المصرى.

جدير بالذكر أن المتحف يضم ما يقرب من ١٦٠ الف قطعة أثرية تحكى تاريخ مصر من عصور ما قبل التاريخ وحتى العصر اليونانى الرومانى، وهي موزعة على طابقين، يضم الطابق الاول، القطع ألاثرية ذات الحجم الكبير أما الطابق الثانى فيضم مجموعات من أندر وأبهى ما صنعه الفنان المصرى، بإلاضافة إلى أشهر المجموعات ألاثرية مثل مجموعة توت عنخ أمون ومجموعة تانيس.





واجهة المتحف الاتوني (تحت الانشا.)



متحف الفن إلاسلامى (باب الخلق):

يعتبر متحف الفن الاسلامى من أغنى وأثرى المتاحف في العالم، إذ يضم أندر وأبهى القطع الفنية من العصر الإسلامي، تلك التي تقف شاهدة على ثراء الرؤية وابداع الفنان.

يحتوى المتحف على ٢٥ قاعة عرض تضم مقتنيات مختلفة الطرز من التحف المعدنية، ألاخشاب، ألاسلحة، ألاحجار، المخطوطات وفنون الكتابة كما أن هناك قاعات بأكملها للعملات الذهبية والفضية والنحاسية.

يتراوح تاريخ المقتنيات ألاثرية الموجودة بالمتحف من القرن ألاول الهجرى (السابع الميلادى) وحتى نهاية القرن الثالث عشر الهجرى (التاسع عشر ميلادى) وهي تعكس بريق الحضارة إلاسلامية من خلال الفنون المختلفة.

فهناك مجموعات متميزة من المشكاوات من الزجاج المطعم بالمينا ومجموعات من الخزف المصري ذو النقوش الدقيقة والمتقنة، وهناك أيضا مجموعة من السجاد النادر الذي يعتبر من أعظم مجموعات السجاد الشرقى في العالم.

ومن أهم مقتنيات المتحف، تلك التي تتعلق بالفلك فهناك أدوات مختلفة تشهد على تقدم المصريين في دراسات الفلك وعلوم السماء، وهناك مجموعات فنية ذات قيمة إستثنائية عالمية متعلقة بالهندسة والجراحة وميادين العلوم المختلفة.

في عام ١٩٨٢م تم تطوير مبنى متحف الفن الإسلامي جزئياً، فأضيفت له حديقة متحفية ومكتبة متطورة علاوة على قاعات أخرى متخصصة لعرض مجموعة من النسيج والسجاد، غير أن هذا التطوير الجزئى لم يكن كافياً للارتقاء بمستوى المتحف وعرض هذه المقتنيات الفريدة بحق قدرها، فقام المجلس الأعلى للآثار بعمليات واسعة لتطوير مبنى المتحف ليضاهى المتاحف العالمية في أساليب العرض المتحفى وتم افتتاحه في ثوبه الجديد عام ٢٠١٠م بحضور وزير الثقافة الأسبق، الفنان فاروق حسني وأمين عام المجلس الأعلى للآثار آنذاك، الدكتور زاهي حواس ولفيف من رجال الثقافة المصريين والخبراء الدوليين.



المتحف القبطى (مصر القديمة):

يعتبر المتحف القبطى من المتاحف الرئيسية في مصر ويرجع إنشاءه لعام ١٩٠٨م حين قام "مرقص سميكة" باشا بجمع المادة الأثرية اللازمة والوثائق المتعلقة بالعصر المسيحى في مصر وعرضها في هذا المبنى المتميز والمعروف الآن باسم "المتحف القبطى".

كان "مرقص سميكة" باشا متحمساً لإنجاز هذا المشروع اقتناعاً منه أنه سوف يلعب دوراً هاماً في عرض جزء هام من تاريخ البلاد. وقد اختير الموقع الحالى لإقامة المتحف بناء على عدة أسباب أهمها صلته الوثيقة بالعصر الذي بزغت فيه شمس المسيحية في مصر، في رحاب حصن بابليون في مصر القديمة وبجواره العديد من الكنائس التي يرجع تاريخ إنشائها إلى ما بين القرن الخامس والثامن الميلادى، ولعل من أهمها الكنيسة المعلقة، أبو سرجة، وكنيسة السيدة بربارة.

ويتكون المتحف من جناحين:

الجناح القديم وهو الذي أنشئ عام ١٩١٠م وأهم ما يميزه مجموعة من المشربيات والأسقف التي أخذت من قصور قديمة للأقباط الأثرياء وكذلك النافورات والفسيفساء والأعمدة الرخامية.

والجناح الجديد بالدور السفلى وقد تم افتتاحه عام ١٩٤٧م أي بعد عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفي إطار أحد عمليات تطوير المتحف القبطى، تم تقوية جدران وأسقف الجناح القديم وغطيت الأسقف والمشربيات والنوافذ والأبواب بمادة حافظة بعد تنظيفها وترميمها وأعيد تبليط جميع قاعات الجناح الجديد بالدور السفلى بالرخام أما الحدائق فقد أعيد تنسيقها لتبدو حدائق متحفية، وتناولت أعمال التطوير أيضا مباني حصن بابليون بالترميم واستبدال الأحجار المتآكلة بأخرى جديدة. ولعل من أهم المقتنيات المتحفية الفنية:

١-لوحة جدارية تمثل دخول السيد المسيح مصر داخل إكليل من الزهور.

٢-أيقونة دخول العائلة المقدسة إلى مصر.

٣-تاج عمود من الرخام مزخرف على شكل سلة وفي أركانه حمامة وعلامة عنخ بداخلها صليب.

٤-مخطوط المزامير باللغة القبطية.

٥-الأناجيل الأربعة باللغة العربية.

المتحف اليونانى الرومانى (الإسكندرية):

خرجت فكرة إنشاء متحف للحفاظ على آثار الحقبة اليونانية الرومانية في عام ١٨٩١م،





فأقيم في شارع رشيد "طريق الحرب حالياً" متحف متواضع يحتوي على خمس حجرات فقط، ولكنه كان يضم روائع فن هذه الفترة التاريخية ذات الطابع الخاص، ولعل من أشهر مقتنيات هذا المتحف آنذاك، تلك المهداة من "چون أنطونيادس". وفي عام ١٨٩٥م قام الخديوى عباس حلمى الثانى بافتتاح هذا المتحف الذي كان قد وصلت عدد قاعاته إلى إحدى عشرة قاعة، تزخر كل منها بروائع الفن اليوناني الروماني. ثم استمرت عمليات التطوير خلال القرن العشرين، وأخيراً قرر المجلس الأعلى للآثار بعمل أكبر وأوسع خطة تطوير لهذا المتحف تشمل تحديث القاعات، تعظيم تقنيات العرض المتحفي، إعادة التفكير في خط سير الزيارات السياحية بما يتلاءم مع تاريخ هذا المتحف وعظمة مدينة الإسكندرية.

٢-المتاحف التاريخية

(وهى المختصة بمقتنيات أسرة محمد على باشا) : متحف قصرالمنيل (المنيل)، متحف قصر محمد على (شبرا)، متحف المركبات (بولاق)، متحف ركن فاروق (حلوان)، متحف رشيد (رشيد)، متحف قصر عابدين (عابدين)، متحف الشرطة (القلعة)، متحف المضبوطات الأثرية (القلعة)، متحف المركبات (القلعة)، متحف قصر الجوهرة (الإسكندرية)، متحف جاير أندرسون (الصليبية)، متحف المجوهرات الملكية (حى ستانلى - الإسكندرية)

٣-المتاحف الإقليمية

(تقام بعواصم المحافظات أو فى المدن ذات الاهمية التاريخية الفريدة) : المتحف القومى (الإسكندرية)، المتحف البحرى (الإسكندرية)، متحف الآثار (مكتبة الإسكندرية)، متحف طنطا (طنطا)، متحف هرية رزنة (الشرقية)، متحف صان الحجر (الشرقية)، متحف الإسماعيلية (الإسماعيلية)، متحف بورسعيد (بورسعيد)، متحف طابا (سيناء)، متحف بنى سويف (بنى سويف)، متحف المنيا (المنيا)، متحف ملوى (المنيا)،متحف سوهاج (سوهاج)، متحف الأقصر (الأقصر)، متحف التحنيط (الأقصر)، متحف ألفنتين (أسوان)، متحف النوبة (أسوان)، متحف الوادى الجديد (الوادى الجديد)، متحف مارينا (مارينا).

وهناك ١٠ متاحف تحت الإنشاء وهي :

متحف آثار ما قبل التاريخ (قنا)، متحف إخناتون (المنيا)، متحف مرسى علم (مطروح)، متحف شرم الشيخ (شرم الشيخ)، متحف الغردقة القومى (الغردقة)، متحف العريش القومى (العريش)، متحف الموزاييك (الإسكندرية)، متحف كفر الشيخ (كفر الشيخ)، متحف السويس (السويس)، متحف المنصورة (المنصورة).





نموذج ثلاثي الأبعاد للمتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط

٤-متاحف المواقع

(تقام فى المواقع الأثرية وتضم المقتنيات التى يكشف عنها هذا الأثرية للموقع) : متحف صان الحجر (الشرقية)، متحف كوم أوشيم (الفيوم)، متحف مركب خوفو (منطقة آثار الهرم)، متحف إيموحتب (سقارة) متحف كهف روميل (مرسى مطروح)، متحف مرنبتاح (الأقصر).

٥- متاحف ذات طبيعة خاصة

متحف قلعة قايتباى (الإسكندرية)، متحف المضبوطات الأثرية (القلعة)، متحف (مطار القاهرة). وهناك مشروع متحف (تحت-مائي) ذو طبيعة خاصة تحت الدراسة الآن في إطار التعاون بين منظمة اليونسكو والحكومة المصرية.

وبجانب هذه المتاحف، هناك مشروعان متحفيان تحت الإنشاء :

مشروع "المتحف القومى للحضارة المصرية"

الذي ترجع نقطة انطلاق فكرة هذا المشروع إلى عام ١٩٨٢م حين قامت الحكومة المصرية بالتنسيق مع منظمة اليونسكو، للمرة الثانية، بعد نجاح عملية إنقاذ آثار النوبة بالإعلان عن ما يعرف بـ"النداء الدولى الثانى" والذي كان يهدف لجمع مساعدات إنشاء متحفين، الأول فى "أسوان" لعرض المقتنيات الأثرية التي نتجت عن عمليات إنقاذ آثار النوبة، وبالفعل تم بناء متحف النوبة بخطوات سريعة وتوظيف سيناريو متحفى لتعظيم عرض المقتنيات الثقافية التى اكتشفت على مدى عشرين عاماً من عمليات إنقاذ آثار النوبة، وقد تم افتتاحه فى نوفمبر ١٩٩٧م.



والثانى، متحف يسرد حضارة مصر على مر العصور وهو "المتحف القومي للحضارة المصرية" إلا أن هذا المتحف تعرض لعديد من العقبات، ولم يتقدم بنفس الخطى الثابتة لمتحف النوبة، فعلى سبيل المثال فقد حالت الأقدار دون إنشاء هذا المتحف فى المكان المقرر له وذلك نظراً لضرورة إنشاء دار الأوبرا الجديدة فى وسط القاهرة ولم يكن هناك مكان أنسب من أرض المعارض بالجزيرة المكان المخصص لمشروع المتحف، ولكن، رب ضارة نافعة، فنقل مقر المشروع إلى منطقة الفسطاط، جاء بإضافة هامة "لمشروع المتحف القومى للحضارة المصرية" وكان الإختيار موفقاً كون الفسطاط نقطة التقاء هامة لكل مراحل التاريخ المصرى فى شبة دائرة، مركزها موقع المتحف، وعلى مرمى البصر يقع حى المعادى، الذى يمثل عظمة حضارة ماقبل التاريخ، وفى إتجاه الجنوب، تقع هضبة الجيزة بأهراماتها التى تشهد على رقى فن العمارة فى مصر القديمة وعلى شاطئ النيل، على بعد بضعة كيلو مترات من موقع المتحف، يقف حصن بابليون ومجمع الكنائس شاهداً على أهم انجازات الفن القبطي أما جهة الشمال، نجد هناك مدائن وقباب مصر المملوكية وبقايا العصر العثمانى، كذلك قلعة "محمد على" أعلى هضبة المقطم كرمز لمصر فى القرن التاسع عشر.

هذا بالإضافة إلى الجانب العملى كون هذا الموقع الجديد فى منطقة الفسطاط بمثابة نقطة إلتقاء العديد من المحاور المرورية الرئيسية بالقاهرة حالياً.

ويعتبر المتحف القومى للحضارة المصرية، متحفاً ذا طابع خاص إذ يتفرد فى الوطن العربى وأفريقيا بكونه الأول من نوعه، فهو يمثل نوعاً جديداً من المتاحف إذ أنه منوط بمعالجة التراث الثقافى بأسلوب متكامل، يتبع أحدث التقنيات المرئية والسمعية. فلن يكون هذا المتحف -كما تعودنا-، متحفاً لعرض الآثار والقطع النادرة فقط بل سيكون بمثابة صرح علمي ومركز ثقافي يسرد دور الحضارة المصرية، كحلقة من حلقات تطور البشرية منذ أكثر من عشرين ألف عام، وسيعتمد سيناريو عرض هذا المتحف على أحدث الوسائل التقنية وطرق العرض المشوقة والمثيرة التى تتلاءم مع روح العصر لجذب أكبر عدد من المواطنين، من الأطفال والشباب لتعريفهم بعمق حضارتهم، ومجد أجدادهم، بهدف ترسيخ الهوية المصرية داخل قلب ووجدان كل منهم.

فهذا المتحف سيكون متحفاً للمواطن المصرى قبل أن يكون مزاراً سياحياً، يفد إليه الأجانب، فيقصده رب الأسرة مع عائلته فى أيام العطلات لينهل جميعهم من عبق الماضى، ويقصده الطلاب والشباب لاكتشاف أركان المجتمع المصرى عبر الأروقة والقاعات لاسيما الاستمتاع بفيلم وثائقى فى إحدى صالات العرض بالمتحف، ويتجول بين مقتنياته الفنية المتنوعة الفنان والشاعر، لاستلهام قصيدة شعر جديدة أو فكرة لوحة زيتية أو حتى لمحة فنية لأحد تماثيله، وتقصده الأم مع أطفالها فى أيام العطلات لتسجيلهم للمشاركة فى ورشة عمل لنحت تمثال صغير أو لرسم الهرم المدرج، أو أحد



تيجان أجداده الفراعنة أو حضور حلقة دراسية عن الحضارة المصرية وامتدادها عبر العصور المختلفة.

وعلى الصعيد الأثرى، سوف يقوم المتحف القومى للحضارة المصرية بوصفه مؤسسة مصرية كبيرة بعرض مجموعة من الآثار النادرة تعود للعصور المختلفة وسوف يضم المتحف أيضاً، مجموعة من معامل وورش الترميم عالية التخصص، فائقة التجهيزات صممت بمشاركة خبراء منظمة اليونسكو، وهى مزودة بأحدث الأجهزة والتقنيات الحديثة فى مجال الصيانة والترميم الدقيق بالإضافة إلى كونها نواة قوية لمركز تدريب على فنون الصيانة والترميم لمقتنيات المتاحف فى مصر والمنطقة العربية وأفريقيا.

مشروع المتحف المصري الكبير

أما المشروع المتحفي الثانى فهو مشروع بناء المتحف المصري الكبير **GEM** خرج هذا المشروع إلى النور فى تسعينات القرن العشرين حينما تفاقمت التحديات حول المتحف المصرى بالتحرير وضاق الخناق المرورى والعمرانى حوله.

وقد اهتدى المسئولون عن منظومة الآثار فى مصر لفكرة إنشاء متحف آخر، بحيث يكون أكبر وأحدث، وذلك بجوار منطقة الأهرامات، ليضم المقتنيات الثمينة والمجموعات الأثرية الفريدة ووضعها فى إطار متحفى عالي المستوى، مدعم بتقنيات حديثة ومؤمنة بوسائل دفاع مدنى ذات معايير عالمية ومن جهة أخرى يسهل الوصول إليه بواسطة شبكة الطرق البرية من المحافظات الأخرى والطريق الدائرى للقادم من القاهرة، بل وتم دعم هذا الخط البرى بخط مترو الأنفاق (M٤) الذي مد خصيصاً ليربط مطار القاهرة بالمتحف الكبير.

تم تنظيم مسابقة دولية تحت رعاية منظمة اليونسكو وإشراف الإتحاد الدولى للمعماريين وقد تقدم لها مايقرب من ٥٨ دولة بتصورات ومشروعات معمارية بلغت فى مجملها ١٥٥٧ مشروعاً، تمثل أفضل ما توصل إليه خيال وإبداع الإنسان من مختلف أنحاء العالم.

وفى يوليو ٢٠٠٣م، قامت لجنة التحكيم الدولية باختيار التصميم الفائز، وعلى الفور بدأت الأعمال التنفيذية للمشروع، حيث تم تأهيل وإعداد الموقع وإخلاؤه من جميع الإشغالات وإزالة المخلفات وبناء سور لتحديد الملكية بطول حوالى ثلاثة كيلومترات، وتمهيد الطرق الداخلية لتسهيل إدارة الموقع من الناحية العملية أثناء مراحل التنفيذ المختلفة.

فى يوليو عام ٢٠٠٦م، بدأت أعمال بناء وإعداد مركز لترميم وحفظ الآثار على أعلى مستوى، وبالفعل، تم الانتهاء من بنائه فى مدة قياسية (٢١ شهراً) وتجهيزه بأدوات ومعدات ذات تقنيات عالية للبدء فى عمليات ترميم وتجهيز القطع الأثرية لعرضها فى



موكب الملك رمسيس الثاني أثناء نقله من ميدان رمسيس إلى للمتحف المصري الكبير

المتحف، ويعتبر هذا الجزء من مشروع المتحف الكبير، حيوياً وهاماً حيث يقوم حالياً بأعمال الترميم والحفظ، ليس فقط لقطع المتحف بل أحياناً لقطع فنية من متاحف عربية مختلفة.

وجدير بالذكر، أن المتحف المصرى الكبير يعتبر خير مثل لمتاحف القرن الحادى والعشرين، بما سيضم من معارض مفتوحة رائعة، بدلاً من القاعات المعزولة التي طالما كانت النهج المعتاد فى متاحف القرنين التاسع عشر والعشرين. وعلى صعيد العرض المتحفى، فإن المعروضات لن تقسم على أساس الحجم والوزن بل سيتم تقسيمها بطريقة أخرى، حديثة ومتطورة، فالمعماريون قدموا للمتحف المصرى الكبير هبة فريدة، ألا وهى المساحات الواسعة المفتوحة التى تذكر الزائر برحاب المواقع الأثرية المصرية وسيتم عرض القطع الحجرية، من أصغر آنية إلى أضخم المعالم المعمارية، وسيكون ذلك بجانب التماثيل المذهبة والقطع المطعمة بالأحجار النفيثة وكذلك الحلى والمومياوات والنقوش الجدارية والمنسوجات، جميعها وكأنها فى سياق الحياة فى مصر القديمة.

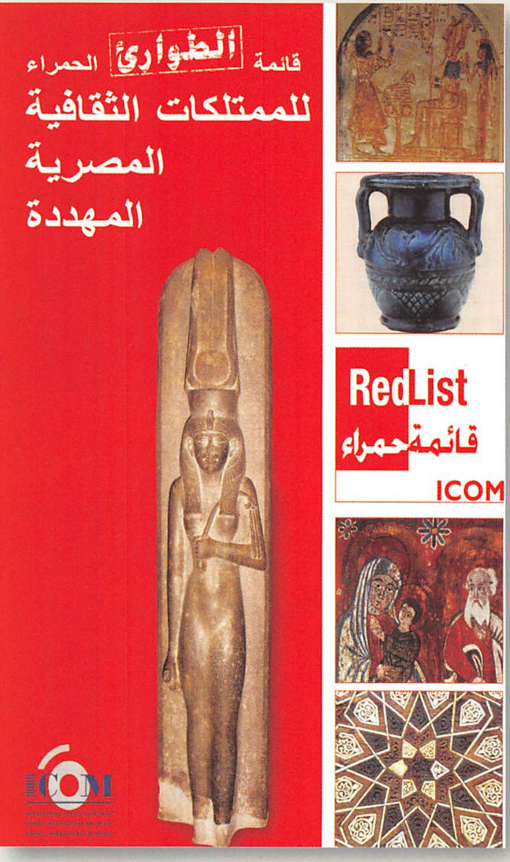

نموذج ثلاثي الأبعاد للمتحف المصري الكبير



يهدف هذا الابتكار إلى طرح ناتج الحضارة المصرية لكى يتسنى للزائر اكتشاف نمط الحياة المتكامل فى مصر القديمة.

سيصبح المتحف المصرى الكبير والذي سيصبح رمزاً من رموز العمارة العالمية، واحداً من أكبر وأحدث متاحف العالم وأفضلها تجهيزاً، حيث يقدر له أن يجذب أكثر من ٥ مليون سائح سنوياً، كما سيغدو متحفاً قادراً على استيعاب المعروضات المكتشفة حديثا فى مرافق تتمتع بالحماية الكافية التى يستحقها تاريخ مصر وما تبقى من عبقه.

صورة للمتحف المصري من الداخل أثناء الثورة







Sunday, 06 May 20





Cairo 33

Home Egypt World Business Opinion Arts & Culture Folk Spor

Ancient Egypt | Coptic | Islamic | Museums

UNESCO director general tours the Egytian Museum

UNESCO Director General Irina Bokova toured the Egyptian Museum and praised the physical actions Egypt's youth took in attempts protect the museum from looters during the revolution

Nevine El-Aref , Tuesday 14 Jun 2011



٨ "من حقك أن تعرف"

ماهى الجهود الدولية من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع فى الممتلكات الثقافية؟

أتوقع أن تأتى ردود الأفعال عند قراءة رأس هذا السؤال عن "مكافحة الاتجار غير المشروع للآثار" متنوعة ومختلفة، فمنها المليئة بالحس الوطنى لحب مصر "الآثار المصرية لازم ترجع... وكفاية بقا" ومنها المليئة بالغضب والغيرة على تراث الأجداد "تعالى اتفرجى على اللى بيحصل حولينا فى المناطق الأثرية ... "، وأتوقع أنه لن تخلو ردود الأفعال من روح الدعابة التي يتميز بها الشعب المصرى، سأسمع من يقول لى "ربنا يعنا ويعينك!" .

ورغم ذلك تعمدت طرح هذا السؤال وتعمدت أن أتكلم عن الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن الهام والخطير بهدف توضيح محور هام للمواطن المصرى وهو أن أعمال الحفر الذي يتم خلسة أو الاتجار غير الشرعى للآثار، فى معظم الحالات، يخرج (يصدر أو يباع) خارج موطنه الأصلى، إذ أن التشريعات الوطنية وحدها لا ولن تكفى، لاسيما أنها أساسية ويجب على كل حكومة من حكومات الدول، خاصةً ذات الحضارات العريقة مثل مصر، العراق، الهند، الصين، المكسيك وبيرو أن تراجع على فترات منتظمة، تشريعاتها الوطنية وتعمل على تعظيم بنودها لتجريم الاتجار الغير مشروع فى الآثار وتشديد وتغليظ العقاب، لكل من يجرؤ على تخريب الآثار أو انتهاك قوانين الآثار بطريقة أو بأخرى. وبجانب هذا، يجب أن تعمل هذه الحكومات على زيادة وعى المواطنين بأهمية تراثهم الثقافي وضرورة الاهتمام به وتأكيد التواصل بين الماضى والحاضر والمستقبل.

هذا وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين طفرة كبيرة فى نظرة العالم لمنظومة الآثار والتراث وصيانتها والحفاظ عليها، فلعبت المنظمات والهيئات الدوليه وعلى رأسهم منظمة اليونسكو دوراً هاماً لمكافحة جرائم سرقات الآثار، حيث اعتمدت عام ١٩٧٠م اتفاقية خاصة "بحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية المقتنيات الثقافية بطرق غير مشروعة"، وتعد هذه الاتفاقية أول إطار قانونى دولى يكافح الإتجار غير المشروع بالمقتنيات الثقافية فى أوقات السلم، ويجب الأخذ فى الاعتبار أن هذه الاتفاقية لا تطبق



بأثر رجعى، أى أنها تسرى على الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة من دولة عضو في الاتفاقية إلى أخرى بعد تاريخ تفعيل هذه الإتفاقية بالنسبة للطرفين.

تشمل عدة بنود :

(المادة من ١ إلى ٤ تتضمن التعريف المتبنى للملكية الثقافية)

أما المادة ٥ فهى تشتمل على التدابير الواجب اتخاذها من قبل الحكومات من أجل حماية الممتلكات الثقافية داخل أراضيها وهي على النحو التالى :

- وضع تشريع وطنى مناسب.
- وضع قوائم جرد وطنية.
- تعزيز تطوير المتاحف والمكتبات والمحفوظات.
- تقديم خدمات وطنية لحماية التراث الثقافى.
- تنفيذ برامج تثقيفيه توطد مبادئ احترام التراث الثقافى والتشجيع على وضع مبادئ أخلاقية يلتزم بها المواطنون في التعاملات الخاصة بالممتلكات الثقافية.

المادة ٦ إلى ٩ وهي التى تختص بالتحكم فى أعمال نقل الممتلكات الثقافية، وهي تفرض اتباع التدابير الآتية :

- وضع نظام لشهادات التصدير.
- حظر تصدير الممتلكات الثقافية مالم تكن مصحوبة بشهادة تصدير.
- حظر استيراد أية قطع أثرية مسروقة من متاحف أو مبان دينية أو مواقع أثرية.
- منع المتاحف من شراء قطع أثرية بدون شهادة تصدير من الدولة المالكة.
- فرض عقوبة جزائية على أى شخص يخالف هذا الحظر.
- يجوز فرض حظر استيراد بصفة عاجلة إذا ما تعرض التراث الثقافى لأية دولة لخطر جسيم نتيجة لأعمال سرقة ونهب مثلما حدث بالعراق وأفغانستان.
- مطالبة تجار الأعمال الفنية والأثرية بالاحتفاظ بشهادة تسجيل كل قطعة يتم شراؤها.

المادة ٧ تختص بإعادة الممتلكات الثقافية لموطنها الأصلي على أساس التشريعات التالية :

- أن يمر طلب الاسترداد عبر القنوات الدبلوماسية
- أن تكون القطعة المطلوبة مدرجة بقائمة جرد المؤسسة الطالبة للاسترداد.
- أن تدفع الدولة الطالبة تعويضاً عادلاً للمشترى أو المالك إذا كان يمتلك سنداً صحيحاً وفقاً للقانون المحلى.
- على الدولة الطالبة لاسترداد أية قطعة أثرية تقديم كل الأدلة التى تدعم دعواها.

وقد عُززت إتفاقية ١٩٧٠م بإتفاقية أخرى تعرف بالـ UNIDROIT عام ١٩٩٥م بشأن الممتلكات المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة ولعل أهم بنودها :

- تعتبر القطع التى تم استخراجها عن طريق عمليات تنقيب "غير مشروعة" ممتلكاً



ثقافياً مسروقاً ولا يحق التصرف فيه وقبوله من قبل أى متحف في العالم.

- السماح لكل من بحوزته قطعة ثقافية مسروقة أن يردها إلى السلطات المعنية دون عقوبة.

وفي عام ١٩٧٨، خرجت اللجنة الدولية الحكومية بتعزيز إعادة المتلكات الثقافية إلى النور واعتبرت كهيئة دولية تابعة لليونسكو، ولعل من أهم صلاحيات هذه اللجنة، العمل كوسيط بين الدول فى حالات النزاع حول استرداد أحد المتلكات الثقافية فى حالة تعذر تطبيق بنود اتفاقية ١٩٧٠م.

لاتزال قلة الموارد الاقتصادية عقبة هامة أمام وضع استراتيجيه فعالة لمنع انتشار أعمال الاتجار غير المشروع بالمتلكات الثقافية. لذا أتت مبادرة اليونكسو بإنشاء "الصندوق الدولي" لإعادة المتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها بحيث يكون الهدف من الصندوق هو دعم الدول الأعضاء في مجهوداتها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمتلكات الثقافية مع إعطاء الأولوية للمجالات المتعلقة بالتدريب وتقويه أنظمة إدارة المتاحف.

إن استرداد المتلكات الثقافية أمر بالغ الأهمية للدول التي عانت من خسائر كبيرة نتيجة لطول فترات الاحتلال الأجنبى والنزاعات والكوارث الطبيعية ولكن ليس كل هذه الدول لديها من الوسائل ما يمكنها من متابعة الدعاوى الخاصة بها لدى الدول الأخرى، وتقوم اللجنة الدولية الحكومية بتقييم طلبات المساعده المقدمة، أما الصندوق فتموله مساهمات تطوعية.

وفي حالات النزاع المسلح والحروب، هناك معاهدات قانونية دولية أخرى منوطة بحماية المتلكات الثقافية، ولعل أهمها اتفاقية "لاهاى" التي أبرمت في مايو ١٩٥٤م الخاصة بحماية المتلكات الثقافية فى حالة النزاع المسلح.

تعترف الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بأن المتلكات الثقافية قد منيت بأضرار جسيمة أثناء المنازعات السلحة في القرون السابقة، وأن الأخطار التي تتعرض لها في ازدياد نتيجة لتقدم تقنية الأسلحة وآليات الحروب.

وتقر بأن الأضرار التي تلحق بالمواقع التراثية لا تمس شعباً بعينه وإنما الإنسانية جمعاء، وأن المحافظة على التراث الثقافي ينبغي أن يكفل له حماية دولية، مجدية.

وعلى خطى المبادئ الخاصة بحماية المتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح والمقررة في اتفاقيتي لاهاي عام ١٨٩٩م وعام ١٩٠٧م وميثاق واشنطن عام ١٩٣٥م، خرج إلى النور أربعون بنداً لإحكام تدابير حماية المتلكات الثقافية فيي إطار إتفاقية لاهاي ١٩٥٤م والتي عززت بما يعرف بالـ "بروتوكول الثاني" لإتفاقية لاهاي في عام ١٩٩٩م من أجل تحسين حماية المتلكات الثقافية وإقامة نظام معزز ومتطور لصونها.







٩ "كلام صريح"

لماذا تعتبر الملفات المتعلقة بالآثار والتراث ذات طابع خاص فى الحقيبة الدبلوماسية؟

من واقع عملى في وزارة الثقافة من خلال المجلس الأعلى للآثار، كنت منوطه بالتنسيق مع وزارة الخارجية فيما يخص ملفات الآثار والتراث. فجاء تعاملى مع إدارات عديدة داخل هذه المؤسسة العريقة مثل إدارة الشئون الثقافية، إدارة شئون الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية، إدارة الشئون القانونية وكذلك إدارة شئون الاتفاقيات والمعاهدات.

وقد توالى على مدى سنوات عملى، الكثير من السادة السفراء في الإشراف على هذه الإدارات، ورغم ذلك ظلت متابعة الملفات مستمرة بخطى ثابتة تعكس مهنية قيادات المؤسسة وحنكتهم السياسية.

وبالتوازى مع هذا الأداء الداخلى المتميز، لعب السادة السفراء المعنيون فى الخارج دوراً هاماً في الدفاع عن ملفات الآثار، خصوصا تلك المعنية باسترداد القطع التي خرجت من مصر بشكل غير شرعى.

لذا فمن واقع تجربتى ورؤيتى لأهمية الدور الذي يلعبه "صناع السياسة" سواء كانوا من السادة الدبلوماسيين أو من السادة الوزراء المعنيين بقيادة منظومة الآثار، في تحديد محاور التعاون الدولى المصرى فى مجال الثقافة، حرصت أن تكون خاتمة مواضيع هذا الكتاب الذى أضع فيه أمام القارىء، أساسيات إدارة منظومة الآثار والتراث، مرتبطة بثقل وأهمية هذه الملفات فى الحقيبة الدبلوماسية.

وهنا اسمحوا لى أن أعود بذاكرة القارىء للعقود الأولى من القرن التاسع عشر، حيث بداية المرحلة التاريخية التي اقترن فيها القرار السياسي بالأداء الثقافى، فمع تولى "محمد على باشا" قيادة الحياة السياسية فى مصر أخذ يرعى بشكل مباشر تراث مصر الثقافى ولعلنا نذكر هذه اللقطة الشهيرة التى تصور "محمد على باشا" عند لقائه في الإسكندرية بالقنصل البريطانى وخلفه الرسام الشهير "ديفيد روبرتس" وهم يتفاوضون في ملفات ذات علاقة مباشرة بالمواقع الأثرية.

ويحكى لنا التاريخ أنه، في الفترة التي تلت عصر "محمد على"، كان خديوى مصر هو الذى يرعى تراث مصر الثقافى وكان يقوم بنفسه بتعيين مدير "لإدارة أشغال العاديات" والتى تعادل مصلحة الآثار، فالعلاقة كانت مباشرة بين هذا الرجل، المسئول عن الآثار والخديوى وكأنه -بلغتنا الحديثة- مستشار له لشئون الآثار.



لوحة فنية نرى فيها والي مصر محمد علي باشا أثناء استقباله لوفد بريطاني في إلاسكندرية عام ١٨٣٥م

ومع مرور الزمن، زادت أهمية الدبلوماسية في مجال آلاثار والتراث، فكان هذا الدور إيجابياً أحياناً وسلبياً في أحياناً اخرى، شمل ذلك بطبيعة الحال السفراء والقناصل ألاجانب الذين كان دورهم هاماً ومحورياً فى رسم ملامح قيادة منظومة الحفائر ألاثرية وتشريعاتها التى توالت واحدة تلو ألاخرى.

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م، بات تعامل الدبلوماسيين مع ملفات آلاثار، أحد أهم مهمات السياسة الخارجية للدولة، فمن هذا المنطلق، أصبح وجوب توخى الحذر والتدقيق، واجباً وطنياً لكل من يحرص على مصلحة الدولة العليا وأمنها القومى.

إلا أنه ومن وقت لآخر، تطرح على الساحة العالمية بكثير من الصخب بعض القضايا الهامة المتعلقة بآلاثار، ولعل من أهمها قضايا استرداد بعض القطع ألاثرية المصرية التى خرجت من مصر بطريقة "غير شرعية" والمعروضة حالياً بالمتاحف العالمية : فعلى سبيل المثال، متحف المتروبوليتان، متحف اللوفر، المتحف البريطانى ومتحف برلين.

كلنا يعرف أن هذه المتاحف العالمية تحتوى علي مجموعات من آلاثار الفرعونية التى تم إخراجها من مصر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على يد بعض الرحالة ألاوروبيين ومجموعة من هواة جمع التحف وألاثار من صائدى الكنوز والمغامرين قبل





صدور أول قانون لحماية الآثار عام ١٨٥٣م على يد والى مصر "محمد على باشا"، وكلنا يعرف أيضاً أن الآراء تتضارب حول قضية الإبقاء على آثارنا بتلك المتاحف العالمية أم استردادها؟ فالمؤيد، يستند على ما تلقاه هذه الآثار من عناية واهتمام ورقى فى العرض المتحفى والذى من شأنه إبهار الزائرين وتعريفهم بمكانة مصر الرفيعة ودفعهم لزيارتها، ويرى في هذه المجموعات الأثرية المعروضة في الخارج، دعاية ليس لها مثيل للترويج للسياحة الثقافية المصرية فى دول العالم، أما المعترض، الذى يطالب بعودة ما خرج منها بطريق غير مشروع، يعتبرالدفاع عن هذه القضية بمثابة واجب وطنى على كل مواطن لديه غيرة على وطنه.

وهنا يجب التأنى فى محاولة الفصل بين الفريقين وتوخى الحذر عند الإجابة على هذا السؤال المحير بصدد استرداد الآثار بين نعم ولا.

ولكن قبل الرد على هذا الإستفهام، يجب مراعاة عدم الخلط بين القطع الأثرية التى خرجت من مصر بطرق "مشروعة"، وتلك التى خرجت بطرق "غير مشروعة".

وربما يتعجب البعض وتنتابه مشاعر الغضب عند قراءة جملة خرجت "بطريقة مشروعة" بالنسبة لهذا الكم الهائل من الآثار فى الخارج، ويكون رد فعلهم شديد اللهجة ومتوهج بمشاعر الحماسة والوطنية والغيرة على ممتلكات أجدادهم، ولكن يؤسفنى القول، أن الغالبية العظمى من القطع الأثرية المصرية التى تعرض الآن بمتاحف أوروبا وأمريكا قد خرجت بما يتلاءم مع القوانين المنظمة -آنذاك- سواء في إطار الإهداءات من الحكومة المصرية أو في إطار الاتجار المرخص أو عن طريق البعثات الأجنبية العاملة فى مصر والتى كان يحق لها، طبقاً لقانون القسمة الاحتفاظ ببعض القطع الأثرية المكتشفة.

وجدير بالذكر أن هذه التشريعات قد ظلت نافذة حتى صدور قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣م والذى فى أعقابه انطلقت منظومة استرداد الآثار المصرية التى خرجت بطريقة غير مشروعة كمنظومة عمل كاملة، تسير وفقاً لآليه فنية وقانونية ودبلوماسية محددة الأطر وتعتمد على سلامة الحجة القانونية ووجاهة وقوة المنطق.

وعلى الصعيد الدولى، تعمل هذه المنظومة فى رحاب إتفاقيات دولية ولعل أهمها اتفاقية لاهاى لعام ١٩٥٤م بشأن "حماية الممتلكات الثقافية فى حالة النزاع المسلح"، واتفاقية ١٩٧٠م بشان "التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة" والتى تعتبر المرجعية القانونية الدولية فيما يتعلق بملف استرداد الآثار، واستطراداً للحديث فى هذا الموضوع رأينا من المهم أن يدرك القارئ أن المادة الرابعة من اتفاقية ١٩٧٠م هى التى تحكم واقعة الاسترداد، فهى بمثابة حجر الزاوية بالنسبة للآثار المصرية التى خرجت قبل عام ١٩٧٠م. والواضح من صياغة الاتفاقية أن نص المادة الرابعة قد تم إضافته إليها لحماية القطع الأثرية التى خرجت قبل عام ١٩٧٠م، وللتأكيد على ملكية الدول الحائزة لها.



إن اتفاقية ١٩٧٠م لم توضع، لحماية ممتلكات خرجت بطرق غير مشروعة قبل عام ١٩٧٠م، وانما وضعت لحماية التراث الوطني لكل دولة من الإفقار من خلال منع تهريبه ونقله بطرق غير شرعية, وفى ذات الوقت حماية الوضع القانوني للقطع التى خرجت بطرق مشروعة قبل إبرام الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ لضمان استقرارها.

وفي عام ٢٠٠٢م، أصدر ألاستاذ الدكتور زاهى حواس عندما تولى مهام ألامانة العامة آللاثار، قراراً بإنشاء إدارة خاصة معنية بشئون آلاثار المستردة، لدراسة الملفات بعمق وبمتابعة حركة البيع والشراء فى صالات المزادات العالمية، وكذلك ما تنشره المواقع الالكترونية حول ما تعرضه هذه الصالات من قطع أثرية.

وفي عام ٢٠٠٧م، تم الإعلان عن المبادرة المصرية لاسترداد ست قطع أثرية من أهم المقتنيات الثقافية المصرية التي خرجت بطريقة غير مشروعة من مصر :

١- القبة السماوية (الزودياك) والتى تم نزعها من معبد دندرة إبان الحملة الفرنسية على مصر وتعرض آلان فى "متحف اللوفر" (فرنسا).

٢- "التمثال النصفى للملكة نفرتيتى" الذي خرج من مصر على يد عالم آلاثار ألالمانى "بودخارت **Luduwig Burckhardt** ويعرض حالياً "بمتحف برلين" (ألمانيا).

٣- "حجر رشيد" الذى عثر عليه ضابط فرنسى فى ١٩ يوليو ١٧٩٩م إبان الحملة الفرنسية على مصر والمعروض حالياً فى "المتحف البريطانى" (المملكة المتحدة).

٤- "تمثال "حم إيونو" مهندس هرم خوفو والذى تم اكتشافه فى عام ١٩١٢م المعروض فى متحف "هلدسهايم" (ألمانيا).

٥- رأس "عنخ حا إف" مهندس هرم الملك خفرع، المعروض فى "متحف بوسطن" (الولايات المتحدة ألامريكية).

٦- تمثال الملك رمسيس الثانى، المعروض حاليا "بمتحف تورينو" (إيطاليا).

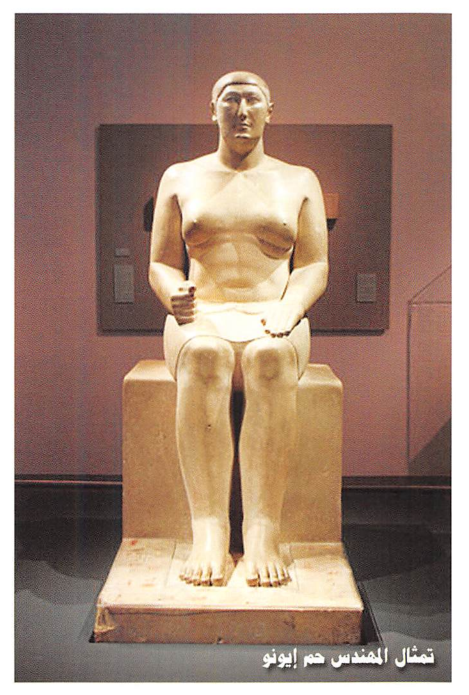
وفي إطار هذه المبادرة استضافت مصر فى شهر أبريل عام ٢٠١٠ م مؤتمراً دولياً تحت رعاية المجلس الاعلى آللاثار بعنوان "مؤتمر القاهرة الدولى لحماية واسترداد الممتلكات الثقافية" لمكافحة تهريب آلاثار بطرق غير مشروعة والوقوف على سبل استرداد آلاثار التى خرجت من موطنها ألاصلى بطرق غير مشروعة بحضور وفود وممثلى اثنتين وعشرين دولة من مختلف دول العالم من آسيا وأوربا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتوالت ردود ألافعال عند إعلان هذه القائمة **Wish list** فقام المجلس ألاعلى آللاثار بحشد قواته، وتوالت عمليات التنسيق على قدم وساق بين إدارة المنظمات الدولية التى كنت أشرف بإدارتها وإدارة آلاثار المستردة تحت إشراف الدكتور أحمد مصطفى توازياً مع الإدارة القانونية تحت إشراف المستشار القانونى أشرف العشماوى. وسوف أظل أذكر الكثير من المواقف الصعبة التى تعرضنا لها، سواء كانت داخلية أو خارجية كتلك التى






تمثال نصفي للملكة نفرتيتي

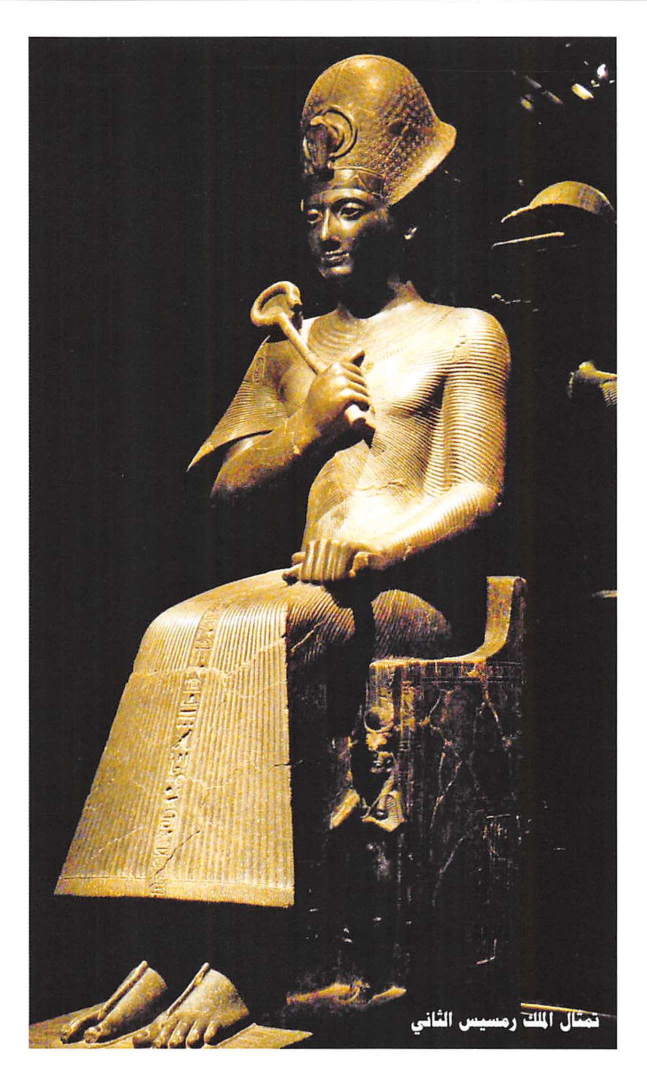

تمثال المهندس حم إيونو


القبة السماوية (الزودياك)


حجر رشيد

واجهناها فى التعامل مع ملف استرداد الجداريات الخمس المسروقة من مقبرة "تى تى كى" فى غرب الأقصر ولعل هذا الملف لخير دليل على أهمية التعاون بين وزارة الآثار ووزارة الخارجية، وهو أيضاً برهان على وزن وثقل الملفات المتعلقة بالآثار فى الحقيبة الدبلوماسية وعلى إمكانية استخدامها، إذا جاز التعبير، كورقة ضغط لا يستهان بها




تمثال الملك رمسيس الثاني

على الحكومات ألاجنبية. فدعونا نذكر سابقة مبادرة رئيس فرنسا السابق نيكولا ساركوزى فى رد القطع ألاثرية المصرية حرصاً على استتباب العلاقات المصرية الفرنسية.

ويقودنا الحديث هنا إلى ملف استرداد رأس نفرتيتى، الذى يعتبر من أشهر الملفات الذى كان لها دوى عالمى. هذا الملف الذى أكد على ارتباط السياسة بالثقافة وأنهما بمثابة وجهين لعملة واحدة. فمن خلال اللجنة القومية لاسترداد آلاثار اجتمع نخبة من رجال الدبلوماسية المصرية وهم:

السفير عبد الرؤوف الريدى، السفير نبيل العربى، السفير نبيل فهمى، السفير وجيه حنفى وكذلك السفير نبيل بدر، ممثلاً عن وزارة التعاون الدولى، بجانب نخبة من علماء آلاثار والمتخصصين بقيادة ألاستاذ الدكتور على رضوان وذلك لبحث تداعيات الموقف و تقصى الحقائق حول خروج هذه القطعة الثمينة من مصر عام ١٩١٢م واعداد ورقة عمل للعرض على رئيس الوزراء بما تستطيع مصر القيام به على الساحة الدولية لاسترداد هذا الجزء الهام من تراثها.


تمثال المهندس عنخ-حا-إف

ووعياً بخطورة سرقة القطع ألاثرية وادراكاً لجسامة المخاطر الناجمة عن بيعها بطرق غير مشروعة ورغبةً فى حماية التراث الثقافى وصونه طبقاً لمبادىء ولوائح معاهدة اليونسكو ١٩٧٠م، جاءت بدايات ألالفية الثالثة حافلة بمبادرات عديدة من قبل حكومات الدول من أجل إبرام اتفاقيات تعاون وبروتوكولات ثنائية مع وزارة آلاثار.

وبالفعل، بات التوقيع على مذكرات التفاهم والاتفاقيات الثنائية فى مجال الثقافة وآلاثار



وحفظ وصون المقتنيات الفنية من أهم المحاور الاستراتيجية لوزارة الآثار، حيث بلغ عدد الدول الموقعة على هذه المذكرات أكثر من ٦٠ دولة من دول العالم، ولعل، من أهمها تلك التى أبرمت مع حكومة المجلس الفيدرالى السويسرى، والحكومة الإيطالية وأخيراً جمهورية الصين وذلك في عام ٢٠١٠.

السفير عبد الرؤوف الريدي والدكتور ... رضوان والدكتورة جيهان زكي والسادة السفراء ممثلو الوفود الأجنبية أثناء الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القاهرة للتعاون الدولي وحماية الممتلكات الثقافية

CONFERENCE ON INTERNATIONAL COOPERATION FOR THE PROTECTION AND REPATRIATION OF CULTURAL HERITAGE

Cairo, April 7 - 8, 2010

Ministry of Culture
Supreme Council of Antiquities

وبالنسبة للقارة الأفريقية، هناك دول وقعت على برامج تعاون ثقافى مع مصر مثل كينيا، بروندى وتنزانيا. كما استضافت مصر فى نوفمبر ٢٠٠٨م، اجتماعات صندوق حماية التراث الأفريقى، وذلك تأكيداً على الدور الريادى لمصر واهتمام الحكومة المصرية بالمشاركة فى رسم الاستراتيجيات الثقافية فى القارة الأفريقية.

ولا أستطيع أن أختتم هذا السؤال دون إبراز تلك التجربة الناجحة على مدى السنوات الأخيرة فى توافق مهام وزارة الدولة لشؤون الآثار والخارجية فيما يخص ملفات التراث العربى وعلى وجه التحديد، ملف موقع "مدينة القدس وأسوارها القديمة" والمدرج على قائمة التراث العالمي عام ١٩٨١م وعلى إثر ذلك، تتقدم خطى الأداء الثقافى المصرى على إيقاع الاسترتيجية العربية والرؤى السياسية المتكاملة، بهدف التأكيد على الهوية العربية وبريق الحضارة الإسلامية.





واجهة بيت من التراث المصري



١٠ "العادات والتقاليد.. الأغاني والحواديت"

عبق الماضي وجزء من الحاضر، ولكن كيف نضيء له المستقبل؟

من منا لم تقترن طفولته بأغنية "ماما زمانها جاية، جاية بعد شوية" أو استمع بقلق شديد لحدوتة "أمنا الغولة" اللى أكلت "الولاد الصغيرين اللى مبيسمعوش الكلام"، أو تابع ولو مرة في حياته طقوس "السبوع" الذي تدق فيه الطبول و"إيد الهون" لاصطحاب "هزات المنخل" في حين تنطلق أغنية "حلقاتك برجالاتك".

وفي شهر رمضان، من منا لم ينزل إلى الشارع وبيده فانوس ملون يؤرجحه على نغمات "حاللو يا حاللو، رمضان كريم يا حاللو" لحين سماع صيحات المسحراتى" إصحى يانايم، وحد الدايم" معلناً ميعاد السحور وتقديم طبق "الفول المدمس".

فكل هذه الأشكال التعبيرية الحية التي ورثناها عن أبائنا وأجدادنا التي قد تضرب بجذورها أحياناً حتى مصر الفرعونية، تعرف الآن "بالتراث غير الملموس" أو"التراث غير المادى". فعلى سبيل المثال، "قصة أمنا الغولة" التي عبرت السنين بل والقرون لكى تصبح أسطورة من أشهر أساطير التراث الشعبى المصرى. هذه الشخصية الخرافية تأخذ شكل أنثى لونها أسود، طويلة القوام، مخيفة الملامح، ذات أنياب مرعبة ومخالب جارحة. إذا غضبت وكشرت عن أنيابها تهتز الأرض من ثورتها. وفي حقيقة الأمر، ترجع نقطة إنطلاقها إلى موقع الكرنك الأثرى إن مأوى هذه الشخصية المرعبة التي أثرت في طفولة كل مصرى هو معبد الإله بتاح شمال معبد أمون بالكرنك! نعم.. فإذا توجهنا إلى هناك، فسنجد حتى الآن تمثالاً للإلهة المصرية سخمت مصنوعاً من الديوريت الأسود وهو يمثل الإلهة في جسم إنسان وعليه رأس أنثى الأسد صارمة الملامح، ذات نظرة عدوانية، كناية عن ثورتها المدمرة حيث لقبها المصرى بـ "القوية"، "القادرة"، "ذات القدرة والسلطان". ومن هذا المكان كانت تُردد منذ العصر الفرعونى أناشيد المناجاة لاتقاء شر الإلهة ورجاء ألا تكشر "الربه سخمت" عن أنيابها وتظهر وجهها العداونى الذي تهدد بتقمصه في كل يوم من أيام السنة.



مرت الأيام والسنوات وظلت صورة "سخمت" المرعبة أو"الغولة" فى الموروث الشعبى تطارد ذاكرة قاطنى القرى المحيطة بالمعبد. وزاد الطين بلة، اختفاء أحدِ أطفال قرية الكرنك المجاورة للمعبد الذي كان يتتبع أحد الأوربيين كعادة الأطفال فى المناطق الأثرية فى القرن الثامن عشر وهو يتفقد بقايا المعبد القديمة وخصوصاً في الناحية الشمالية حيث يقع معبد الإله بتاح الذي كان مهجوراً حينئذ، فكان ممتلئاً بالرديم الذي يطل منه شبح الإلهة سخمت المرعبة.

وفي أثناء محاولة فاشلة لهذا المغامر الأوربى في نشل بعض الأحجار الملونة إذا بانهيار حائط صغير ومعه جزء من الرديم المجاور. وقد أحدث هذا الانهيار صوتاً مدوياً واختفى الولد الصغير تحت الأنقاض فما كان على الرجل الأوربى سوى الفرار هارباً فور سماع صوت الانهيار تاركاً وراءه انحداراً في مستوى أرض المعبد على شكل بؤرة. وقد حزن أهل القرية على فقدان طفلهم، خصوصاً وأنهم لم ينجحوا في العثور على جثته كى يتم دفنه.

وبطبيعة الحال في صعيد مصر ومع سهولة انتشار الأساطير والخرافات، ارتبط فوراً هذا الحدث الذي وقع أمام معبد بتاح بـ "الغولة"، واعتقدوا أنها التهمت هذا الطفل، ومن هنا نسجت حكاية "أمنا الغولة اللى بتأكل العيال" وعرفت البؤرة التى خلفها انهيار



""كولاج"" لوجه ""أمنا الغولة"" على خلفية الإله سخمت (يسار) ووجه ""أبو رجل مسلوخة"" على خلفية الإله بس (يمين)






منظر من عرض الأراجوز للفنان نبيل بهجت

الحائط القديم بـ"بؤرة العيال" ومازالت تحمل هذا الاسم حتى يومنا هذا.

من الطريف أنه في نهاية القرن التاسع عشر، عندما عُين المهندس الفرنسي "جورج لوجران" كمهندس مسئول عن ترميم معابد الكرنك واستدعى شباب القرى المجاورة للعمل فى أرجاء المعبد، كان من الصعب عليهم أن يستجيبوا للمهندس حديث التعيين وأن يقوموا بالعمل في معبد بتاح، وكان ذلك الأمر شبه مستحيل. وعندما سأل عن سبب هذا الرفض والتخوف من المرور حتى أمام المعبد كان الرد متعلقاً بوجود "الغولة" ذات القوة والسلطان في مأواها -أى معبد بتاح- وبرهنوا للمهندس على ذلك بقصة اختفاء طفل القرية والتي كانت قد حرفت مع مرور الزمن لأن تصبح بطلة الرواية"الغولة" التى التهمت الطفل ولم تترك منه حتى عظامه! وفي رواية أخرى من نسج خيال عمال القرية المجاورة، وصل عدد الأطفال الذين التهمتهم الغولة إلى "٧ عيال" وربما كان هذا الرقم محبباً عند المصريين وله رمزية خاصة.

وها نحن في القرن الحادى والعشرين وأسطورة الإله سخمت مازالت تتداول برؤى مختلفة ومتباينة من قرية إلى أخرى، بل ومن مدينة إلى أخرى، ولكن الأصل واحد لجميع هذه القصص وهو الإلهة "سخمت" ويضاف إلي ذلك أن اللفظ المستخدم للإشارة إلى أى عمل عدوانى في تعبيراتنا اليومية يظل يحتفظ فى طياته بمرجعية سخمت فهناك الفعل "يُسخمت" كما أن النداء على الشخصية الشريرة يكون بأحد الألقاب الفرعونية للإلهة بـ"البعيدة" أو "القادرة".

ومن هنا نرى أن مضمون مصطلح "التراث الثقافى" لم يصبح قاصراً على المعالم التاريخية الأثرية والقطع الفنية فقط بل أصبح يشمل التقاليد الشفهية والممارسات الاجتماعية والمعارف والمهارات الحرفية التقليدية ويشمل أيضاً الأكلات الشعبية والوصفات التي تعود لعصور قديمة.

فالتراث "غير المادى" شأنه شأن الثقافة عموماً، يتغير ويتطور ويزداد ثراءً جيلاً بعد جيل ولكن للأسف، مع حلول العولمة، باتت كثير من أشكال التعبير ومظاهر التراث


صانع الطرابيش - نبيل بهجت

الثقافى غير المادى مهددة بالاندثار وأصبحت الحكومات بحاجة لاتخاذ تدابير من أجل أن يظل هذا التراث جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الشعبية والهوية الوطنية، وبوصف اليونسكو الوكالة الوحيدة من بين وكالات الأمم المتحدة المنوطة بمجال الثقافة، فقد قامت بمساعدة الدول الأعضاء في إعداد وتنفيذ تدابير فعالة لصون التراث "غير المادى" ووضع أسس اتفاقية دولية، تهدف للاعتراف بقيمة هذا التراث على الصعيد الدولى كقوة دفع للتنوع الثقافى وحوار الحضارات ولحث دول العالم على الاعتراف بأهميته واعتبار عملية صونه إحدى أولويات التعاون الدولى.

وبالفعل اعتمد المؤتمر العام لليونسكو في عام ٢٠٠٣م أول وثيقة دولية تضع إطاراً قانونياً وإدرياً ومالياً لصون التراث غير المادى، وهي تتماشى مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وتلبية لمقتضيات الاحترام المتبادل بين الشعوب والتنمية المستدامة. وعلى الصعيد الوطنى، فهى تدعو إلى تحديد وتعريف الإرث "غير المادى" للدولة بمشاركة الجماعات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

والسؤال الآن : أين نحن من منظومة تسجيل وحصر تراثنا الثقافى "غير المادى"؟ من الضرورى أن نعرف أن التراث "غير المادى" يمكن أن يجمع ويوثق شأنه شأن المعالم التاريخية والأعمال الفنية والآثار الثابتة والمنقولة، ولذا تتمثل الخطوة الأولى في تحديد أشكال التعبير والمظاهر التي يمكن اعتبارها تراثاً "غير مادى" والخطوة الثانية هي عمل قائمة حصر وطنية تصبح أساساً متيناً توضع من خلالها تدابير صون المظاهر والأشكال التعبيرية للتراث غير المادى. وفي هذا النوع من التراث الثقافى، أى "غير المادى"، تلعب المجتمعات المحلية دوراً رئيسياً وذلك في تحديد وتعريف عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم.



"أوبريت الليلة الكبيرة" أحد الأمثلة الناجحة لاستلهام مفردات التراث الشعبي في الأعمال الفنية، للفنانة نسرين عبد الجواد

وفي هذا الشأن قامت وزارة الثقافة متمثلة في صندوق التنمية الثقافية بالتعاون مع الجمعية المصرية للمأثورات الشعبية بمبادرة وطنية وعلمية من كل من الراحل الأستاذ الدكتور أسعد نديم والأستاذ الدكتور أحمد مرسي والأستاذة الدكتورة نوال المسيري بإنشاء مشروع توثيق وتنمية المأثورات الشعبية من خلال "مركز الإبداع الشعبى" والذى اتخذ بيت الخرزاتى بقلب القاهرة التاريخية مقرا ليتولى مسئولية العناية الكاملة بالمأثورات الشعبية والفولكلور، وفى حقيقة الأمر أن المأثورات الشعبية تتصل بجميع أوجه نشاط الإنسان، ولتيسير دراسة المأثورات الشعبية يمكن تقسيمها إلى أربعة فروع رئيسية كبيرة، تتفاعل وتتكامل معا، هي :

- ١- الأدب الشفاهي : كالحواديت والأغانى والسير والأمثال والأحاجى والأساطير والخرافات.
- ٢- الثقافة المادية : كالفنون والحرف والعمارة والأزياء وأساليب التزين وطرق الطهى.
- ٣- العادات والمعتقدات : كالأعياد والاحتفالات والألعاب والترويح، وأساليب التداوى، والمعتقدات الدينية الشعبية والنظرة إلي الكون والكائنات وتفسير نشأة الكون ومصيره.
- ٤- فنون الأداء : كالموسيقى والرقص والدراما.



عروسة المولد بريشة الفنان حلمي التوني

ويتم حاليا إعداد قوائم حصر وطنية يمكن الاستناد إليها لوضع تدابير صون التراث الثقافى "غير المادى".

ومن جهة أخرى، يمكن للدول الأطراف أن تقدم طلباً للجنة الدولية الحكومية للاتفاقية وهي لجنة مكونة من ٢٤ دولة طرفاً في الاتفاقية تنتخب أثناء الجمعية العامة وتكون منوطة بالبت في جملة

الأمور المتعلقة بإدارج التراث غير المادى في قوائم الاتفاقية ومنح المساعدة المالية الدولية في حالة الخطر، كما تقوم بنشر الممارسات الجيدة في مجال التوثيق وخوض معركة ضد تشويه الثقافات الشعبية.

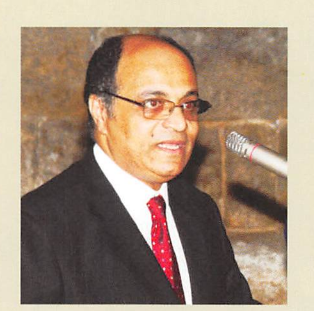
وقد وضعت اليونسكو ذلك في الاعتبار عند إرساء أطر برنامج "الثروات الإنسانية الحية" الذي شجعت من خلاله على استثمار هذه الثراوت المتجسدة في الأشخاص القادرين على ممارسة العادات الثقافية بمقدرة عالية وحث كل دولة على تدبير طريقة مناسبة لمساندة هؤلاء الأشخاص المميزين، فعلى سبيل المثال، قررت الحكومة الفرنسية منح خمسين شخصاً من أصحاب الحرف المميزين درجة "أستاذ في الفنون" وذلك على سبيل التقدير بفضل مهارتهم الفائقة ولاسيما أن هذا اللقب لقب شرفى إلا أنه يرمز إلى ضرورة الالتزام بنقل أسرار الحرف إلى الأجيال الشابة.

ومما لاشك فيه أن الحضارات الغنية مثل الحضارة الفرعونية أو حضارة مابين النهرين أو حضارة المايا والأستيك في أمريكا الجنوبية، هم أصحاب أغنى إنتاج ثقافى يتنوع بين الكلمة المكتوبة، النقش على الحجر، البناء ذو الطابع الفريد والمتوائم مع عقائدهم -حينذاك- إلا أنه غالبا ما تكمن "روح" هذه الحضارات القديمة في مكان آخر .... بعيداً عن النقوش والمدونات والمدن والقصور، فهذه الروح تعيش وتتنفس وتعبر السنوات والعقود والقرون وتتفاعل معهم من خلال نافذة الشعبيات، التى تتسم بالتلقائية والبساطة. وما أجمل وأصدق التلقائية والبساطة.


الشاعر الكبير عبد الرحمن الأبنودي مع فنان السيرة سيد الضوي في أحد عروض السيرة الهلالية ببيت السحيمي



قالوا عن "الوجه الآخر للتراث"



أرحب ترحيباً حاراً بكتاب قيم يمثل إضافة مطلوبة للمكتبة المصرية والعربية، وأعرب عن تقدير عميق للجهد المتميز المبذول فى إبراز الوجه الجميل لتاريخ مصر العريق، وتراثها المتفرد بشكل جاذب وأسلوب خلاق.

وإنه لمن دواعى فخرنا أن أنشأت مصر الفرعونية أقدم جهاز دبلوماسى عرفه التاريخ، وكان لها السبق فى تنظيم مهنة الدبلوماسية وتقنين أنشطتها، كما كانت أول دولة فى التاريخ تقيم العلاقات الدبلوماسية بمفهومها الحالى، وأدركت أهمية إنشاء جهاز خاص للشئون الخارجية يقوم بتسجيل وحفظ المراسلات الدبلوماسية.

وتحكى لنا إحدى لوحات المتحف المصرى سجايا السفير: "عيناه ترى، وأذناه تسمع، وشفتاه منضبطة حين يتحدث، ولسانه صادق مع قلبه". وكان لمصر الفرعونية مبعوثون ومفاوضون مهرة أبرموا العديد من الاتفاقات، ونسجوا شبكة من العلاقات الودية مع الممالك والحضارات الأخرى، وعقدوا أول معاهدة للسلام عرفها التاريخ عام ١٢٧٨ قبل الميلاد.

ويذكرنا التاريخ بأن الدبلوماسيين المصريين الذين يعتزون بتراث بلدهم سجلوا على مر السنين مواقف وطنية مشرفة، صامدين كالمحارب على خط الدفاع الأول عن مصالح البلاد، مقاتلين بالدبلوماسية، حاملين أمانة مصالح مصر على أكتافهم، وفى قلوبهم، رافعين علم مصر خفاقاً فوق رؤوسهم أينما وجدوا فى كافة أرجاء المعمورة.

كما سجل التاريخ أن الدبلوماسية المصرية - إلى جوار جيشنا الباسل - كانت دائما ذلك الحائط المنيع الذى يصد عن مصر أطماع الطامعين، حيث مهدت عبر التاريخ للدرع والسيف أجواء المعارك، وحين هدأت أصوات المدافع، واصلت النضال بنفس الضراوة على الساحة الدبلوماسية، وفى أروقة المنظمات الدولية تأكيدا للحقوق الوطنية، ودعما للقضايا العادلة التى تتبناها مصر، وتعزيزاً لمكتسبات البلاد، فظلت عبر القرون العين الساهرة، والأذن المرهفة، والمتحدثة باسم الوطن بالحق. فدبلوماسيتنا العريقة يدعمها اقتصاد قوى، وثقافة مميزة تعكس حضارة متأصلة، وتقدم للعالم تراثاً فريداً ليس له مثيل، وتعبرعن قيم وعادات شعبها الطيب المكافح أحسن تعبير.

إن إعجاب شعوب العالم بالتراث المصرى لم يقف يوما عند حدود أوروبا وأمريكا، بل إنه يغطى كافة أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال يشعر الدبلوماسى المصرى بالفخر الشديد حين يرى حكيم أفريقيا وشاعرها العظيم الرئيس السنغالى الأسبق "ليوبولد سيدار سنجور" يطلب من الرئيس الراحل أنور السادات قائمة بتقسيم فصائل دم المصريين لمضاهاتها بفصائل دم السنغاليين، أملاً فى إثبات

الصلة بين شعبى مصر والسنغال، وذلك فى إطار أبحاثه وكتاباته القيمة حول الوحدة الثقافية الأفريقية، والتى تزامنت مع جهود وأبحاث عالم الأجناس البروفيسور السنغالى"شيخ أنتا ديوب" صاحب النظرية المعروفة التى تربط حضارة نهر السنغال بمنطقة أعالى النيل، مروراً بحضارات حوض نهر ڤولتا ونهر النيجر، وحيث ربط "ديوب" من وجهة نظره، بين أصولنا الفرعونية وحضارة "الوولوف" فى أقصى غرب أفريقيا بالسنغال. وقبل ذلك بسنوات، نشر السياسى والباحث الاجتماعى الكبير "چوزيف كى زيربو" من بوركينا فاسو أبحاثا قيمة، قبل حقبة الاستقلال، يثبت فيها أن شعوب أفريقيا ليست متخلفة ومُستعبدة كما يصورها الغرب المستعمر، بل لها حضارة وثقافة تضرب فى أعماق التاريخ، مدللا بذلك على ما قدمته حضارتنا الفرعونية للعالم كله. أضف إلى ذلك ما يردده الأشقاء فى زيمبابوى جنوبى القارة الأفريقية عن أسوار أكبر مدينة لديهم منذ القرون الوسطى باعتبارها "أهرامات الجنوب الأفريقى".

وها هو العالم والمغامر النرويجى "ثور هايرديل" يقضى سنوات طويلة من عمره فى دراسة تأثير الحضارة الفرعونية على حضارات أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ويقرر خوض تجربة إثبات أن الفراعنة تمكنوا من الإبحار عبر المحيط الأطلنطى، فيبنى مركبه الأول "رع ١" من ورق البردى الذى استقدمه من بحيرة تشاد بوسط أفريقيا، ومن بحيرة "تانا" فى إثيوبيا، ويبحر من المغرب وبصحبته ستة من المغامرين، من بينهم المغامر المصرى "جورج سوريال" أملاً فى الوصول إلى "باربادوس"، وتفشل المحاولة الأولى، ولكن تنجح "رع ٢" فى الوصول إلى شاطئ "باربادوس" بالبحر الكاريبى.

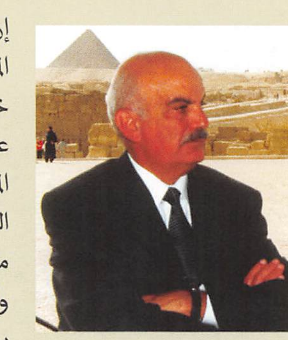
وفى هذه المنطقة البعيدة من العالم -أى فى امريكا الجنوبية- يفخر الدبلوماسى المصرى حين يلحظ تشابهاً كبيراً بين ما تقدمه المجموعة الأثرية فى "تيواناكو" ببوليفيا، والتى تقع على ارتفاع أربعة آلاف متر من سطح الأرض، وآثارنا الفرعونية، حيث تتشابه طريقة حساب الزمن وتقويم الشهور إلى حد بعيد، وكأن صلة ما ربطت بين علوم الفراعنة المتطورة وتلك المنطقة من العالم، وكذلك، إذا وقف المرء أمام هرم "كارال" فى پيرو على شاطئ المحيط الهادى أو أمام أهرامات المكسيك فإنه لا يشعر بأنه بعيد عن مصر وإشعاعها الحضارى الساطع، بل إن مجموعة مقاتلى "تيراكوتا" فى مدينة "شيان" التاريخية بوسط الصين فى أقصى المعمورة من جهة الشرق، يعتبرها الصينيون بمثابة "المومياوات الصينية". كل هذا الحضور الطاغى والتأثير القوى للحضارة المصرية العظيمة فى شتى أرجاء الأرض يملأ قلوب المصريين فخراً، ويحفز الدبلوماسية المصرية على الحرص على الإسهام الإيجابى فى كل الجهود الدولية لحماية تراثنا، والحفاظ عليه بكل عزم وقوة، باعتباره يضم تحفاً عبقرية من صنع الإنسان المصرى القديم تمثل قيمة إنسانية فريدة للبشرية جمعاء.

السفير هشام الزميتى
مساعد وزير الخارجية للمنظمات الدولية
والدبلوماسية متعددة الأطراف

"من فات قديمه تاه"
هكذا يقول المثل الشعبي المصري .. وقديم الإنسان هو تراثه وتاريخه الذي يمثل المرايا العاكسة التي ينظر إليها قائد السيارة من آن لآخر أثناء قيادته كي يحسن استخدام الطريق وكي يصل إلى مقصده بسلام دون أن يعرض نفسه أو سيارته لأي خطر محتمل أو مفاجئ.

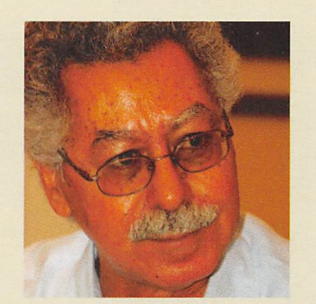
والتراث سواء كان مادياً أو غير مادي ضرورة إنسانية لا تكتمل هوية الإنسان إلا به، فهو أحد ركائز هذه الهوية التي بدونها يصبح كأنه ريشة تتقاذفها الرياح لتلقي بها حيث شاءت. وعلى ذلك فإن صون وحماية التراث واجب ينبغي الوفاء به سواء: على الصعيد الوطني حفاظاً على جزء هام من الثقافة الوطنية، أو على الصعيد العالمي إثراءً للثقافة الإنسانية وتعزيزاً لتنوع مكوناتها، وتأكيداً على المشترك الإنساني الذي يمثله هذا التراث، وتوثيقاً للصلات بين الشعوب من أجل فهم أفضل وسلام مرتجى.

أ. د. أحمد علي مرسي
أستاذ المأثورات الشعبية، جامعة القاهرة



إن أهم ما يتميز به الوطن العربى بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، هو الموروث الحضارى المتراكم على مر العصور على مدى ما يزيد على خمسة آلاف عام. لذا كان من أهم الاستراتيجيات التى يجب أن تركز عليها المنطقة هى منظومة إدارة هذا التراث بطريقة فعالة. وتشتمل هذه المنظومة على العديد من الجوانب منها توثيق التراث وترميم وصيانة التراث والتعريف بالتراث وحسن إدارته. حتى يصبح التراث صناعة متميزة يمكن أن تعود على الوطن بالنفع المادى بجانب الحفاظ عليه وإبرازه. لذا جاءت أهمية هذا الكتاب الذى يبرز العوامل المختلفه التى يمكن أن تبرز أو تمحو هذا التراث.

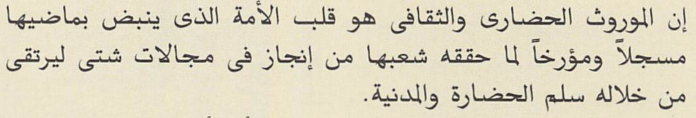
أ. د. فتحي صالح
المؤسس والمدير الفخري لمركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي
CULTNAT-مكتبة الإسكندرية



يمثل التراث بأطيافه وتنوعه من الأهرامات إلى القصص الشعبية والأمثال إرثاً ذا تأثير فعال في تشكيل الوجدان وتأصيل القيم واتخاذ القرارات المصيرية وهو بذلك قوة لا يستهان بها في تحديد معالم المستقبل، وتتم مراجعة مفاهيم التراث خاصة في أوقات الحاجة للتغيير لانتقاء أو انتخاب ما يصلح واستبعاد ما أثبتت التجارب فساده وعدم مواءمته للمتغيرات الآنية.

في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ مصر والعالم العربي سيكون للتراث دور هام سلباً أو إيجاباً، فيما نحن مقدمون عليه. ليكن هذا العمل الريادي حافزاً لمراجعة مفاهيمنا عن التراث فى إطار مواثيق واتفاقيات منظمة اليونسكو الخاصة بالتراث والثقافة لتعزيز قيم التواصل والتكافل والمواطنة والكرامة والإبداع والعدالة الاجتماعية والعمل والاحترام المتبادل، حتى لا يصبح التراث مجرد سلعة سياحية، ولكي لا ينحصر في فترة تاريخيه بعينها وحتى لا يقتصر التراث على مرجعيات مذهبية متصلدة.

أ.د. فكري حسن
أستاذ الآثار بجامعة UCL -لندن
المسئول عن برنامج الدراسات العليا في مجال التراث الثقافي
الجامعة الفرنسية بالقاهرة

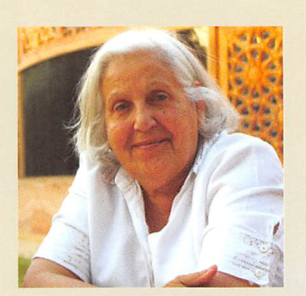


إن الموروث الحضارى والثقافى هو قلب الأمة الذى ينبض بماضيها مسجلاً ومؤرخاً لما حققه شعبها من إنجاز فى مجالات شتى ليرتقى من خلاله سلم الحضارة والمدنية.

ولقد جاء هذا الكتاب ليوثق بلغة هذه الأمة أحاسيسها ومشاعرها فى فترات تاريخية هامة من مسيرة حضارتها فأصبح دليلاً قاطعاً لازدهار الحضارة المصرية فى عصورها المختلفة ليلقى الضوء بذلك على الجوانب العديدة لهذه الحضارة.

فجاءت كلماته لتؤصل مبدأ الانتماء وتواصل الأجيال فى فترة نرى أن الامة المصرية فى أشد الحاجة إليها لتعبر بنا من خلال الوجه الآخر للتراث إلى مرحلة جديدة من مسيرة حضارتها.

أ.د. حازم عطية الله
أستاذ الآثار المصرية بجامعة حلوان
والمستشار الثقافي السابق لجمهورية مصر العربية بالنمسا



لقد حظى التراث المادي من ثقافتنا بالنصيب الأكبر من الاهتمام العالمي والوطني منذ عصر محمد على. وحديثا بدأ اليونسكو بحملة هامة وملحة هي صون وحفظ التراث الثقافي غير المادي. هذا التراث هو الذي يعبر عن التواصل الثقافي والتغيرات والتطورات التي مرت بها الشعوب عبر العصور. وفي مصر هذا التراث يكمن في المأثورات الشعبية التي تتناقلها الشعوب شفاهيا من جيل إلى جيل ؛ فهم الذين حافظوا على هذا التراث الثقافي المصري.

إن إسهام اليونسكو في إنشاء متحف للحضارة المصرية بمعاونة عالمية يعتبر نقطة تحول في تاريخ الثقافة المصرية. هذا المتحف سوف يساهم في إبراز التراث غير المادي ودوره في التواصل الثقافي عبر العصور وتأثيره على تأكيد الهوية المصرية وإثراء التراث الثقافي العالمي. إن هذا الوجه من الثقافة المصرية في احتياج إلى صون عاجل ودائم.

د. نوال المسيري
أستاذ الأنثروبولوجي
الجامعة الأمريكية بالقاهرة-مصر



إن التراث الثقافي لأمة من الأمم وإن كان ملكاً لها وكان خاصاً بها معبّراً عما أبدعته في غابر الزمان وما تواصل إبداعه اليوم، فهو يحمل أبعاداً إنسانية ومعانٍ تخص البشرية جمعاء، فهو تراث قومي وإنساني في الآن ذاته، وجوده يغني الثقافة الإنسانية وفقدانه خسارة لكل إنسان وللبشرية بأسرها. من هنا فإن التراث عنصر رئيس في الحوار بين الثقافات وفيما يدعى بـ"الدبلوماسية الثقافية" بوصفها سبيلا لإرساء أسس علاقات دولية ناجحة.

د. ريتا عوض
مدير مؤسس، إستشاريو الثقافة والتراث، تونس



"تراث الأمة رصيد حضارتها"، هكذا قيل، وهكذا هو التراث الذي لا تقتصر أدواره على إبراز هوية الأوطان، ولكنه يمتد ليكون المرآة العاكسة لحضارات الأمم والشعوب، تلك الحضارات التي تتجسد شواهدها في أشكال متنوعة ومختلفة أهمها مفردة التراث المادي الذي بات يجمع من قيم ثقافية متميزة تجعل البعض منها يحظى بشرف المرتبة العالمية وبالتالي استقطاب واهتمام الأمم والشعوب الأخرى ليصنف "تراث عالمي".

د. حسن بن محمد بن علي اللواتي
مدير عام الآثار والمتاحف
وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان



تراثنا الوطني عز ومنعة لنا، والحفاظ عليه واجب على الجميع. كما علينا ان نقوم بحملات توعية باهمية التراث لكل فئات المجتمع، وأن نلتزم بالمعايير الدولية للعناية به وإيقاف التعديات عليه حتى يبقى ثروة للأجيال القادمة. كما يتوجب على الدولة ان ترصد المخصصات اللازمة لبرامج التراث وأن ترعاها بجدية. وعلى القطاعين العام والخاص إنشاء الجمعيات والمؤسسات للعناية بالتراث الوطني بكل جوانبه وتفرعاته، والتصدي بكل جرأة لمن يحاول الاعتداء عليه.

وهذا نداء للجامعات العربية والمؤسسات الوطنية لأن تخص الآثار والتراث الحضاري والطبيعي في برامجها وخططها المنهجية بما في ذلك الدراسات الميدانية، والمطبوعات العلمية ونشرات التوعية الجماهيرية، وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية التي تخص التراث الوطني، إضافة إلى إنشاء المتاحف وإقامة المعارض حول مستجدات البحث والدراسة في مجالات التراث.

أ.د. معاوية ابراهيم
رئيس اللجنة الوطنية الأردنية للتراث العالمي



التراث هو الإرث الوحيد للحضارات القديمة، وهو السجل الخالد لتاريخ الأمة القديم وفكرها ومعتقداتها وعاداتها وتقاليدها وفنونها، وهو الرابط الأساسي بين ماضيها وحاضرها، فالأمة بلا تراث كالشجرة بلا جذور ضاربة في أعماق التربة.

والتراث له خاصية التأثير في حياتنا وفي أفكارنا ومفاهيمنا وتصوراتنا، وهو الرابط بين الأزمان المتعاقبة والحضارات التي مرت بها الأمة، كما أنه يمثل اللغة التي تركت لنا من قبل العصور الغابرة، وهو كنز ثمين يجب على كل أمة أن تحافظ عليه، وأن لا تفرط في أي ذرّة منه، ليس من منظور أنه أثر قديم فحسب وإنما من منظور بحثي ودراسي يخلد لنا هذا العلم، ويبقيه للأجيال التالية. حتى يفهموه بطريقة صحيحة تمكنهم من الحفاظ عليه وفق منهج علمي صرف، وحتى يبقى خالداً متألقاً عبر العصور. تهفو إليه نفوس أبناء الأمم الأخرى، وتتوق إلى رؤيته ودراسته، ليقفوا على قدرة العقل الإنسانية على الإبداع الابتكار.

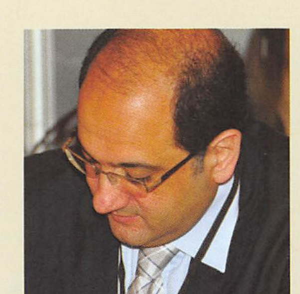
إن تراث الأمة لا يقدر ثمن، وعلى كل أمة نهب الاستعمار تراثها قديما أو سرق حديثا أن تعمل جاهدة على استرداده ووضعه في منظومتها التراثية لتتم حلقاتها، وعليها أن تشهره وتتقدم ببعضه إلى اليونسكو فربما أُختير بعضه ليكون ضمن تراث الإنسانية الخالد.

د. عبدالله محمد السليطي
مدير إدارة الآثار والتراث الوطني
وزارة الثقافة، مملكة البحرين



التراث منظومة ديناميكية تنمي الإحساس بالانتماء وتساهم في النماء وتساعد على استشراف الآتي. وبالإضافة لمجهود الدول على المستوى الوطني، يحتل التعاون الدولي مكانة مهمة في استراتيجيات المحافظة على التراث الثقافي. ويكفي أن نتذكر كيف كانت حماية آثار النوبة بمصر انطلاقة للتراث العالمي لليونسكو لندرك مغزى تلك الأهمية.

د. أحمد سكونتي
باحث أنثروبولوجي، المغرب



إن ما يحمله التراث الثقافي من قيم تشترك فيها المجتمعات في تعابير وإبداعات متميزة هي أساس للهوية الثقافية التي يجدر بنا الحفاظ عليها من أجل تعزيز التنوع الثقافي بين الأمم والمجتمعات، وهذا من شأنه تعزيز ثقافة السلام واحترام الآخر والسمو إلى كل ما تعنيه مبادئ حماية التراث للإنسانية جمعاء، أليس في ذلك عبرةٌ لمن شاء أن ينهل العلم والمعرفة ليحسن الإسهام في التقدم لأجيال أمته في هذه الحياة؟

د. زكي اصلان
مدير المركز الإقليمي للحفاظ على التراث الثقافي
في الوطن العربي(آثار)
ايكروم (روما) - الشارقة



إنه لمن الصعب أن نضع يدنا على دلالة ما تمكننا من رسم خريطة لتاريخ التطور المؤسسى للتراث الثقافى فى الوطن العربى، خاصة إذا كنا نتحدث عن "الدبلوماسية الثقافية". أما إذا كان الحديث عن مصر، فبالإضافة إلى نسيجها الثقافى الذى بلغ درجة من الثراء الذي ألهم خيال العالم أجمع، فإن لها تاريخ طويل ممتد عبر آلاف السنين، يثير التأمل من حيث عمليات الكشف عن تراثها الثقافى والمحافظة عليه. إنه ذلك التراث الذى لا تنحصر شواهده داخل حدودها فقط، بل تتجاوزها إلى ما عداها من بلدان أخرى. على أنه يعود الفضل لتلك الجهود الضخمة في الكشف والمحافظة على هذا التراث الثقافي للعديد من المؤسسات المصرية وفريق من الرواد الذين استثمروا جهوداً ضخمة فى مجال "الدبلوماسية الثقافية". فها هى جيهان زكى التى تقدم لنا إشارات وعلامات ودلالات بالغة الأهمية ونتاج بحث دؤوب عن تاريخ مصر الطويل فى "الدبلوماسية الثقافية"، منذ عصور الرحالة الأول الذين وفدوا إلى البلاد، وحتى إنشاء المؤسسات التى تهتم بالآثار، مروراً بالدور الذى كانت مصر ولا زالت تلعبه فى الجهود الدولية الرامية إلى تنمية التراث الثقافى الإنسانى والحفاظ عليه. وعلى المستوى الشخصى، فقد سنحت لى الفرصة من قبل أن أستلهم الجهود التى كان يقوم بها فريق العمل المصرى خلال الاجتماع الخامس والثلاثين الذى نظمته فى العاصمة الفرنسية لجنة الحفاظ على التراث التابعة لمنظمة اليونسكو. فقد كنت شاهداً على مدى مثابرة المصريين، ومقدار الجهد الذى بذلوه لتدعيم الجهود البناءة فى الوطن العربى، والعمل على توسعة تمثيل التراث الثقافى العربى فى قائمة التراث العالمى.

ولكل هذا نقدم شكرنا وعظيم امتناننا لأفراد هذا الفريق المصرى.

وتعد هذه المعلومات عن تطور تلك الجهود نجاحاً آخر تقدمه مصر فى مجال التعاون الإقليمى والدولى في هذا المجال. بل إن هذا العمل إنما يؤكد فى نفس الوقت على الدور الذى تلعبه الثقافة فى تدعيم وتقوية الروابط الثقافية بين الدول المختلفة.

د. سامي المصري
خبير دولي في مجال حماية التراث الثقافي
أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة



الأوطان مثل الأشخاص، لهم هويتهم الخاصة التي تميزهم عن غيرهم. لكل وطن هوية مختلفة عن الآخر، وهذا التميز ينبع من أصوله وإرثه التاريخي الثقافي والطبيعي. هذا الإرث الذي يعطينا الشعور بالانتماء للوطن ولحضارة وثقافة معينة. التراث هو كالعرق البشري الذي يميز سكان منطقة عن أخرى، ويطبعهم بمعالم مختلفة تصبح كالعلامة الفارقة. من دونه كل الأماكن متشابهة بالنسبة إلى الإنسان الذي لا يربح لقب مواطن دون الانتماء إلى وطن معين، هو الرابط الذي يشبه الذكريات التي تجذب الإنسان إلى مكانه، فإذا ضاعت خسر ما يميزه.

د. سمر كرم
مسؤولة المواقع الأثرية والثقافية في محافظة لبنان الشمالي
مسؤولة ملف المواقع اللبنانية المدرجة على لائحة التراث العالمي
المديرية العامة للآثار - لبنان



التراث ذاكرة المكان وشاهد على عظمة من سبقونا وتركوا بصمة رائعة في وجه الزمن، وعلينا أن نضم الأيدي والقلوب بوعي فذ لحمايته، لأنه الحاضر والمستقبل.

د. رجاء صالح باطويل
مدير عام الهيئة العامة للآثار والمتاحف
عدن-اليمن



أعضاء لجنة التراث الإسلامي (ISESCO) أثناء اجتماعهم في القاهرة في سبتمبر ٢٠١١م

لمزيد من المعلومات عن الموضوعات المتعلقة بالكتاب يمكن زيارة المواقع التالية :

مركز اليونسكو للتراث العالمي
http://whc.unesco.org

قطاع الثقافة في اليونسكو
http://www.unesco.org/culturel

المركز الدولى لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (ICCROM)
http://www.iccrom.org

المجلس الدولى للآثار والمواقع (ICOMOS)
http://www.icomos.org

الاتحاد الدولى لصون الطبيعة (IUCN)
http://www.iucn.org

المجلس الدولي للمتاحف (ICOM)
http://www.icom.org

مؤسسة التراث العالمى لبلدان شمال أوروبا (NWHF)
http://www.nwhf.no

منظمة مدن التراث العالمى (OWHC)
http://www.ovpm.org

برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المركز العالمي (UNEP- WCMC)
http://www.unep-wcmc.org

صندوق التنمية الثقافية (CDF)
www.cdf.gov.eg

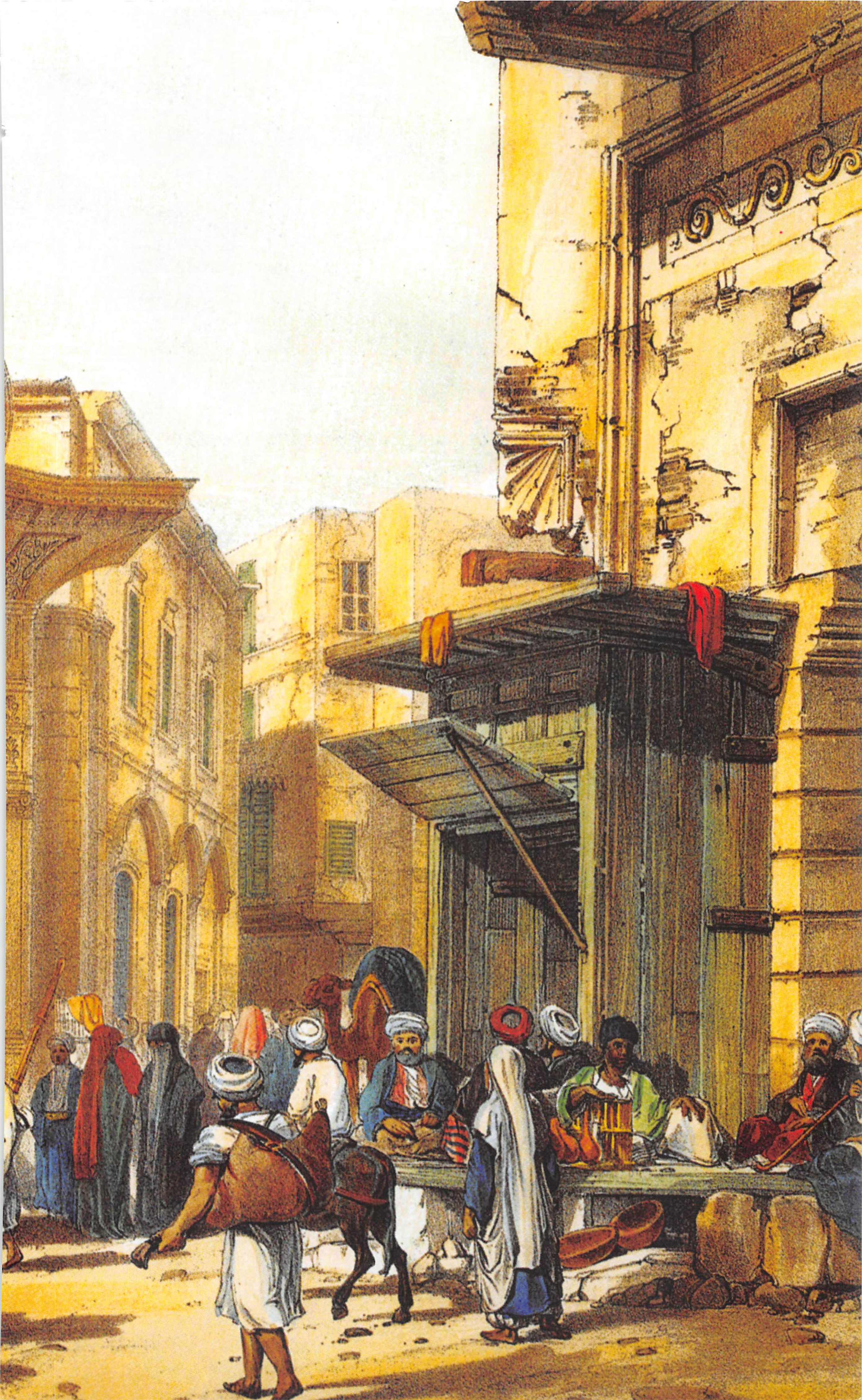
المنظمة العربية
http://www.alesco.org

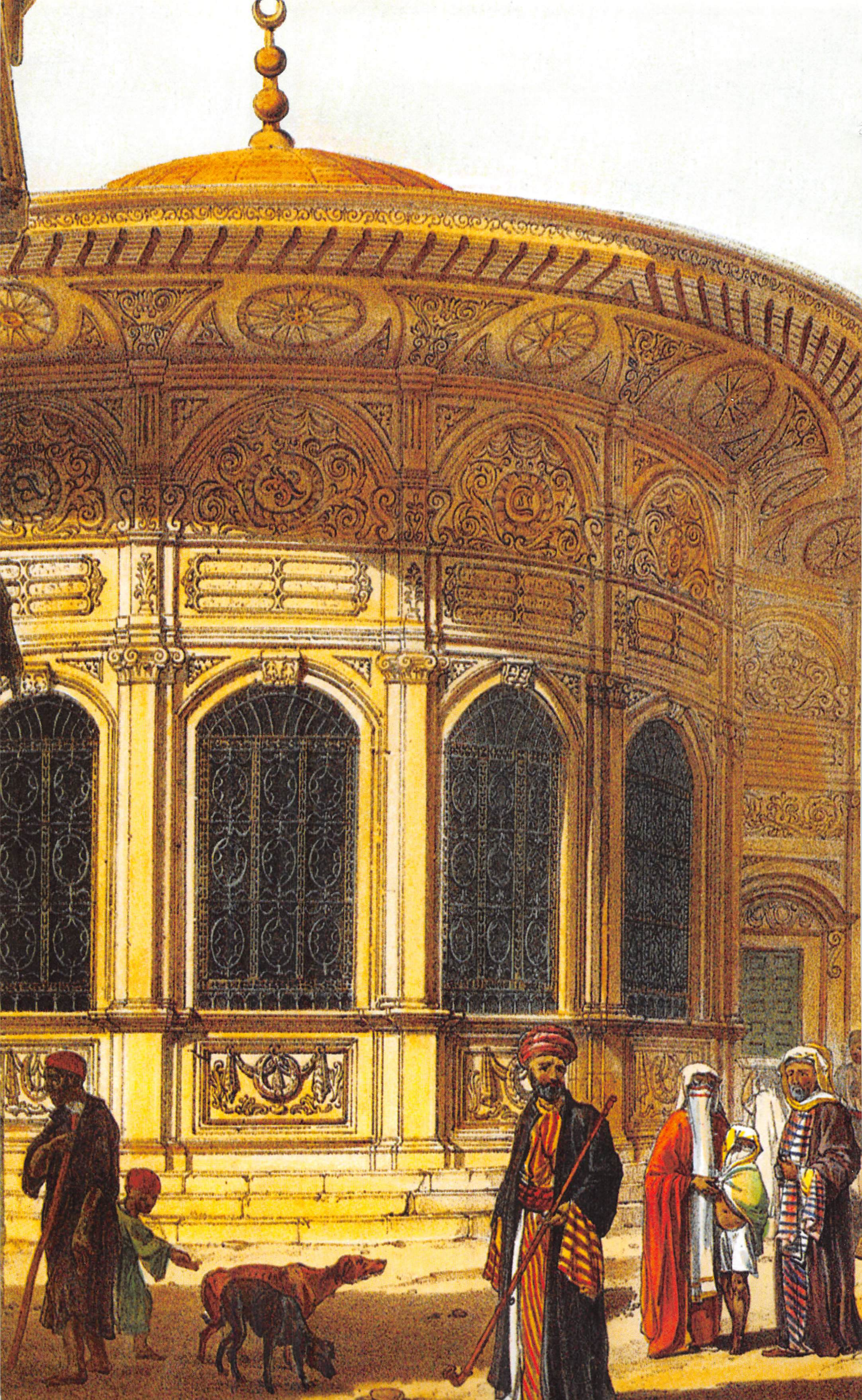
المنظمة الإسلامية
http://www.isesco.org

African World Heritage Fund
http://www.africanworldheritagesites.org

Cultnat
http://www.cultnat.org/

البحرين
http://www.wmf.org/





فوتوغرافيا

أ. أرنو دي بواتيسلان

أ. د. نبيل بهجت

د. محمد سامح

د. محمد طلعت

أ. د، كريستيان لوبلان

أ. چون چاك جلبرت

كونستانزا دي سيموني

أ. محمد رشيدي

إشراف تنفيذي وطباعي

علاء شقوير

فريق العمل

راچيا أبو الخير

محمد عبد الفتاح

رانيا الألفي

إنچي سعد

هند عبد الرازق

تصميم جرافيكي وغلاف

ميّ عبد القادر

إشراف لغوي

أ. عماد عبد المحسن

تدقيق لغوي

أ. معتز الحسيني

الناشر



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

Cairo
Office
مكتب
القاهرة

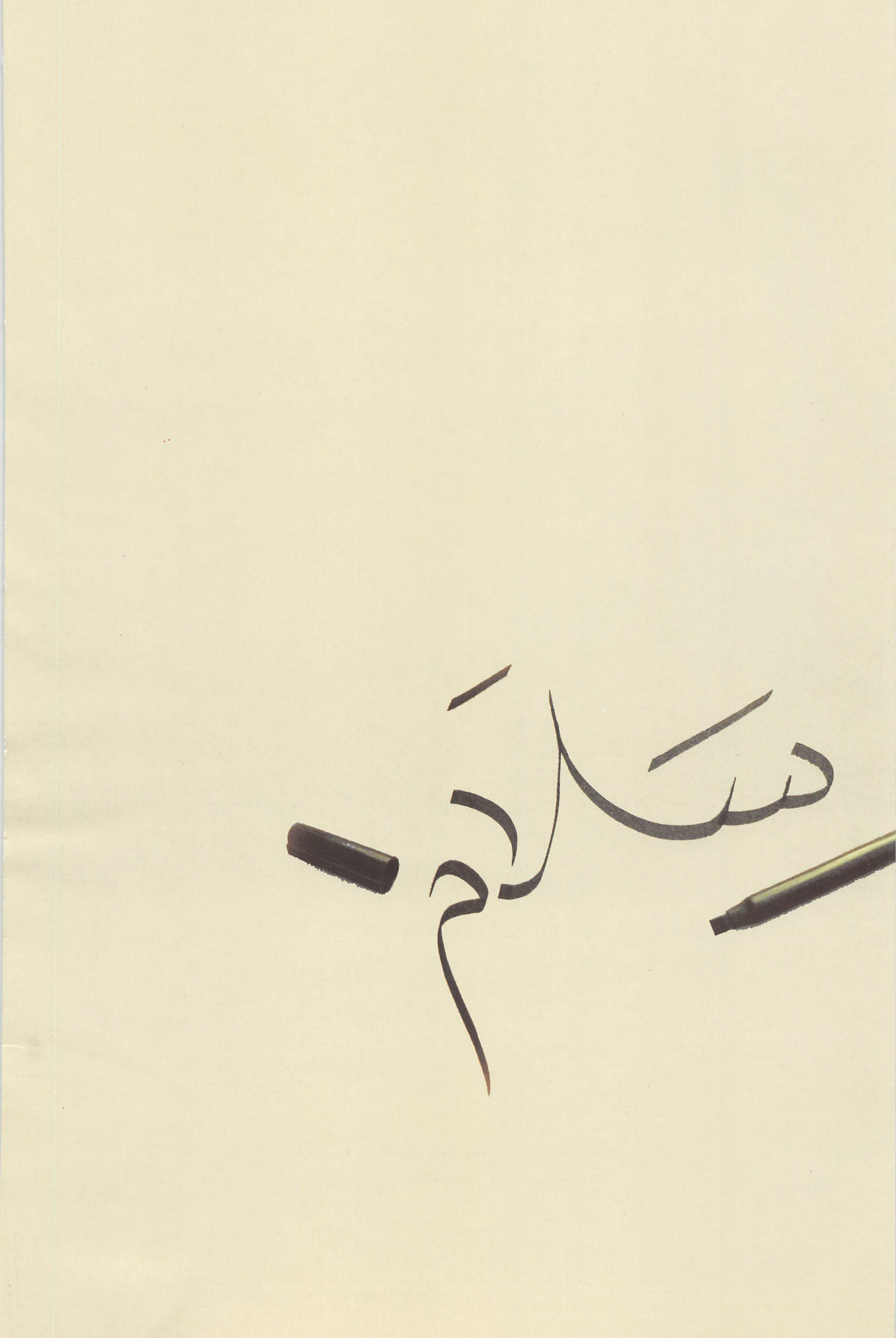


جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
صندوق التنمية الثقافية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
القاهرة

رقم الإيداع
٢٠١٢/١٣٠٦٦

الترقيم الدولي
٩٧٨-٩٧٧-٢١٦-١٧٦-٨


سلام